
بإشراف إدارة الثقافة العامة
كتاب
وزارة التربية والتعليم مصر
اليابان الحديثة
تأليف
تيد مان
ترجمة : وديع سعيد
مراجعة : على رفاعة الأنصارى

الألف كتاب (٢٢٢)

اليابان الحديثة

تأليف
آرثر تيدمان

ترجمة
وديع سعيد

راجعه
محمد رفاعة الأنصاري

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد (عماد الدين سابقا)

نبذة عن الكتاب

تعد النهضة الخاطفة التى حققتها اليابان من أروع أحداث التاريخ الحديث ، ففى أقل من قرن بعد أن قهر القومودور بيرى إمبراطورية الجزر اليابانية أصبحت قاهرة وغازية لشرق آسيا وجنوبها الشرق ، واقتضى التغلب عليها وقهرها تأليب أعظم الأساطيل الجوية والبحرية التى شهدها العالم .

وهذا الكتاب يقدم صورة موجزة ولكنها توازن أحداث المائة العام الاخيرة فى تاريخ اليابان . وقد روعى فيه تركيز الاهتمام فى التطورات السياسية الداخلية ، ودور اليابان فى الشئون الدولية وتطور نظامها الاقتصادى ، وكيف أمكن أمة متخلفة عن ركب الحضارة أن تبعث دولة حديثة وتنشىء اقتصاداً حديثاً .

مقدمة المؤلف

تعد النهضة الخاطفة التى حققتها اليابان من أروع أحداث التاريخ الحديث ، ففى عام ١٨٥٣ كانت بلداً تافها لا يعتد به ، متأخرا عن مسايرة العالم بنحو مائتين وخمسين عاما ، ومن ثم أمكن لبضع سفن حربية أجنبية لا تزيد على أصابع اليد عدا ، أن تفرض عليه معاهدات إذلال واستعباد ، ولكن لم تكد تنقضى عليه مائة عام أو أقل حتى أصبح غازيا لشرق آسيا وجنوبها الشرقى ، واقتضت هزيمته تأليب أعظم الأساطيل الجوية والبحرية التى لم يشهد العالم لها نظيرا إلى اليوم .

وهدف هذا الكتاب تقديم تاريخ موجز يتوفر فيه التوازن لهذه المائة العام الأخيرة فى تاريخ اليابان ، مع إيراد عرض موجز لعهد التوكوجاوا (١٦٠٠ — ١٨٦٧) لكى يتاح للقارىء أن يفهم الأحوال التى كانت سائدة فى اليابان قبيل بدء هذه النهضة .

ولليابان أهمية تاريخية تسمو على الدور الذى قامت به فى تعكير سلام العالم ، وذلك من ناحيتين ؛ الأولى أن تاريخ اليابان الحديث ينطوى على دروس عديدة للأمم المتخلفة عن ركب الحضارة فى العالم ؛ فقد نشأت اليابان فى ظروف تشبه إلى حد كبير الظروف التى تسود هذه الأمم ، وأدت المهمة التى تواجه كلا منها الآن وهى إقامة دولة حديثة واقتصاد حديث . أما الناحية الثانية فهى أن اليابان كانت هدفا لتجربة عظيمة فى التطور الاجتماعى ، وهذه التجربة هى الاحتلال الامريكى لها ، وستكون نتائج النجاح والفشل لهذا الاحتلال — عندما يتم فهمها — مرشدا عظيم الفائدة لتحديد هذا النوع من التبادل الثقافى .

وأود أن أعبر عن تقديرى وامتنانى للمستر لويس سنيدر ناشر سلسلة أنفل لما قدمه إلى من صنوف المعاونة فى إعداد النسخة الخطية لهذا الكتاب .

آرثر تيدمان

الفصل الأول

الفترة بين الشوجونية والدولة القومية

الأرض والسكان :

يطلق أهل اليابان على بلادهم اسم « نيهون » أو « نيبون » أى (أصل الشمس) وهى عبارة عن سلسلة تضم أربع جزائر كبيرة ، وعدداً لا يحصى من الجزر الصغيرة تمتد على طول شاطىء شرق آسيا مؤلفة قوسا طوله ١٥٠٠ ميل ويتجه صوب الجنوب الشرقى من خط عرض ٤٥° درجة شمالا إلى ٣٠° درجة شمالا ، ومناخها يشبه بالتقريب مناخ الجزء الساحلى للقسم الشرقى من الولايات المتحدة الممتد من « مين » إلى « جورجيا » بل إنه يتعرض مثله للأعاصير (التيفون) .

وأرض اليابان جبلية ولا تزيد المساحة الصالحة للزراعة فيها على ١٦٪ فى المائة من مجموع أراضيها . والمعدن الوحيد المتوفر فيها بكثرة هو الفحم ، وتشتد فيها ثورة البراكين ، وهى مهددة على الدوام بالزلازل ، ويسقط عليها من المطر ما يفوق الحد المألوف حتى إن كميته تبلغ فى معظم الأماكن نحو ستين بوصة أو مائة فى العام . وأنهارها قصيرة سريعة الجريان ، ولا تصلح كوسيلة للنقل إلا بقدر محدود ، وإن كانت مثالية من ناحية توليد القوى الكهربائية من مساقط مياهها .

وترتفع نسبة الشواطىء إلى مساحتها الداخلية حتى إنها تصل إلى معدل ميل واحد لكل ٨ر٤ ميلا مربعا من أراضى اليابان ، وهذا الساحل الطويل الكثير التعرجات والمنحنيات يحتضنه فى الشمال تيار بارد ، وفى الجنوب تيار حار ، ولهذا كانت بحار اليابان غنية بمصايد الأسماك التى تقوم بدور هام فى تزويد البلاد بغذائها الوطنى . وتبلغ مساحة اليابان الآن ٣٠٠ر١٤٢ ميل مربع ، وهى تصغر قليلا عن ولاية كاليفورنيا التى تبلغ مساحتها ٦٥٢ر١٥٥ ميلا مربعا ، ولكنها أكبر من الجزر البريطانية التى تبلغ مساحتها ٥٧٩ر١٢٠ ميلا مربعا ، ويزرع الأرز فى نصف المنطقة الصالحة للزراعة وهو الغذاء الرئيسى لأهلها ، أما المحاصيل

الهامة الأخرى فهى القمح والشعير والبطاطس والقلقاس والشاى والذرة العويجة

وينحدر اليابانيون أصلا من الجنس المغولى الذى امتزجت به سلالات الملايا والاينو وهذه السلالة الأخيرة عنصر ينتمى إلى أصول الجنس القوقازى وقد حلت فى اليابان وانتشرت فى ربوعها ، ولكن لم يبق منها الآن غير بضعة آلاف . وقد امتزجت هذه السلالات الثلاث امتزاجا قويا فى العصور الغابرة ، حتى أصبح سكان اليابان الآن متجانسين إلى حد كبير . وهناك اختلافات كبيرة فى تكوينهم الجسمانى ، ولكن اليابانى العادى قصير القامة ، ويبلغ معدل طول الرجال منهم خمس أقدام وخمس بوصات . ويمتاز اليابانيون عامة بالشعر الأسود الناعم ، والعيون السوداء ، والبشرة السمراء ، وغزارة فى شعر اللحى والأجساد ، كما يتميزون بتلك الثنية الممتدة فوق المآقى من الأنف إلى جفن العين وهى التى تضفى مظهر العيون المنحرفة ، ولهم جماجم عريضة .

ولم يتمكن الباحثون فى شئون اليابان حتى الآن من الاتفاق على رأى فيما يتصل بالطابع القومى لليابانيين . فهناك أنواع معينة من السلوك تجدها سائدة فى الطبيعة البشرية اليابانية ، فاليابانى يفضل أن يعمل كجزء من جماعة على أن يعمل كفرد ، وهو يحس بشعور الاخلاص والولاء للجماعة ، ويميل إلى مراعاة مقاييسها ومعاييرها بدقة كبيرة . والأسرة فى اليابان عظيمة الأهمية ، ونموذج تكوينها ينعكس فى الغالب على الجماعات الأخرى ، ومن أهم الروادع الاجتماعية عنده الخوف من ارتكاب ما يجلب العار على الأسرة .

ويعمد اليابانى فى المسائل الخطيرة إلى الالتجاء إلى وسيط ليتجنب احتمال الوقوع فى حرج من اتصاله المباشر مع الآخرين . والانتحار لديه مظهر مقبول من مظاهر الاحتجاج أو التكفير ، ومع هذا فمعدل حوادث الانتحار فى اليابان يعادل تقريبا معدله فى الأقطار الغربية .

واللغة اليابانية تمت بالصلة من بعيد إلى اللغتين الكورية والتاتية ، ويستخدم اليابانيون فى كتابتها خليطا من الكتابة التصويرية الصينية والرموز الصوتية ، وهو أمر يقتضيه بنيان اللغة اليابانية ، فهى متعددة المقاطع كثيرة النغمات .

أصل الحكم العسكري :

كان اليابانيون القدماء تنتظمهم من الناحيتين الاجتماعية والسياسية وحدات من القبائل المستقلة ، وكل منها يحكمها زعيم ديني بالوراثة . وقرب نهاية القرن الأول بعد الميلاد بدأت إحدى هذه القبائل فى إقامة سيادة دينية سياسية وأخذت تفرضها على القبائل الأخرى . وما إن حل القرن السادس حتى كانت هذه القبيلة قد استقرت على عقيدتها الدينية ، وكانت الايمان بآلهة الشمس ، وجعلت منها دينا قوميا . واكتسبت أيضا حق الاشراف على العلاقات الخارجية ونالت بالتالى حق قيادة أى قوات ترسل إلى الخارج . وكانت إلى جانب هذا تتولى الفصل فى الخلافات والمنازعات التى تقوم بين القبائل المختلفة ، ولكن هذه القبائل كانت مع هذا لا تزال تتمتع إلى ذلك الوقت بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، وأخذت القويات من بينها تتنافس على السيطرة على القبيلة الامبراطورية. وفى القرن السابع بذلت محاولة لتعزيز سلطة الحكومة المركزية بإلغاء نظام القبائل وإقامة نظام الحكم البيروقراطى وملكية الدولة للأرض على غرار حكم أسرة تانج فى الصين .

وقد ظلت جميع المظاهر الخارجية لهذا النظام سائدة ، ولكن مبدأ الوراثة لم يلبث برغم هذا أن استعاد وجوده ومن ثم وزعت السلطات والمناصب على أساس هذا المبدأ وشطبت بوسائل مختلفة من سجلات الضرائب الحكومية مساحات كبيرة من الأراضى الحكومية واستولى عليها الزعماء ، وانتشرت فى جميع ربوع اليابان ملكيات كانت من الناحية القانونية بمنأى عن السلطة المالية الادارية للموظفين المحليين ، وكانت أغلب هذه الأراضى إما ملكا لكبار نبلاء البلاط الإمبراطورى ، وأما تحت حمايتهم . وسرعان ما نشأت طبقة من الذين استخدمهم كبار أصحاب الأراضى لرعاية مصالحهم فى كل إقليم . ولم تكن هناك حكومة مركزية قوية مما أدى فى الغالب إلى استخدام القوة فى تسوية المنازعات على الأراضى ، وهذا ما اقتضى أن يكون المشرفون على إدارة هذه الملكيات الكبيرة على شىء من المهارة فى استخدام الأسلحة . وقد صح هذا بصفة خاصة فى شرق جزيرة هونشو حيث ظل اليابانيون قرونا يعملون جاهدين فى إخضاع الأينو وهم الاهالى الاصليون لهذه الجزر ، وعمد أعضاء هذه الطبقة العسكرية الناشئة إلى الدخول فى محالفات عديدة بين بعضهم البعض توخيا لسلامتهم المشتركة . ولم يكد يحل

منتصف القرن الثانى عشر حتى أصبح زعماء هذه الأحلاف الحكام الحقيقيين للأقاليم . وإن كان دخل الأراضى ظل حتى ذلك الأوان يرسل إلى أصحابها الشرعيين فى العاصمة .

وفى تلك الفترة من الزمن ارتكب نبلاء البلاط خطأ كبيرا بدعوة أتباعهم هؤلاء إلى العاصمة ليساعدوا فى فض المنازعات التى قامت فيها . ولم يطل الزمان حتى تولى المحاربون أنفسهم اغتصاب السلطات التى كان يمارسها الامبراطور ، واخذت كل فئة تحارب الأخرى لكى يستقر حكم الأمة لإحداها ، وقد خرج منتصرا من هذا النضال ميناموتو يوريتومو[1] وأتباعه ، وفى عام ١١٢٩ أنعم عليه الامبراطور بلقب « سى تاى شوجون » ومعناها « القائد الأكبر قاهر البرابرة » وخوله حق تعيين خلف له فى المنصب ، وهكذا أصبح يوريتومو بهذا الوصف قائدا عاما لجميع القوات العسكرية ومسئولا عن الدفاع عن أمن الدولة وسلامتها فى الداخل والخارج ، وقد قامت قوة يوريتومو على أساس ولاء بضعة ألوف من المحاربين الذين يتولون إدارة بعض الأراضى المنتشرة فى اليابان ، وكانوا بفضل إخلاصهم وولائهم له مستعدين للقتال تحت إمرته . ولكن كانت هناك أيضا عدة ملكيات لا يمت مالكوها بصلة للقائد الأعظم « الشوجون » الذى عمد لمعالجة هذا الموقف إلى الحصول على إذن امبراطورى بتعيين وكيل له (ناظر زراعة) فى كل مزرعة ، أوكل إليه مهمة تحصيل جزء من إيجار المزرعة يكون بمثابة ضريبة تخصص لتعزيز القوات العسكرية ، وتعيين أحد رجال الأمن « (كونستابلا) فى كل إقليم وقد عهد إليه بمهمة صيانة الأمن فى إقليمه وخوله حق تحصيل ١/٥٠ من الإيجار السنوى لجميع الأراضى الواقعة فى إقليمه لكى يعزز قواته .

وفى عام ١٣٣٣ قضى على « الشوجونية » التى أقامها يوريتومو فى كاماكدرا ، والسبب الأكبر فى هذا راجع إلى المؤامرات التى كانت تحاك فى البلاط الإمبراطورى ، وازدياد النفور والسخط بين طبقة المحاربين . ولم يلبث فرع من أسرة ميناموتو ، وهو فرع اشيكاجا ، أن ظفر بلقب « الشوجون » ولكن

---

(١) من عادة اليابانيين أن يجىء لقب الأسرة قبل اسم الشخص — وقد استخدمنا هذه الطريقة فى جميع الأسماء التى وردت فى هذا الكتاب .

سلطانهم لم يمتد قط إلى أكثر من محيط كيوتو التي ظلت فترة طويلة عاصمة الإمبراطورية وأصبحت بعدئذ مقر الشوجون . أما سائر بقاع اليابان فكانت مقسمة بين زعماء محليين لم يكن لإشيكاجا سلطان كبير عليهم ، وكان أكثر هؤلاء من سلالة الشرطة الذين أقامتهم شوجونية كاماكورا فى كل اقليم . ولما كان مركز الشرطى (الكونستابل) منصبا متوارثا وسلطانه يمتد إلى الإقليم بأسره ، فإن الأسرة التى تتمتع بهذا المنصب تصبح فى مركز يؤكد لها السلطة على الإقليم بأجمعه ، وعندما يتم لها الظفر بهذا السلطان تأخذ الأسر القوية منها فى اغتصاب الأقاليم المجاورة . ولم تكن هذه الملكيات منظمة على طريقة الإقطاعيات الأوربية ، وإنما كان كل « ديميو » — كما أطلق عليهم — يجمع الضرائب من المزارعين ، ويستخدم هذه الحصيلة فى دفع أجور أتباعه ، وهكذا كان نظامهم بيروقراطيا لا إقطاعيا .

وفى نهاية القرن الخامس عشر أصبحت الحرب بين هؤلاء الأمراء داء متوطنا ، وكان مطمح كل منهم أن يظفر بالسيادة على اليابان بأسرها ، ولما اشتد النضال بينهم قضى على كثير من الأسرات وظهر قواد (ديميو) جدد من أصول مغمورة . وفى أواخر القرن السادس عشر خطا اودا نوبوناجا خطوات واسعة فى سبيل توحيد البلاد ، ولكنه اغتيل قبل أن يتم مهمته ، واستولى على السلطة التى بنى صرحها شخص يدعى تويوتومى هيديوشى ، وهو ابن فلاح بدأ حياته كجندى من المشاة . وما إن حل عام ١٥٩٠ حتى كانت آخر المقاطعات المعارضة لهيديوشى قد استسلمت له وبهذا أصبح سيداً لليابان ، ولكن برغم أن آخر « شوجون » من أسرة اشيكاجا كان قد توفى فى عام ١٥٩٧ لم يمنح هيديوشى هذا اللقب لأن التقاليد كانت تقضى بأنه لا يحق لأحد من غير أسرة ميناموتو أن يصبح « شوجونا » .

وماتت هيديوشى فى عام ١٥٩٨ وورثه نجله الذى كان لا يزال فى دور الطفولة .

أما توكوجاوا أياسو القائد (ديميو) الذى تلا هيديوشى فى السيطرة على أكبر رقعة من الأرض فقد أوضح علنا أنه يريد أن يخلف هيديوشى ، وقد قضى على معارضيه فى معركة سيكيجاهارا فى ٢١ أكتوبر سنة ١٦٠٠ ، وفى العام التالى

أرغم أياسو جميع القواد على الاعتراف بسلطانه عليهم بان طلب منهم أداء قسم بالولاء له ، وفى عام ١٦٠٣ عينه الإمبراطور « شوجونا » وهو منصب كان له الحق فى الظفر به من ناحية التقاليد لأن التوكوجاوا كانوا فرعا من أسرة ميناماتو .

وتم القضاء على آخر خطر يهدد شوجونية توكوجاوا فى عام ١٦١٥ عندما تم الاستيلاء على القلعة العظيمة التى بناها هيديوشى فى أوساكا ، ولم يلبث أن انتحر وارث هيديوشى .

شوجونية توكوجاوا :

كانت المهمة العظيمة التى كرس لها نفسه أياسو وأتباعه هى توكيد دوام سيطرة التوكوجاوا ، وكان أساس قوتهم ينحصر فى ممتلكات شوجونيتهم التى تتألف من أراض شاسعة تنتج نحو ٣١ فى المائة من مجموع محصول الأرز فى البلاد ، وكان نحو ١٠ فى المائة أخرى فى أيدى الأسر المتفرعة من التوكوجاوا و ٢٣ فى المائة يملكها « فوداى ديميو » وهم أصحاب الأراضى الذين وثق بهم التوكوجاوا بصفة خاصة لأنهم استسلموا له قبل معركة سيكيجاهارا . أما الأراضى الأخرى وتبلغ ٣٦ فى المائة فقد كانت ملكا لقواد « توزاما » وهم أصحاب الأراضى الذين لم يستسلموا إلا بعد معركة سيكيجاهارا . وسيطرت الشوجونية أيضاً على مناجم الفضة والذهب ومراكز المدن الهامة ، ولما كان الإمبراطور مصدر جميع السلطات الشرعية ، فقد تعذر السماح لأحد من الديميو بالاتصال به ، وظل تحت رقابة دقيقة فرضها عليه كل حاكم من أسرة التوكوجاوا . وكان يتحتم على جميع الديميو أن يقضوا بضعة أشهر من كل عام فى « ادو » وهى عاصمة التوكوجاوا ، وكلما أرادوا العودة إلى اقطاعياتهم ، اضطروا إلى ترك زوجاتهم وأطفالهم فى العاصمة كرهائن ، ولم يكن فى ميسور أى ديميو أن يغادر إقطاعيته ولا حتى أن يعقد قرانه بغير موافقة الشوجون ، كما لم يكن فى إمكانه أن يصك نقوداً أو يبنى سفنا حربية أو ينقل قواته إلى ما وراء حدوده إلا فى أحوال معينة ، ولم يكن

يجوز له إلا أن يقيم قصرا فى عاصمة إقطاعيته ، ولكن يتعين عليه أن يودع رسوم هذا القصر فى ملفات الشوجونية ، وقد أبعد قواد توزاما عن مناصب الحكومة المركزية لمنعهم من محاولة القضاء على حكم التوكوجاوا من الداخل ، ولم تحصل منهم ضرائب ، ولكن الشوجونية عمدت إلى طريقة خبيثة لتجريدهم من أموالهم وذلك بتكليفهم بمهام خاصة تقتضيهم تأديتها الانفاق بسخاء .

نظم طبقة التوكوجاوا :

حاول التوكوجاوا جاهدين منع حدوث أى تغيير يؤدى إلى القضاء على حكمهم ، ولهذا أنشأوا لطبقتهم نظاما وراثيا جامداً . وكانت أعلى طبقة فيه هى الساموراى التى تضم ستة فى المائة من السكان ، وينتمى إليها جميع العسكريين من الشوجون إلى جنود المشاة . وكان أغلبهم يعيش فى أدو أو فى عواصم الديميو ، ولم يكن يسمح لهم بمزاولة الزراعة أو الاشتغال بالتجارة أو العمل فى أية حرفة أخرى . وكان الدخل الذى يعيشون منه مستمدا من منح الأرز التى يقدمها لهم الديميو ، وكانت حصة كل منهم متعادلة مع علو المنصب الإدارى أو العسكرى الذى يشغله ، وربما ارتفعت هذه الحصة إلى عشرة آلاف « كوكو » من الأرز أو انخفضت إلى ٢٠ « كوكو » (والكوكو يعادل ٤ر٩٦ بوشلا وهى كمية يعدها اليابانيون كافية لتغذية شخص لمدة عام) . والمناصب فى أكثر الإقطاعيات وراثية فى العادة ، ويعيش الساموراى الذين لا يشغلون مناصب إدارية عيشة الكسل والخمول فى وقت السلام ، ولهذا عمد التوكوجاوا إلى تشجيعهم على التعليم والدراسة ، وبذلك أصبحت الطبقة العسكرية هى طبقة المثقفين أيضاً .

أما الغالبية العظمى من اليابانيين فتنتمى إلى الطبقة الثانية وهى طبقة المزارعين. وكان الباحثون يعتقدون أن قرية التوكوجاوا تتألف من عدد من صغار ملاك الأراضى يمتلكون مساحات من الأرض متساوية تقريبا ، ولكن البحوث الحديثة غيرت هذا الاعتقاد تغييراً تاما وبينت بصفة خاصة أن القرية تتألف من أصحاب أملاك ومستأجرين معا . وتتراوح مساحة الأراضى المستأجرة فى البلاد بين ٢٥ فى المائة وأكثر من ٥٠ فى المائة ، كما تختلف المساحات التى يمتلكها أصحاب الأراضى اختلافا كبيرا ؛ فبعضهم لا يملك أكثر من فدان وربع الفدان

بينما يملك آخرون مساحات كبيرة ترتفع إلى نحو ٨٥ فدانا . وتشرف القرية على شئونها الخاصة ، ولصاحب الاقطاع عادة الحق فقط فى الاعتراض على انتخاب موظفى القرية . ومع هذا فأصحاب الأراضى وحدهم هم الذين يتمتعون بالاشتراك فى إدارة القرية أو الأخذ بنصيب من الأراضى العامة وحقوق الماء . وكان الأغنياء من هؤلاء القرويين على درجة كبيرة من التعليم ، ومن ثم كان فى إمكانهم الاحتفاظ بسجلات رسمية معقدة . وصاحب الأرض من الناحية الشرعية لا يمتلك أرضا لأنها ملك للامبراطور بحسب القانون ، ولكن له الحق فى زراعتها ، وهو حق لا ينسخ ويمكن توارثه أو شراؤه أو بيعه ، ولهذا يعد من جميع الوجوه مالكا للأراضى ، وكان أصحاب الأراضى مسئولين فى مجموعهم عن الضرائب التى يفرضها الديميو على القرية .

أما الطبقتان الأخريان المعترف بهما من التوكوجاوا فكانتا طبقة الصناع وطبقة التجار على التوالى . ويجوز من باب التبسيط جمعهما معا تحت اسم « أهل المدن » ، وقد ارتفع شأن هذه الفئة إلى أكبر الذرى خلال عهد التوكوجاوا . وفى أدو وجدت سلعها وسائر خدماتها سوقا رائجة بفضل الحكومة الشوجونية والمنشآت الكبيرة التى اقتضى نظام الرهائن من جميع الديميو تأسيسها والمحافظة عليها ، وقد منعت الشوجونية كل اتجار مباشر بين مختلف الإقطاعيات ، ولكن الضرورة كانت تحتم على الديميو أن يبيع الفائض من محصول أرزه ليحصل على أموال تمكنه من السفر إلى أدو وإعالة نفسه وأتباعه فيها ، وترتب على هذا إنشاء مركز كبير للبيع والشراء فى أوساكا ، وأصبح للجالية التجارية الكبيرة التى نشأت ونمت فى أدو وأوساكا ألوان خاصة من الثقافة والتمثيل الدرامى (كابوكى) والطباعة بالخشب ، وأوجه البذخ والترف . ولما أخذت ثروة البلاد تدفق بين أفراد هذه الجالية بدأوا يتملصون من القوانين المحددة لوجوه الإنفاق التى وضعها التوكوجاوا وشرعوا ينفقون أموالهم فى إسراف وتبذير ؛ فعندما منعوا مثلا من ارتداء الملابس الحريرية تحايلوا على أمر المنع بارتداء الملابس القطنية العادية ولكنهم جعلوا بطانتها من الحرير الغالى الثمن الزاهى الألوان .

ولم يلبثوا طويلا حتى أصبحوا نموذجا فى الأناقة يحتـــذيه الديميو والساموزاى .

سياسة العزلة :

أغلق التوكوجاوا بلادهم فى وجه جميع الأجانب ماعدا الهولنديين والصينيين الذين سمح لهم بالاتجار فى نجازاكى تحت رقابة شديدة . وقد صدر قبل ذلك بثلاث سنوات مرسوم يحرم على أى يابانى السفر إلى الخارج وإلا تعرض لحكم الاعدام (انظر الملحق رقم ١) ، فكان لهذين الأمرين أثر قوى فى تطور اليابان وتقدمها ؛ فالأمر الأول قطع الصلة بالغرب عندما كانت أوربا آخذة فى التقدم بخطوات واسعة فى طريق المدنية ، أما الأمر الثانى فقد اختصر فترة مزدهرة من اتساع اليابان البحرى نحو شرق آسيا وجنوب شرقيها .

على أن الدافع على ما يظهر كان الرغبة فى تجنب ما قد يهدد استقرار نظام الحكم ، إذ كان يخشى أن تخلق المسيحية انقساما فى الولاء لهذا النظام بعد أن ظفرت بعدد كبير من المرتدين فى اليابان عقب وصول الغربيين الأوائل فى عام ١٥٤٢ ، وساد أيضاً الخوف من أن تكون الكنيسة المسيحية طليعة غزو أجنبى . وقد حاولت التوكوجاوا وقف تيار المسيحية دون التدخل فى تجارة الغرب ، ولكن ظهر أنه من المستحيل على ربابنة السفن البرتغالية أن يقاوموا تهريب المبشرين إلى البلاد ، ولهذا تقرر إنهاء التجارة مع جميع الغربيين ما عدا الهولنديين الذين بدا أنهم لا يرغبون فى العمل بشئون التبشير . وهناك عامل آخر يكمن وراء اتخاذ هذا القرار وهو الخوف من أن يعمد الساموراى المخلوعين الذين هربوا إلى الخارج عندما جرد أسيادهم من إقطاعياتهم إلى شن عدوان على اليابان ، وقد ازداد هذا الخوف بسبب ما ظهر من ضعف القوات فى قمع ثورة المزارعين المسيحيين فى سيمباارا (كيوشو) فيما بين عامى ١٦٣٧ و ١٦٣٨ . وقد أوفدت فى عام ١٦٤٠ بعثة برتغالية من مكاو لتطلب استئناف التجارة ، ولكنها قوبلت بالرفض من جانب اليابانيين الذين أكدوا عزمهم على التخلص من التجار البرتغاليين بإعدام ٦١ عضوا من هذه البعثة .

العوامل التي قوضت أركان حكم التوكوجاوا :

لم تتمكن الشوجونية من منع عجلة التطور عن السير ، فقد حدثت تطورات اقتصادية وثقافية كانت في النهاية عاملا فى تقويض نظام الحكم ، ومن المتناقضات إلا يجد التوكوجاوا غير أنفسهم من يلومونه على الصعاب الاقتصادية التى بدأت تطيح بهم منذ بداية القرن الثامن عشر وما بعده ، ولا عجب فى هذا فإن التدابير التى اتخذوها هى نفسها التى ساعدت على خلق طبقة كبيرة من التجار أتاحوا لها مركزا يكفل لها الإفادة من الديميو ، ثم إن استقرار السلام بعد حروب مستمرة استغرقت قرنين من الزمان كان عاملا فى قيام فترة من الرخاء الاقتصادى فى القرن السابع عشر ، وبانتهاء هذا القرن كان السكان يستغلون ، إلى أقصى الحدود ، موارد البلاد بفضل ما توفر لهم من الأساليب الفنية فى ذلك الوقت ، ومن ثم ساءت حالة المنتجين الزراعيين ، وأصبح من العسير على الشوجونية أو الديميو أن يحافظوا على موارد دخلهم ، ولكنهم كانوا هم والساموراى قد ألفوا مستوى عاليا من المعيشة بحيث أصبح من العسير أن يتخلوا عنه ، ولهذا تعرض المزارعون لقدر أكبر من الضغط وازدادت حالتهم سوءا وقامت الاضطرابات بينهم وأخذت تكثر وتشتد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

وأخذت الشوجونية تقترض القروض قسرا من التجار لكى تتغلب على صعابها المالية ، وعمدت أيضاً إلى تخفيض سعر العملة ليكون الفرق جزءا ثابتا من موارد الدخل . وهكذا خلقت التضخم ، ولم تكن هاتان الوسيلتان ميسورتين للديميو العادى الذى لم يلبث أن غرق فى الديون ، فأخذ يحاول الظفر بموارد إضافية ؛ فأنشأ كثيرون منهم احتكارات لمختلف المنتجات المحلية داخل إقطاعياتهم ، وعمدوا هم والشوجونية إلى تخفيض مرتبات الساموراى الذين يعملون فى خدمتهم واضطر هؤلاء بدورهم إلى الالتجاء إلى المرابين ، وقد ثقلت وطأة هذه الديون عليهم إلى حد اضطرت معه الشوجونية فى بعض المناسبات إلى إصدار قوانين تعفى الساموراى من سداد ديون عقدت قبل موعد معين ، ولكن الديون سرعان ما كانت تتراكم من جديد بعد كل قانون . وقد استغل التجار كل هذا فأخذوا يعملون على رفع مستواهم الاجتماعى فكانوا يشترون حق التبنى

فى عائلات الساموراى أو يزوجون بناتهم لشبان الساموراى ، كما توسلوا بخدع مختلفة للظفر بالسيطرة على المزارع وإخضاع الفلاحين لإيجارات غير قانونية وما إن حل القرن التاسع عشر حتى انطمست معالم الفوارق بين الطبقتين .

وعندما لما تبوأ التوكوجاوا السلطان فى البلاد حاولوا إقامة أساس فلسفى لنظام حكمهم بتشجيع دراسة شوهسى الكونفوشيوسية ، وقد استمالتهم فعلا هذه المدرسة بما فيها من فضائل كإطاعة الوالدين والإخلاص لها ، ولكن لم يكد ينقضى زمن طويل حتى ظهرت مدارس فكرية أخرى لا تتمشى مع آراء التوكوجاوا ، ونشأت أولى هذه المدارس تنادى بمشروع عظيم للبحث فى التاريخ اليابانى القديم وذلك برعاية دييوميتو وهو فرع من أسرة توكوجاوا . وسرعان ما انتهى الذين يقومون بهذه الدراسة إلى إدراك حقيقى للمركز الشرعى للامبراطور ، وأخذوا مع الوقت ينادون باعادته إلى سلطانه السابق ، وأضيف إلى نشاط هذه الفئة عمل طائفة أخرى عرفت باسم مدرسة « المعرفة القومية » وكان جل اهتمامها منحصرا فى الأصل فى الشعر اليابانى القديم ، ولهذا سعت إلى إنعاش اللغة اليابانية القديمة ، مما أدى إلى التحقيق فى الأمثال القديمة للغة اليابانية ، والأخبار التاريخية القديمة . ولما كانت هذه الأخبار والروايات قد وضعت فى أزمانها بطبيعة الحال للدعاية للأسرة الامبراطورية وصيغت لتكون حافزا للشعور القومى ، فليس من الغريب إذن أن نجد أتباع هذه المدرسة الحديثين من غلاة المتحمسين للنظم الوطنية والمتحدثين بفضائلها وبخاصة الأسرة الإمبراطورية والديانة والشينتوية .

وفى عام ١٦٣٠ منعت الشوجونية استيراد أى كتب أجنبية فيها ذكر للمسيحية والمؤلفات اليسوعية ، وقد بلغ من شدة التحمس فى تطبيق هذا المنع أنه لم يدخل إلى البلاد من الكتب الأجنبية غير عدد قليل ، ولكن الشوجون يوشيموون (١٧١٦ — ٤٤) أدرك أن اليابان قد حرمت معرفة لا تقدر بثمن فأباح فى عام ١٧١٩ استيراد الكتب العلمية ، وفى عام ١٧٤١ أمر اثنين من العلماء بدراسة اللغة الهولندية ، ولكن لم ينتشر تعليم هذه اللغة إلا فى الربع الأخير من ذلك القرن ، وقد تهافت الساموراى على تعلمها لكى يعرفوا الفنون الغربية كالطب والفلك والمساحة والتسليح والتدريبات العسكرية والفنون الحربية ورسم الخرائط والرسم والتصوير وذلك من مصادرها الأصلية ، وفى عام ١٨٠٣ أنشأت

الشوجونية مكتبا لترجمة الكتب العلمية الهولندية ، وكان من نتيجة هذا النشاط أن حصل شطر كبير من الساموراى ، قبل ظهور الأميرال برى ، على قدر كبير من المعارف الغربية واشتد سخطهم على كل محاولة ترمى إلى الحد من دراساتهم .

انتهاء فترة العزلة :

أصبح اليابانيون المثقفون فى نهـــاية القرن الثامن عشر أكثر اهتماما بنشاط روسيا فى كامتشاتكا ، وكوريل ، وسخالين ، ولم تكن القوات الروسية فى هذه المنطقة فى مركز يتيح لها تهديد سلامة اليابان ، ولكن التفكير فى الخطر حملهم على إدراك افتقارهم إلى استحكامات الدفاع البحرى والساحلى ، وفى عام ١٧٩٢ وصلت إلى هوكايدو سفينة روسية بقيادة اللفتنات آدم لاكسمان لإعادة بعض الهاربين اليابانيين وتطالب بالسماح لها بحقوق الاتجار مع اليابان ، فقوبل الربان بالشكر وسمح له بالذهاب إلى نجازاكى لإجراء المفاوضات ، وقد أثرت رواية التجارب التى لاقاها زعيم الهاربين فى بطرسبورج فى الدوائر الحاكمة اليابانية إلى حد أن ما تسودايرا ساد أنوبو رئيس الوزراء تحول فاعتنق سياسة الاتجار ، ولكن لاكسمان لم يذهب لسوء الحظ إلى نجازاكى ، وعندما جاءت البعثة الروسية التالية فى عام ١٨٠٤ كان الرأى قد تغير وقوبل الروس بروح عدائية .

وفى أوائل القرن التاسع عشر أصبحت مسألة عزلة اليابان موضع اهتمام دول الغرب البحرية ولا سيما الولايات المتحدة ، إذ كانت السفن التى تنقل الفراء بين شمال غرب الباسيفيكى والصين تمر متفادية خليج اليابان ، وهذا أيضا ما كان يحدث للأسطول الكبير من السفن المشتغلة بصيد الحوت ، وكانت جميع هذه السفن تخشى على الدوام خطر الغرق على شواطىء اليابان كما تخشى المعاملة السيئة التى كان يلقاها من اليابانيين البحارة المنكودو الحظ الذين قد يتركون على الشاطىء بعد غرق سفنهم ، وحتى لو لم تقع كارثة لأية سفينة فإن الرحلة الطويلة الشاقة تهون وتصبح محتملة لو كانت اليابان بلدا صديقا تستطيع أن تلجأ إليه السفن وتتزود بالأغذية ومياه الشرب ، وقد أزدادت هذه المشكلة تعقيدا فى منتصف ذلك القرن بعد استخدام السفن البخارية التى كانت بحاجة ماسة إلى محطات تتزود منها بالفحم ، وظل اليابانيون يراقبون الموقف الدولى بشىء من القلق ، وذلك بوساطة الاتصال بالهولنديين . وكانت الشوجونية مصرة على أن

تبقى اليابان بلدا مغلقا ، ولكنها تأثرت بهزيمة الصين فى الحرب البريطانية الصينية الأولى إلى حد حملها فى عام ١٨٤٢ على تعديل أمرها السابق بإطلاق النار على السفن دون إنذار فالغته ولكنها لم تسمح للسفن بأكثر من التزود بالمياه والزاد .

وبدأ المسئولون الأمريكيون فى عام ١٨١٥ مباحثات ترمى إلى فتح أبواب اليابان وبذلت فى هذا السبيل بعض محاولات فردية للتعامل مع اليابانيين ، ولكن لم يتم تنفيذ أية خطط رسمية إلا عندما زار الكومودور بيدل خليج إدو فى عام ١٨٤٦ ، ولكن بعثته انتهت بالفشل ، والسبب الأكبر فى هذا أن اليابانيين فسروا أدب الكومودور بيدل بأنه ضعف ، على أن هذه الاهانات ثم الأخطار التى كان يتعرض لها بحارة السفن الغارقة ، ومطامع رجال الاعمال الإمريكيين فى التوسع التجارى فى الباسيفيكى والحاجات الإستراتيجية ، وأمل بعثات التبشير فى الظفر بالدخول والعمل على اكتساب نفوس الناس .. كل هذا حمل الحكومة الأمريكية فى النهاية على اتخاذ عمل حاسم لمعالجة الموقف ؛ ففى ٨ يولية ١٨٥٣ ألقى أسطول قوى من البوارج الأمريكية بقيادة الكومودور ماتيوكالبريت بيرى مراسيه فى خليج أدو ، ونزل بيرى يحفه حرس عسكرى قوى إلى البر وسلم خطابا من الرئيس فيلمور يطالب فيه بامتيازات تجارية وإنشاء محطات للتزود بالفحم وحماية الأمريكيين الذين تغرق سفنهم ، ثم أقلعت سفنه بعد أسبوع ووعد بالعودة فى الربيع القادم بقوة أكبر ليتلقى الرد .

ومع أن الهولنديين كانوا قبل ذلك قد حذروا الشوجونية من البعثة الأمريكية ، إلا أن ظهور بيرى أثار الرعب والفزع بدرجة كبيرة ، ولم تكن الحكومة واثقة بنفسها فأقدمت على خطوة لم يسبق لها نظير ؛ فقد ترجمت خطاب فيلمور وارسلته إلى رجال الديميو وسألتهم الرأى ، وتبين من الردود التى وصلت ، ولا يزال ٥٩ منها موجودا إلى الآن ، أن ٢٥ ردا أيدت فتح أبواب البلاد للتجارة الأجنبية ، و ١٩ لم تستسغ فكرة التجارة الأجنبية ولكنها نصحت بتجنب الحرب ، و ١٥ فقط اقترحت رفض طلب بيرى رفضا باتا صريحا ، ومع أن هذه الردود لم تكن تمثل أكثر من ٢٠ فى المائة من عدد الديميو فإنها أخذت كدليل يوحى بالقرار النهائى الذى وصلت إليه الشوجونية ، وهو المقاومة بجميع الوسائل دون الدخول فى حرب وعندما عاد بيرى فى شهر فبراير سنة ١٨٥٤ وأوضح بجلاء أن المسألة تنطوى على أحد أمرين وهما : إما عقد معاهدة

أو الحرب ؛ رضخ المفاوضون اليابانيون ووقعوا معاهدة كاناجاوا فى ٣١ مارس سنه ١٨٥٤ وتقضى نصوصها بفتح شيمودا الواقعة على خليج ادو ، وها كودات فى هوكايدو للسفن الامريكية التى تبغى التزود بالمواد والأغذية ، وبهذا تمتعت أمريكا بمبدأ الأمة الأكثر رعاية . ونصت المعاهدة أيضا على تعيين قنصل أمريكى فى شيمودا ، وهكذا بعد أن اذعنت الشوجونية للأمريكيين مضت فى توقيع اتفاقات مماثلة مع بريطانيا (فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٥٤) ومع روسيا (فى ٧ فبراير سنة ١٨٥٥) وكان لكليهما أساطيل فى المياه اليابانية .

وعندما تبين أن المعاهدة أصبحت على وشك التوقيع ، أخذت العلاقات بين أعضاء بعثة بيرى والمفاوضين اليابانيين تزداد وداً وصداقة بعد أن كانت متوترة خلال المفاوضات ؛ فأقبل اليابانيون على زيارة السفن الامريكية ، وأخذوا يفحصون بشغف واهتمام كل قطعة وآلة فيها ، ودعوا إلى مآدب العشاء ، وعرفوا أسرار الأغذية والمشروبات الغربية حتى أنهم فى إحدى الأمسيات عادوا إلى دورهم وهم فى أشد حالات البهجة والسرور بعد أن أفرطوا فى الشراب ، وحدث فى إحدى المناسبات أن أقيم للضيوف اليابانيين عرض ارتجل فى ساعته ، فكان نوعا من المجاملة قابله اليابانيون بعرض « السومو » وهو نوع من المصارعة الأهلية ، ولكن الامريكيين أصيبوا بخيبة أمل عند تبادل الهدايا خلال الحفلات ، وإن كان اليابانيون فرحوا بما تلقوه من بنادق ومسدسات وسيوف ومشروبات وأجهزة تلغراف . ويقال إن الهدية التى أعجبت اليابانيين أكثر من غيرها وحيرت عقولهم كانت النموذج المصغر لخط حديدى وموظفيه والقطارات الصغيرة وهى تجرى على القضبان بسرعة ٢٠ ميلا فى الساعة ، ولكن برغم الروح الودية التى أظهرها المفاوضون اليابانيون ، ظل الأجانب موضوعين تحت رقابة دقيقة لمنع الاتصال بينهم وبين عامة اليابانيين . وكانت السلطات على حق فى مخاوفها لأن شباب الساموراى المتعطشين إلى المعارف الغربية كانوا يتسللون فى ظلام الليل إلى السفن الراسية ويرجون ربابنتها أن يأخذوهم إلى أمريكا ، وهو رجاء كان الكومودور يشعر بأنه مضطر إلى رفضه عملا بمقتضيات قوانين الضيافة . وكان هؤلاء الهاربون يعدمون إذا اكتشف أمرهم لمحاولتهم خرق مبدأ العزلة ، وتدل تضحية هؤلاء الشبان ومجازفتهم بالتعرض للموت فى سبيل الظفر بفرصة تتيح لهم الحصول على بعض المعرفة عن العالم الخارجى على أن هناك قوى تعمل

عملها فى داخل اليابان لنسف الأبواب الموصدة فى وجوههم وفتحها على مصاريعها حتى ولو لم يظهر بيرى أو أى أجنبى آخر .

وفى شهر أغسطس سنة ١٨٥٦ ظهر تونسند هاريس فى شيمودا كأول قنصل أمريكى ، وما أن حل شهر يونيو سنة ١٩٥٧ حتى نجح فى التفاوض على عقد ميثاق خول الرعايا الامريكين حق الإقامة فى شيمودا وهاكودات ، وحق التجارة فى ناجازاكى وحق التنقل فى البلاد . ولكنه مضى فى جهوده للوصول إلى معاهدة أكثر شمولا وأوسع نطاقا مبينا الخطر الذى ستواجهه اليابان عندما تنتهى فرنسا وبريطانيا من حروبهما فى الصين وتتحولان بعدئذ إلى اليابان . وهكذا تمت الموافقة على مشروع معاهدة فى شهر فبراير سنة ١٨٥٨ سمحت لأمريكا بتعيين وزير لها فى أدو أو قناصل فى جميع الموانى المفتوحة ، وكان يتعين فتح أدو وأربع موان أخرى للامريكيين ، وسمح لبحرية الولايات المتحدة بإنشاء مستودعات تموين فى يوكوهاما وهاكودات وناجازاكى . وتوقعت الشوجونية معارضة شديدة من جانب أعضاء الديميو للمعاهدة ، ولهذا قررت إرجاء التوقيع حتى يتم الحصول على موافقة الامبراطور . وكان المعتقد أن هذا لا يعدو أن يكون مجرد إجراء رسمى ، ولكن نبلاء البلاط دبروا المؤمرات التى انتهت برفض الامبراطور الموافقة على هذه المعاهدة . ولكن الشوجونية التى كانت تتوقع قرب وصول البريطانيين وقعت المعاهدة فى شهر يولية سنة ١٨٥٨ ، ووصل البريطانيون فى شهر أغسطس من العام ذاته وحصلوا على معاهدة مماثلة وفى شهر اكتوبر تم توقيع معاهدة أخرى مع الفرنسيين .

سقوط الشوجونية :

كان توقيع هذه المعاهدات نذيرا بقيام حركة مناهضة للشوجونية تحمل شعور الكراهية للأجانب . وقد تجمع المنشقون من الديميو فى البلاط الامبراطورى مخالفين بذلك تقاليد التوكوجاوا ، غير أن لى نازوكى رئيس الوزراء انبرى إلى اتخاذ إجراءات حاسمة حتى بلغت به الجرأة أن اعتقل زعيم الديميو وهو ديميو ميتو واحتجزه تحت الحراسة فى داره ، ولكن رجال ميتو لم يلبثوا أن اغتالوا لى نازوكى فى شهر مارس سنة ١٨٦٠ ، ووقعت فى الوقت ذاته اعتداءات على الأجانب ، وقام بها الساموراى الذين اتصفوا بكراهيتهم للاجانب والذين اتخذوا

شعارا لهم عبارة « مجدوا الامبراطور ، واطردوا البرابرة » . وقتل مترجم هاريس في عام ١٨٦٢ ، وأحرقت دار المفوضية البريطانية مرتين في ذلك العام ، وفي عام ١٨٦٢ ذبح أتباع ديميو ساتسوما أحد الرعايا البريطانيين ويدعى ريتشاردسون . وفي العام التالي أحرقت دار المفوضية الامريكية وحذا الوزير الامريكي حذو زملائه فانسحب إلى يوكوهاما ، فبادر الامبراطور باستدعاء شوجون كيوتو إلى يوكوهاما وأبقاه فيها من شهر مارس إلى شهر يولية من عام ١٨٦٣ . واجتمع فيها أيضا عدد كبير من الديميو لأن الشوجونية كانت قد خففت فعلا قبضتها عليهم بإلغاء نظام الرهائن في شهر اكتوبر سنة ١٨٦٢ ، بينما اضطر الشوجون في كيوتو إلى الموافقة على الأمر الذي أصدره الامبراطور في ٢٥ يونية سنة ١٨٦٣ بطرد الأجانب من البلاد ، وعلى أي حال لم يحاول أن يطيع هذا الأمر من رجال الديميو غير ديميو شوشو الذي أصدر الأمر إلى قلاعه بإطلاق النار على السفن المارة خلال مضايق شيمونوزيكى .

وكان هذا أكثر مما يحتمله المبعوثون الأجانب فقرروا أن يضربوا ضربات مباشرة في الولايات التي أهانتهم ، فدخلت في شهر أغسطس سنة ١٨٦٣ وحدات بحرية بريطانية إلى خليج كاجوشيما وضربت بالقنابل مدينة كاجوشيما عاصمة ساتسوما ، وفي شهر سبتمبر سنة ١٨٦٤ دمر أسطول متحالف قلاع شوشو وهدمها عن آخرها ، ولم تضع هباء هذه الدروس التي أظهرت مدى قوة الغرب ، فقد تأثرت بها شوشو وساتسوما وأخذت سياستهما تصطبغ بالصبغة الغربية ولا سيما في الشئون العسكرية . وقد أخذ مركز الشوجون يضعف في ذلك الوقت ويضمحل ، واستدعى (الشوجون) مرة أخرى إلى كيوتو في أوائل عام ١٨٦٤ واضطر إلى الموافقة على أن يتولى الامبراطور في المستقبل تعيين الديميو في مناطق نفوذهم . وسمح في الوقت ذاته لبعض الديميو ومنهم ديميو ساتسوما وشوشو واشيزن أن يعملوا كمستشارين للامبراطور وقد حاول رجال شوشو في هذه المرحلة اختطاف الامبراطور ليكونوا الناطقين باسمه والمعبرين عن إرادته ، ولكنهم طردوا من كيوتو وصدر الأمر إلى الشوجون بتأديبهم ، إلا أنه لم يتمكن من جمع جيش للزحف على شوشو إلا في شهر يوليه سنة ١٨٦٦ ، إلا أن جنوده ابيدوا عن آخرهم بواسطـــة قوات شوشو التي تدربت على الأساليب الغربية في شئونها العسكريه ، ولم يلبث الشوجون أن مات بعد ذلك بشهر واحد ولما لم يكن له ولد ،

فقد خلفه فى المنصب عضو من أسرة ميتو فرع التوكوجارا المناصر للامبراطور . ووجد هذا الشوجون الجديد نفسه محاطا بمشاكل مالية وأخرى تتصل بالعلاقات الخارجية بالإضافة إلى الثورة الداخلية ، وأخذت سلطته على البلاط الامبراطورى وعلى أعضاء الديميو فى الضعف شيئا فشيئا ، فقدم فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٦٧ استقالته من منصب الشوجونية إلى الامبراطور الشاب ميجى الذى ارتقى العرش فى ٣ فبراير سنة ١٨٦٧ ، وكان هذا الحادث بدء عهد النهضة الميجية .

الحكومة الجديدة :

وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٦٨ بادر الامبراطور إلى إبلاغ الشوجون السابق أنه تم إقامة حكم امبراطورى مباشر ، وأمره فى الوقت ذاته بتسليم جميع ما يملكه ، فثار أتباع التوكوجاوا على هذا الطلب ، ولكن الحكام الجدد كانوا حازمين فى الضرب على أيديهم . غير أنه بقيت بعض جيوب مقاومة متفرقة فى البلاد لمدة تزيد على السنة ، ومع هذا حل الهدوء والسلام فى خريف ١٨٦٨ فى الأجزاء الهامة من البلاد ، وتمكنت الحكومة الجديدة من تحويل اهتمامها إلى معالجة مشكلة إنشاء إدارة مركزية .

وشهدت السنوات القلائل الأولى عدة تغييرات فى البنيان الإدارى ، فقسمت المناصب الكبيرة ذات السلطة والمكانة بين نبلاء البلاط والديميو ، بينما شغلت المناصب الصغيرة المسئولة عن التصرف الفعلى للسلطات بطائفة من شباب الساموراى الطموح من ذوى الكفاية من أمثال أوكوما توشيميشى وكيدو تاكايوشى وجوتو شوجيرو ، وايتاجاكى تايسوكى ، وسوجياتانيومى ، وسايجو تاكامورى ، وايتو هيروبومى ، واوكومو شيجينوبو ، وياماجاتا اريتومو ، وأيتو شيمى ، واينوى كاورو . وقد جاء أغلب هؤلاء الشبان البارزين من إقطاعيات توزاما الأربع التى قامت بدور هام فى إسقاط التوكوجاوا وهى مقاطعات ساتسوما وشوشو وتوسا وهيزن ، ومع أن مناصبهم كانت صغيرة نسبيا إلا أن نفوذهم فى إقطاعياتهم كان كبيرا ، وكانوا الزعماء الحقيقيين للحركة المناهضة للتوكوجاوا ، ولكنهم مع هذا كانوا بحاجة إلى سند من الأسماء الرنانة ولم يصلوا إلى المناصب العليا إلا فى عام ١٨٧٠ .

وفى ٦ ابريل سنة١٨٦٨ انعقد اجتماع من نبلاء البلاط والديميو والساموراى ، أدى فيه الامبراطور يمين الولاء لميثاق الأمة (الملحق رقم ٢) وكان لهذا الميثاق مظهران هامان ، الأول أنه أظهر بوضوح أن نية الحكومة الجديدة متجهة إلى تنفيذ برنامج لصبغ البلاد بصبغة المدنية الغربية ، وبالتالى لن تتسامح بعد ذلك مع أية حركة مناهضة للأجانب ، وقد اتخذت فى الواقع تدابير شديدة لضمان أمن الأجانب وسلامتهم من عدوان القتلة من الساموراى . والأمر الثانى هو أن اليمين تضمنت الوعد بإقامة جمعية وطنية للمناقشات ، وقد وضع هذا النص لمنع القلق الذى ساد الساموراى فى مختلف المقاطعات وذلك بالتأكيد لهم بأنه سيكون لهم صوت فى الحكومة ، وسرعان ما تألفت جمعية تضم ممثلى المقاطعات ، ولكن أثرها كان ضعيفا فى مختلف الشئون وما لبثت أن ألغيت فى عام ١٨٧٣ ، على أن هذا النص فى اليمين استغله خلال السنوات التى تلت ذلك ، المنادون بقيام جمعية شعبية منتخبة .

إلغاء إقطاعيات الديميو :

لم تكن الحكومة المركزية فى عام ١٨٦٨ تملك تحت إشرافها الإدارى والمالى غير الممتلكات السابقة للتوكوجاوا ، ولهذا كانت مهمتها الأولى أن تنشر سلطانها حتى يشمل أملاك الديميو ، وهكذا حملت فى شهر مارس سنة ١٨٦٩ ديميو سانسوما وشوشو وتوسا وهيزن على تسليم سجلات أراضيهم ، وفى شهر يولية صدر الأمر إلى جميع الديميو الذين لم يسلموا هذه السجلات طوعا بأن يحذو حذو زملائهم، ولتسهيل هذا الإجراء احتفظ بالديميو كحكام على أملاكهم السابقة ومنحوا مرتبات تعادل نصف إيراداتهم السابقة ، كما منح الساموراى من أتباعهم معاشات ، وفى أوائل عام ١٨٧١ حصلت الحكومة على مساهمة عسكرية من قوات ساتسوما وغيرها ، وعندما أصبحت لديها هذه القوة التى تمكنها من قمع أية مقاومة ، مضت فى شهر أغسطس من العام ذاته فى إلغاء الاقطاعيات السابقة وأبدلتها بأقسام إدارية (عمديات) تولى إدارتها موظفون عينتهم الحكومة المركزية ، وصدر الأمر إلى الديميو وعائلاتهم بالإقامة فى أدو التى اتخذت عاصمة للبلاد وأعيدت تسميتها فأصبحت طوكيو .

إصلاحات الحكومة :

صدرت فى أوائل هذا العهد الجديد عدة مراسيم قضت على القيود الاجتماعية التى سبق أن فرضها التوكوجاوا ، وأزيلت الحواجز من الطرق ، وأصبحت حرية التنقل مكفولة ، وبات لكل شخص الحق فى اختيار المهنة التى يريدها ، وسمح للمزارع بزراعة المحاصيل التى يريدها ، وفقد الساموراى حقه فى الأخذ بالثأر وألغى نظام طبقة التوكوجاوا إلغاء تاما ، وانقسم اليابانيون ثلاثة أقسام ، فأصبح الديميو ونبلاء البلاط هم طبقة الاشراف « الكازوكو » ، والساموراى ممن يكونون أعلى الدرجات فهم الطبقة الخاصة « شيزوكو » ، أما الساموراى وغيرهم من الطبقة الدنيا فأطلق عليهم طبقة العامة « هيمين » .

وبرغم هذه التفرقة بين الطبقات فقد ضمنت المساواة للجميع أمام القانون ، واضطر الحكام الجدد بعد إلغاء الطبقة العسكرية السابقة إلى إنشاء قواتهم المسلحة، وقد اعتمدوا فى بعض السنوات الأولى على القوات التى استعيرت من إقطاعيات ساتسوما وشوشو وتوسا ، ولكنهم أدخلوا فى عام ١٨٧٣ نظاما للتجنيد مقتبسا من النظام الألمانى ، فكان جميع الذكور فوق سن العشرين مكلفين بتأدية الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنين . واستعين فى تنظيم الجيش الجديد ببعثة عسكرية فرنسية لم تلبث ان استبدلت بمستشارين عسكريين من الألمان ، وأنشئت بحرية صغيرة تحت إرشاد خبراء من الانجليز .

ورأت الحكومة أن أساس الدولة الحديثة لا بد أن يقوم على شعب متعلم، ولهذا أنشأت فى عام ١٨٧١ وزارة للمعارف كلفت بوضع نظام للتعليم ، واضطرت الوزارة إلى أن تبدأ من لا شىء لأنه لم يكن هناك تعليم عام فى عهد التوكوجاوا . وأنشىء التعليم الابتدائى على غرار النظام الفرنسى ، ولهذا كان يعتمد على نظام المركزية إلى أقصى حد . وكان كل طفل ملزما بإتمام ثلاث سنوات من الدراسة ، إلا أنه قد انقضت سنوات قبل أن يواظب على الدراسة أغلب الأطفال الصالحين لها . ولم تلبث الوزارة أن أنشأت مدارس فنية عليا للطب والملاحة والزراعة والتجارة وصيد الأسماك . وافتتح النظـــام الجامعى للتدريب المهنى العالى فى عام ١٨٧١ ، وانتهى من تنظيمه فى عام ١٨٨٦ ، ولم يكن الفضل وحده للدولة

فى هذا الميدان وإنما تأسست جامعات خاصة ، فأنشئت جامعة كيوفى عام ١٨٦٣ ودوشيشا فى عام ١٨٧٥ ، ووازيدا فى عام ١٨٨٢ . وكانت نظم التعليم فى عهدها الأول خاضعة لمؤثرات أمريكية كبيرة ، ولكن هذه المؤثرات لم تلبث فى عام ١٨٨٠ وما بعده أن تضاءلت وحل محلها التأثير الألمانى ، وقد رأينا مورى أرينوري وزير المعارف خلال الفترة من عام ١٨٨٥ إلى ١٨٩٥ يؤكد بصراحة مبدأ التعليم لمصلحة الدولة لا لمصلحة الفرد .

الدولة والدين :

كان انتعاش الديانة الشينتوية خلال عهد التوكوجاوا وتأكيدها الحق الإلهى للامبراطور فى أن يحكم اليابان ، عاملا هيأ المبرر القانونى للإطاحة بالشوجونية ، فلا عجب إذا رأينا ساسة ميجى يتمسكون بالشينتوية ويرون فيها وسيلة لتركيز ولاء الشعب اليابانى للامبراطور وحكومته ، وكانت الشينتوية فى الأصل مزيجا من عبادة الطبيعة والسلف ، ثم تطورت وأصبحت تقوم على نظريات من الكونيات والسلالات الإلهية ، وبينت كيف أن « ازاناجى » أبا السماء ، « وازانامى » أم الأرض قد « أنجبا » جزر اليابان كما أنجبا عددا لا يحصى من الآلهة ، وأظهرت كيف أن أماتيراسو أوميكامى إحدى بناتهما أصبحت إلهة الشمس وأرسلت فيما بعد حفيدها ليؤسس أسرة تتولى حكم اليابان إلى الأبد ، وعندما دخلت الديانة البوذية إلى البلاد فى القرن السادس بعد الميلاد أخذت الديانة الشينتوية تتضاءل وتضمحل حتى أصبحت معابدها تحت إدارة الكهنة البوذيين الذين ربطوا الهيئات الشينتويه ببعض مقدسات الديانة البوذية ، ولكن الشينتوية مع كل هـــذا لم تمت ولم يقض عليها نهائيا وإنما استمر أغلب المعابد الكبرى يتلقى التأييد من الهيئات الرسمية وحدثت فى نهاية عهد التوكوجاوا حركة انتعاش كبيرة من الناحية المادية فضلا عن الانتعاش الثقافى المذكور آنفا ، ومن ثم تأسست عدة طوائف شعبية للشينتوية لكل منها كهنتها الخاصة ومعتقداتها المقررة .

ولكى تكون الشينتوية عقيدة دينية رسمية للدولة رؤى من الواجب فصلها عن البوذية وفروعها الطائفية ، وكانت الخطوة الأولى فى هذا السبيل بطبيعة

الحال هى توخى الدقة والعناية فى فصل الطوائف الشعبية للديانة الشينتوية عن الشينتوية الرسمية . وكانت هذه الطوائف تصل فى عددها وقتئذ إلى ١٣ طائفة كبيرة ، ولم يسمح لغير شينتوية الدولة بالاحتفاظ بالمعابد (جينجا) التى تسكن فيها الآلهة . وقد أظهرت حكومة ميجى منذ تسلمها السلطة اتجاهاً مناهضا للبوذية متعصبا ضدها ، فانسحب أعضاء الأسرة الامبراطورية من الطوائف البوذية ، ومنعت إقامة الحفلات البوذية داخل القصر الامبراطورى ، وألغى النظام القديم الخاص بالمعابد المزدوجة ، وصودرت أملاك كثيرة للبوذية ، واعتدى الدهماء على بعض المعابد البوذية ودمروها ، ولكن ما إن حل عام ١٨٧٢ حتى اقتنعت الحكومة بأن البوذية متغلغلة مع الشينتوية فى عقلية اليابانى العادى إلى حد أنه لا يمكن الاعتداء على إحداهما دون الإضرار بالأخرى ، ولهذا رأت الحكومة التخلى عن سياستها العدوانية ، وكان موقفها من المسيحية لا يقل عداء ، وواصلت سياسة القمع التى كانت التوكوجاوا قد انتهجتها . ولكن عندما رؤى أن هذا الموقف سيضر بالعلاقات الخارجية لليابان أفرج عن الأربعة الآلاف مسيحى الذين كانوا معتقلين فى السجون ، وتركت الأوامر والمراسيم المناهضة للمسيحية تقضى وتموت ميتة هادئة .

ومع أن الحكومة أقلعت عن محاولة قمع الديانات الأخرى فإنها واصلت جهودها فى إنشاء نظام دينى للدولة . وحتى عام ١٩٣٠ كانت تتولى أمر خمسة آلاف كاهن وترعى شئون مائة ألف معبد كانت مرتبة فى ١٢ طبقة أعلاها المعبد الأكبر فى إيز وقد كرس لآلهة الشمس ، وكان الذهاب إلى هذه المعابد يعد بمثابة محك لولاء اليابانى سواء كان منتميا إلى الشينتويه أو البوذية أو المسيحية ، واستخدم نظام التعليم وسائر وسائل الدعاية لبث العقائد الثلاث للنظام الدينى فى نفوس اليابانيين ، وهذه العقائد هى :

أولا — العقيدة التى وصفها د . ك . هولتوم بأنها « الامبراطور إله مقدس لأنه امتداد زمنى لأجسام وأرواح الآلهة العظيمة الماضية وبخاصة التى تنتمى منها إلى طبيعة وروح الهة الشمس » .

ثانيا — اليابان تتمتع بالرعاية الخاصة من قبل الآلهة ولهذا فإن تربتها وأهلها ومؤسساتها فريدة فى نوعها وتسمو على غيرها .

ثالثا — إن لليابان رسالة مقدسة وهى « جمع العالم بأسره تحت سقف واحد » (هاكوايشى يو) وهكذا تتاح لسائر البشر مزايا التمتع بحكم الامبراطور ، واتهجت الحكومة فى عام ١٨٦٩ سياسة تقديس أرواح الذين ماتوا فى سبيل الامبراطور .

ضريبة الأراضى :

عندما تولت حكومة ميجى الإشراف على إقطاعيات الديميو استمرت فى جباية ضريبة الأرز التقليدية مما جعل إيراد الدولة يتذبذب تمشيا مع تذبذب سعر الأرز وكاد يكون من المتعذر وضع سياسة مالية ثابتة ، ولهذا تقرر إنهاء هذه الحالة بفرض ضريبة على الأراضى تجبى نقداً ، واقتضى هذا أن يكون هناك من هو مسئول عن كل قطعة أرض ، فأصدرت الحكومة فى عام ١٨٧٢ حججا خاصة بملكية الأرض (تشيكن) ومنحتها للذين يمكنهم أن يثبتوا أنهم يتمتعون بحقوق الزراعة ، وبهذه الطريقة بدأ نظام الملكية الخاصة للأراضى ، وقدرت قيمة رأس المال (ثمن الأراضى) على أساس قيمة محصول الأرز الذى تنتجه كل قطعة من الأرض فى عدد من السنوات ثم حددت ضريبة سنوية بنسبة ثلاثة فى المائة من هذه القيمة ، وأصبحت هذه الضريبة عماد ميزانية الدولة وكانت فى عام ١٨٧٠ تعادل ٨٠ فى المائة من إيراد الحكومة وفى عام ١٨٩٠ كانت نسبتها ٧٠ فى المائة من الإيراد .

وساد الاستياء بين المزارعين بسبب هذا التغيير ، وقد استولت الدولة على الغابات والمراعى وغيرها من الأراضى التى كان القرويون يستخدمونها على المشاع ، وكان المزارع يتكلف فى دفع الضرائب المحلية والعامة نحو ٣٠ أو ٤٠ فى المائة من محصوله ، وكان عبء هذه الضريبة فى معظم المناطق أثقل مما كان المزارعون يتكلفون فى عهد الديميو ، وفوق كل هذا كان يتعين على الفلاح دفع الضريبة نقداً وفى موعد محدد ولهذا كان يضطر إلى الإسراع فى بيع محصوله مما يجعله يتحمل عبء تذبذب سعر الأرز ، واشتد استياء المزارعين مما استحدثته الحكومة من بدع كرفع الطوائف المنبوذة من المجتمع ، إلى مصاف المواطنين العاديين من أمثال طوائف الايتا والهينين ، وكرهوا نظام التجنيد الذى فرضته الحكومة واعتبروه « ضريبة الدم » دون أن تكون استعارة أو مجازا وأخذوه

على ما تحمله هذه التسمية من معنى حرفى ، ولم يستسيغوا الضرائب التى فرضت للنهوض بنظام التعليم الابتدائى ، وترتب على هذا كله قيام المزارعين بسلسلة من حركات التمرد فى أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر ولكنها لم تلبث أن خفت حدتها فى نهاية هذه الحقبة عندما أدى التضخم إلى ارتفاع سعر الأرز بالإضافة إلى تخفيض الحكومة لضريبة الأراضى إلى ٢½ فى المائة وموافقتها على قبول جزء منها عينا .

أزمة عام ١٧٨٣ :

ولم يقتصر الاستياء على المزارعين ، فإن عدداً كبيراً من الساموراى أخذوا يشعرون بأنهم لم يمنحوا إلا مكانا تافهاً فى النظام الجديد لأن الذين أنشأوا هذا النظام هم أنفسهم الذين يشرفون على الحكومة ، فقد ضم بعضهم إلى جهاز الدولة الآخذ فى النمو ، وأمتصتهم مكاتب الحكومة ووظائف البوليس والقوات العسكرية ، ودخل البعض الآخر الحياة العملية وانشأوا أعمالا مزدهرة ، ولكن كثيرين آخرين لم يستطيعوا التمشى مع هذا التغيير وحنوا إلى العودة إلى الوقت الذى كان للساموراى فيه شأن كبير ، وظهر هذا الانقسام فى التفكير أيضا بين الساموراى الذين تولوا تأليف الحكومة ، فبعضهم وبخاصة كيد ، وأوكوبو ، وأوكوما ، وايتو ، وياما جاتا ، حولوا ولاءهم لزملائهم من الساموراى إلى ولاء أكبر للدولة ، ورأوا أن مصلحة الدولة تقتضى تصفية طبقتهم القديمة ، واعتقد آخرون ومنهم سايجوتا كامورى ، وايتو ، وسوجيما ، وجوتو ، وايتاجا كى أن الساموراى لا يزالون بمثابة السلسلة الفقرية للدولة ، وأنه يجب عمل شىء لإنقاذهم ، وكانت هاتان الفئتان متكافئتين فى العدد ولكن اثنين من نبلاء البلاط اللذين كانا من الأعضاء البارزين فى الحكومة وهماسانجو سانيوشى، وايوا كورا تومومى، كانا عاملين هامين فى ترجيح الفئة الأولى .

ولكن هذا التوازن تذبذب فى شهر أكتوبر سنة ١٨٧١ عندما ذهب بعض أنصار التجديد من أمثال إيتو ، وأوكوبو ، وكيدو ، مع ايوا كورا فى بعثة إلى أوربا والولايات المتحدة . وكان الغرض الظاهر من الرحلة تعديل المعاهدات غير المتكافئة التى ارتبطت بها اليابان خلال حكم التوكوجاوا ، ولكن الغرض الجوهرى كان تعلم أكثر ما يمكن تعلمه من فنون وعلوم الغرب لإجراء تغييرات

أبعد مدى فى اليابان ، وحاول أعضاء البعثة أن يمنعوا أى تلاعب بأعمالهم فى الوطن خلال غيابهم عنه ، فعقدوا اتفاقا مكتوبا مفصلا مع الزعماء الذين بقوا فى اليابان ينص على ألا يحدث أى تغيير جوهرى دون موافقتهم ، ولكن سايجوتا كامورى وغيره من الذين أقلقتهم محنة الساموراى ، رأوا أنه من الواجب الالتجاء إلى شن حرب خارجية لتكون وسيلة لإعادة الساموراى إلى المراكز اللائقة بهم . وتقرر أن تكون كوريا الضحية الأولى لأنها رفضت عدة عروض اقترحتها اليابان لعقد معاهدة معها مما أدى إلى وقوع عدة حوادث ضد اليابانيين ، ولكن الهدف الأخير كان الصين ، وعندما سمع أعضاء بعثة إيواكورا بأنباء هذه الأحداث فى بلدهم ارتاعوا وعجلوا بالعودة ، وناضلوا بشدة وعارضوا فكرة شن الحرب خلال المؤتمرات التى عقدتها الحكومة فى شهر أكتوبر ١٨٧٣ ، ولم يعترضوا على مبدأ التوسع نفسه ، ولكنهم أصروا على القول بأنه يتعين على اليابان أن تكرس جهودها وتقصر نشاطها على تنفيذ الإصلاحات الداخلية ، وقالوا إنه لا يمكن لليابان أن تظفر بالنجاح فى مغامرات أجنبية إلا بعد تحقيق هذه الاصلاحات .

وبعد مناقشات عاصفة انهزم سايجو وبرنامجه الحربى فاستقال هو ومن يفكرون على نهجه من أمثال ايتو ، وجوتو ، وسوجيما ، وايتاجاكى ، وتركوا الحكومة على كره منهم .

وعاد سايجو إلى مقاطعته « كاجوشيما » وشغل نفسه فى إنشاء مدارس خاصة لتعليم أتباعه من الساموراى وتلقينهم مبادئه وأفكاره ، أما الآخرون فعمدوا إلى وسائل أكثر عنفا ؛ ففى شهر يناير قامت محاولة لاغتيال ايواكورا ، وفى الشهر التالى قاد ايتو فى مقاطعة ساجا ٢٥٠٠ من أتباعه وقام بثورة مسلحة ، وقد أخمدت هذه الفتنة . ولكن الحكومة رأت أن تخفف ضغطها فصرحت لسايجو تسوجوميشى شقيق سايجوتا كامورى بقيادة قوة من الساموراى أرسلت إلى فرموزا لتأديب أهلها لقتلهم بعض بحارة أوكيناوا ، فأثار هذا العمل المتاعب مع الصين ، ولكن لم تلبث هذه المتاعب أن سويت عندما اعترفت الصين بشرعية تصرف اليابان ودفعت لها تعويضا .

ولكن هذه الحملة لم تخفف من سخط الساموراى لأن الحكومة قامت بأعمال

زادت من شكواهم ، وقد رأت أن ما تدفعه لهم من معاش منذ عام ١٨٦٩ كلف مالية البلاد أعباء باهظة ، فعرضت عليهم مشروعا فى عام ١٨٧٣ يقضى بأن يتطوعوا بتخفيض هذا المعاش مقابل دفع مبلغ كبير لهم يتقاضونه سندات ذات فائدة ، ولم يلبث هذا المشروع أن أصبح فى عام ١٨٧٦ إجباريا ، ولم تؤد هذه الوسيلة إلى مجرد تخفيف عبء الدفعات السنوية الكبيرة عن كاهل الخزانة ، وإنما ربطت أيضا مصالح حاملى السندات بمصلحة الحكومة ، وخرج أغلب الديميو السابقين من هذا المشروع بمغنم كبير ، ولكن الساموراى العاديين تجردوا فعلا من أملاكهم ، فبدأوا فى خريف عام ١٨٧٦ ثوراتهم فى مقاطعات كوماموتو ، وياماجوشى ، ولكنها أخمدت بسرعة ، وخشيت الحكومة من قيام ثورة فى ساتسوما ، ولهذا قررت نقل مهمات ترسانة مدينة كاجوشيما إلى مكان أمين ، وكان هذا الإجراء الوقائى بمثابة النذير بالثورة فى جنوب كيوشو ؛ ففى شهر يناير سنة ١٨٧٧ نزل سايجو تاكامورى إلى الميدان « لإنقاذ الامبراطور من مستشاريه الشريرين » فكانت هذه أكبر محنة واجهتها الحكومة المركزية ، ولكن جيشها الذى أعدته بوساطة التجنيد العام ، وما امتاز به من تسليح قوى ووسائل مواصلات ممتازة أثبت أنه جدير بالمهمة التى كلف بها ، وفى شهر سبتمبر سنة ١٨٧٧ مات سايجو وسحقت الثورة .

بدء الأحزاب السياسية :

عندما انسحب ايتاجاكى تايسوكى من الحكومة فى عام ١٨٧٣ قرر مهاجمة زملائه القدامى بالأساليب السياسية بدلا من الأعمال العسكرية ، فنظم فى شهر يناير من عام ١٨٧٤ أول هيئة سياسية علنية فى اليابان وأطلق عليها « ايكوكو كوتو » ولم يلبث أن قدم مذكرة طالب فيها بإنشاء جمعية نيابية (انظر الملحق رقم ٣) ثم عاد إلى مقاطعته « كوشى » وفى شهر إبريل سنة ١٨٧٤ تولى تأليف هيئة سياسية أخرى أطلق عليها « ريشيشا » نادت بالإصلاح السياسى ، كما حاولت مساعدة الساموراى فى الوقوف على أقدامهم فى الناحية الاقتصادية ، وفى شهر فبراير من عام ١٨٧٥ انعقد اجتماع فى أوساكا لممثلين أوفدتهم الريشيشا والهيئات المماثلة لها فى نواح أخرى من اليابان ، وتم خلاله تأليف حزب وطنى دعى « ايكوكوشا » ولكنه لم يلبث أن انهار فى الشهر ذاته عندما أغرى إيتاجاكى بالعودة إلى الحكومة بعد أن قطع له العهد بإجراء بعض الإصلاحات .

ولكن إيتاجاكى انسحب مرة أخرى من الحكومة فى شهر أكتوبر سنة ١٨٧٥ إذ لم يرتح لعجزه فى إجراء أى تغيير حقيق ، وشهدت السنوات التى تلت ذلك حملة كبيرة للدعاية لإنشاء هيئة نيابية ، ورروجت مبادىء ميل ، وبنام ، وروسو ، وسبنسر بترجمتها إلى اليابانية واستخدامها فى حملة الدعاية ضد الحكومة ، وكانت الوسيلة الرئيسية لهذه الدعاية بعض الصحف الصغيرة ، وعمدت الحكومة من ناحيتها إلى تمويل بعض الصحف الموالية لها كما استعانت بقانون مطبوعات قاس للغاية أصدرته فى شهر يونية سنة ١٨٧٥ لكبت صوت المعارضة ، وفى عام ١٨٧٨ أعيد تنظيم الإيكوكوشا وتولى الساموراى أكثر مناصب الزعامة فيه ، ولكن كان لطبقة أصحاب الأراضى فيه دور هام ، فقد استنكرت فداحة الضريبة على أراضيها وشكت من قلة المنشآت الصناعية ، غير أن الحكومة لم تكن لتهتم بالتافه من الأمور ولا سيما بعد تمرد الساتسوما واغتيال أوكوبو فى عام ١٨٧٨ ، فقدمت بعض الامتيازات المحددة ، وفى عام ١٨٧٨ أنشئت جمعيات تمثيل نيابى فى كل مقاطعة ومنحت سلطة مالية محدودة ، وبعد عامين افتتحت جمعيات مماثلة فى المدن والقرى ، ولكن الحكومة عمدت من ناحية أخرى إلى إصدار مجموعة من النظم والقوانين فى شهر إبريل سنة ١٨٨٠ لتنظيم الاجتماعات العامة والجمعيات والهيئات مما جعل ممارسة النشاط السياسى أمراً محفوفا بصعاب بالغة ، وأصبح من المستحيل فى الواقع قيام أى هيئات وطنية .

وعد بالدستور :

وعلى الرغم من أن الحكومة تمكنت من قمع الشغب السياسى إلا أنها لم تغفل مع هذا الحاجة إلى إقامة بنيان سياسى واضح المعالم فى البلاد ، وظل كبار المسئولين فترة من الزمن يبحثون فى هذه المسألة ، وقد التزم أوكوما شيجونوبو أحد زعماء الأقلية الاستبدادية فى الحكومة جانب الصمت فلم يبح بآرائه فى هذا الشأن ولم يقدم اقتراحه إلى الامبراطور إلا فى شهر مارس سنة ١٨٨١ ، وقد صعق زملاؤه من أعضاء الحكومة عندما علموا بتوصياته وكان ذلك فى شهر يونية ، فقد اقترح انشاء نظام شبيه بالنظام المعمول به فى انجلترا وطالب بإقامة برلمان ودعوته للاجتماع فى عام ١٨٨٣ ، ولم يكن منتظراً أن ينفذ شىء من مشروع أوكوما لولا وقوع أزمة أخرى فى ذلك الوقت ، فقد قررت الحكومة فى نهاية

شهر يولية أن تبيع لاتحاد بعض الشركات فى أوساكا المنشآت التى أقيمت فى هوكايدو لمساعدة نهضة التعمير والنمو الاقتصادى ، وقد عمد أتباع أوكوما إلى إبلاغ هذه المعلومات سراً للصحف ، فثار غضب الشعب واشتد اشتداداً لم تعرف له حدود عندما اكتشف أن ثمن الشراء لم يكن أكثر من جزء تافه من القيمة الأصلية لرأس المال الذى استثمر فى هذه المنشآت وأن بعض المشترين كانوا من الموظفين السابقين فى مجلس الإنتاج ، فوقعت اضطرابات خطيرة ، وارتفعت الصيحة بأنه لا معدى من قيام برلمان لمنع الفساد السياسى ، وفى ليلة ١١ اكتوبر ١٨٨١ تولى الامبراطور رياسة اجتماع حضره جميع أعضاء الوزارة ما عدا أوكوما الذى لم يدع اليه ، وتقرر فى هذا الاجتماع إلغاء صفقة البيع ، وفصل أوكوما ، وإقامة برلمان فى غضون عشرة أعوام ، وفى اليوم التالى صدر أمر إمبراطورى تضمن وعداً للأمة بإنشاء برلمان قبل عام ١٨٩٠ (انظر الملحق رقم ٤) .

وانبرى ايتاجاكى بعد ذلك مباشرة إلى تأليف حزب « جيوتو » أى حزب الأحرار ، ونظم أوكوما فى أوائل العام التالى حزب « كايشينتو » أى الحزب التقدمى ، وأوعزت الحكومة إلى أتباعها فقاموا بتأليف حزب « تيسيتو » أى حزب الحكم الامبراطورى وأرادت بذلك أن يكون لها سند يعزز سياستها ، وعمدت فى شهر يونية ١٨٨٢ إلى تشديد القوانين التى تنظم الاجتماعات والهيئات وتسيطر عليها ، وكانت ماهرة فى تنحية إيتاجاكى عن المسرح بأن زودته بطريق غير مباشر بأموال للقيام برحلة إلى الخارج .

وفى الوقت ذاته ترتب على سياسة التضييق التى وضعت فى عام ١٨٨١ أن اشتد العسر فى الريف ، وزاد فى شدته سلسلة من النكبات الطبيعية ، وحاول صغار المزارعين ومستأجرو الأراضى تخفيف حدة الحالة فاستخدموا الفروع المحلية للأحزاب فى إثارة السخط ضد الضرائب والإيجارات ، وحوالى عام ١٨٨٥ وقعت عدة اضطرابات فى مختلف ربوع البلاد ، وقد خشى زعماء حزب جيوتو من التورط فى هذا العصيان وكانوا على أية حال غير راضين عن المطالب الاقتصادية المتطرفة ، فعمدوا إلى حل الحزب ، كما أوقف حزب كايشيتو نشاطه .

العلاقات الخارجية :

كان من بين المشاكل الأولى التي واجهت عهد ميجى فى العلاقات الخارجية وضع حدود لليابان ؛ ففى الشمال تمت تسوية الحدود بمعاهدة أبرمت فى عام ١٨٧٥ وقضت بضم ساخالين (كارافوتو) إلى روسيا ، وضم جزر كوريل (شيشيما) إلى اليابان ، وفى العام ذاته اعترفت الدول بسيادة اليابان على جزر بونين (أوجاساوارا) ، وفى عام ١٨٧٩ أقامت اليابان حكما مباشرا فى أوكيناوا (ريوكيوس) وقبل أن يحل عام ١٨٨١ حصلت من الصين على الاعتراف بهذا الأمر الواقع ، وفى عام ١٨٧١ أبرمت اليابان معاهدة تجارية مع الصين منحت بمقتضاها كل دولة منهما امتيازات للأخرى ، ولكنها لم تتضمن النص على أن تعامل إحداهما الأخرى معاملة الدولة المفضلة ، ولهذا لم تحصل أية منهما على الامتيازات التى ظفرت بها الدول الغربية من قبل ، ولم تتمكن اليابان من عقد معاهدة تجارية مع كوريا إلا فى عام ١٨٧٦ منحت اليابان بمقتضاها امتيازات ، ونصت على فتح ثلاث موانى .

وبينما كان اليابانيون يودون التمتع بسلطات قنصلية فى كوريا ، عمهم سخط شديد على الامتيازات الممنوحة للدول الغربية فى اليابان ، ولم يكن هذا أقل مرارة لهم من فقدهم حق وضع التعريفة الجمركية ، وهو الحق الذى حصلوا عليه بمقتضى معاهدة عام ١٨٦٦ ، فقد كانت حكومة ميجى تبذل ، منذ توليها الحكم ، كل جهد فى تعديل المعاهدات غير المتكافئة . فوقعت الولايات المتحدة فى عام ١٨٧٨ معاهدة تنازلت فيها عن امتيازاتها فى التعريفة الجمركية ، ولكن هذا الاتفاق لم ينفذ قط لأنه كان مشروطا بإبرام معاهدات مماثلة مع جميع الدول الأخرى . وقد أقام إينوى كاورو وزير الخارجية ، فى الستة الأشهر الأولى من عام ١٨٨٢ بسلسلة من المحادثات مع مبعوثى الدول فى طوكيو ولكنها لم تنته إلى نتيجة ما ، وإن كان قد أوحى إلى اليابانيين بأن الامتيازات الأجنبية لن تنتهى إلا عندما تصل قوانينهم إلى مستوى القوانين الغربية ، وهذا ما حمل بطبيعة الحال على التعجيل بتنقيح مواد القانون اليابانى ، فقام إينوى بسلسلة من المحادثات الأخرى فى عام ١٨٨٦ — ١٨٨٧ ، وبذل الزعماء اليابانيين خلال هذه الفترة أقصى جهودهم ليثبتوا للمفاوضين الأجانب أن اليابان أصبحت دولة غربية الصبغة ،

ولكن هذه المفاوضات انقطعت فجأة عندما عرف أن اينوى كان مستعداً لفتح البلاد بأسرها للأجانب يمرحون فيها ويغدون كما يشاءون ، وأنه يرضى بإنشاء محاكم مختلطة يابانية أجنبية للنظر فى القضايا التى يكون فيها أحد الخصوم من الأجانب ، فأرغم إينوى على الاستقالة ، واشتد سخط الشعب إلى حد حمل الحكومة فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨٧ على إصدار قانون المحافظة على الأمن خول للبوليس السلطة فى اتخاذ التدابير العاجلة لمكافحة الجمعيات السرية والاجتماعات العامة ، والمحرضين على الشغب وما شابه ذلك . وسمح لوزير الداخلية أيضا بمنع أى مشبوه من الاقتراب إلى مسافة سبعة أميال ونصف الميل من القصر الامبراطورى ، ولم يلبث الجنرال ياماجاتا وزير الداخلية أن بادر إلى نفى نحو ثلثمائة شخص وبينهم لفيف من كبار الصحفيين أمثال أوزاكى يوكو ، وعين أوكوما وزيراً للخارجية كوسيله لتهدئة الشعب ، فانتهج سياسة مفاوضة كل دولة على حدة ، وشدد فى الوقت ذاته القيود على الأجانب حتى أصبحت إقامتهم محفوفة بالمتاعب وتمكن من الظفر بقدر من النجاح فى مفاوضاته مع المكسيك . والولايات المتحدة ، وروسيا ، وألمانيا ، ولكن انجلترا ظلت على عنادها إلى ما قبيل الحرب الصينية اليابانية .

ويصح اعتبار هذه الفترة فاتحة عهد مناهضة الروح الأجنبية فى اليابان ؛ فقد استنكر الوطنيون اليابانيون أن تعد قوانينهم ومؤسساتهم أقل شأنا من مثيلاتها الغربية ، وقامت جماعات جعلت رسالتها المحافظة على الثقافة القومية ، وكانت تنهج أحيانا نهجا ثقافيا ، فعادت مثلا إلى الاهتمام بالتقاليد الكونفوشية ، حتى لقد نص عليها فى أمر امبراطورى صدر منظما للتعليم فى عام ١٨٩٠ (انظر الملحق رقم ٦) . وعمدوا فى أحيان أخرى إلى أعمال مباشرة كما فعلت « الجنيوشا » وهى جمعية وطنية متطرفة سرية أسسها تو ياما ميتسورو ، وتولى أحد أعضائها إلقاء قنبلة على اوكوما فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٩ مما أدى إلى بتر إحدى ساقيه ، وأصبحت الاغتيالات السياسية من الأعمال الوطنية المرموقة ، حتى إن اوكوما بعث بهدية مالية إلى أسرة الشخص الذى حاول اغتياله ، وفى عام ١٩٢١ حضر اوكوما ، وتوياما احتفالا لتخليد ذكرى مرور ٣٢ عاما على هذا الحادث .

التطورات الاقتصادية فى أوائل عهد حكومة ميجى :

كان زعماء حكومة ميجى مستميتين فى المحافظة على استقلال اليابان ، وكانوا بعيدى النظر إلى حد جعلهم يدركون أن القوات العسكرية للبلاد لا يمكن أن يكون لها أثر يذكر إلا إذا اعتمدت على اقتصاد حديث قوى يمكنه أن يسد مطالبها ، ولهذا كانت مسألة إقامة اقتصاد عصرى من أول المهام الجوهرية التى كرس لها هؤلاء الزعماء جهودهم ، وكانت البداية قد وضعت فعلا خلال عهد التوكوجاوا بإنشاء مقاطعات الشوجونية والديميو ، وكانت مقاطعات سوتسوما فى مقدمة المقاطعات فى هذه الناحية ، فقد أنشأت قبل عام ١٨٨٠ فرنا عاكسا للحرارة ، وحوضا لبناء السفن ، وترسانة ، وما أن حل عام ١٨٦٦ حتى كانت قد استوردت آلات نسيج القطن من انجلترا واستقدمت فنيين لهذه الصناعة ، وفى هذه الفترة أيضا كانت بدأت نشاطها فى هذا المضمار فأنشأت حوض يوكوسوكا المشهور ، وتولت حكومة ميجى رعاية معظم هذه المنشآت وأضافت إليها بعض المؤسسات الاستراتيجية التى أقامتها بنفسها ، كما أنشأت مصانع نموذجية فى ميادين أخرى كنسج القطن ، ولف الخيوط الحريرية ، والقرميد ، والأسمنت ، والأصواف ، ومسحوق النشا ، وكان الغرض الأساسى منها سد الحاجات الضرورية العاجلة ولتكون نموذجا تحتذيه المؤسسات الخاصة ، وفى عام ١٨٧١ افتتح البريد والبرق ، وفى العام التالى له انتهى مد أول خط حديدى وقبل أن يأتى عام ١٨٩٣ أصبحت الخطوط الحديدية ممتدة إلى مسافات بلغت أطوالها ألفى ميل ، وتولت الحكومة بنفسها حفر المناجم ، وبعد عام ١٨٨٠ تقرر أن تنسحب الدولة من ميادين الصناعة والتعدين ، وهكذا بيعت هذه المنشآت إلى مختلف المؤسسات الخاصة ذات الحظوة بأسعار منخفضة للغاية ، وكان هذا هو الوقت الذى وضع فيه كثير من شركات مجموعة زايباتسو أسس مستقبلها وثرواتها .

وقد خلق هذا النشاط الاقتصادى مشكلتين للحكومة وهما : كيف يمكن تركيز استثمار رؤوس الأموال فى داخل البلاد ، وكيف يمكن الحصول على العملة الأجنبية لتمويل صفقات الواردات الكبيرة من المهمات والمساعدات الفنية من الخارج ، ولما كانت الزراعة هى المورد الرئيسى للايراد فقد أصبح لا معدى من

فرض ضرائب باهضة على هذا الجانب من الاقتصاد للحصول على رأس مال للصناعة ، فكان ثمن الواردات يدفع بصادرات من المنتجات الزراعية كالحرير والشاى والأرز وأنواع أخرى ، وقد تيسر ذلك بفضل الزيادة الكبيرة فى الإنتاج الزراعى ، وكانت فى الواقع زيادة خارقة للمألوف وتمت بتكاليف يسيرة بفضل استخدام بذور منتقاة ، وتحسين وسائل الرى والصرف ، وطريقة استخدام الأرض ، وترتب على هذا أن زادت مساحة الأراضى المنزرعة خلال الفترة بين ١٨٧٨ — ٨٢ و ١٨٨٨ — ٩٢ بنحو سبعة فى المائة ، كما ازداد الإنتاج بنسبة ٢١ فى المائة ، فى حين لم يزدد عدد السكان إلى أكثر من ١٥ فى المائة ، وتم امتصاص هذا الفائض بالضرائب ونظام صناديق التوفير البريدية الذى أنشىء فى عام ١٨٧٥ ، هذا إلى أن التضخم النقدى الذى نشأ من استخدام الحكومة للمطابع فى طبع الأوراق المالية دون مقابل كان بمثابة ضريبة غير منظورة ، وازدادت كمية النقـــد بازدياد البنوك الأهلية التى رخص لها بإصدار أوراق نقد تصل قيمتها إلى نحو ٨٠ فى المائة من رأس مالها الذى كان أغلبه سندات ، إبدال المعاشات ، ولكن الحكومة عمدت مع هذا إلى وضع سياسة انكماش بعد ١٨٨١ وصدرت عملة قابلة للتحول ، وعهد أمر إصدارها إلى بنك اليابان فى عام ١٨٨٢ ، وكان المورد الوحيد للأموال الذى أصرت الحكومة على رفضه رفضا باتا هو القروض الأجنبية ، إذ كانت تخشى قبل عام ١٨٩٥ أن تقترن هذه القروض بأغراض سياسية فلم تعقد سوى قرضين صغيرين .

وفى عام ١٨٩٤ حققت اليابان تقدما كبيرا فى تصنيع البلاد ، ولكنها ظلت مع هذا بلدا زراعيا ، فكانت الفلاحة هى العمل الرئيسى لنحو ٧٠ فى المائة من الأسر ونحو ٨٤ فى المائة من سكان القرى التى لا يزيد عدد سكانها عن ١٠٫٠٠٠ نسمة ، ولم يكن فيها أكثر من ٢٠٠ مصنع تدار بالبخار ونحو أربعمائة ألف مغزل أو أقل قليلا ، ونحو ألف منسج تدار بالقوى الآلية ، وكان إنتاج الصلب يكاد يكون معدوما ، أما الحديد الزهر فكان المستخرج منه لا يسد أكثر من أربعين فى المائة من حاجة البلاد ، وكانت السفن الأجنبية فى ذلك الوقت تنقل نحو تسعين فى المائة من تجارة اليابان الخارجية .

إصدار الدستور :

أسندت إلى إيتوهيروبومى مهمة إعداد الدستور الذى وعد به الامبراطور ، فقضى الفترة من عام ١٨٨١ إلى ٨٣ فى أوربا يدرس الدساتير الغربية ، وعندما عاد إلى اليابان بدأ مهمته الفعلية فى وضع الدستور ، وبادر إلى إدخال تغييرات تمهيدية فى الأداة الحكومية ، وفى عام ١٨٨٤ أنشئت طبقة الأمراء والإشراف ، ووزعت رتبها على نبلاء البلاط القديم (كوجى) والديميو السابقين ، ومختلف زعماء الحكومة ، وفى عام ١٨٨٥ أعيد تنظيم الجهاز الإدارى وتألفت حكومة على أساس النظام الألمانى ، وأصبح إيتو أول رئيس وزارة ، وما حلت سنة ١٨٨٨ حتى كان مشروع الدستور قد أعد ، وتألف مجلس خاص لاستعراض عمل ايتو ، فعقدت عدة اجتماعات دارت فيها المناقشات وأسفرت عن إدخال تغييرات طفيفة على المشروع ثم أقره ، وفى ١١ فبراير من عام ١٨٨٩ أصدر الامبراطور الدستور فى احتفال أقيم فى القصر الامبراطورى ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى علم فيها الشعب شيئا عن نصوص هذا الدستور ..

الفصل الثاني

اليابان تصبح قوة عالمية

دستور ميجي :

حدد دستور ميجي جزءا من كيان الدولة اليابانية (انظر الملحق رقم ٧) . وللإلمام التام بالموقف يجب أن نأخذ فى الاعتبار بعض القوانين والمراسيم الإضافية إلى بعض العادات غير المنصوص عليها فى القانون ؛ فقد جمع الامبراطور فى يديه جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ولكنه لم يكن يمارسها إلا إذا أشير عليه بذلك . وكان مستشاروه السياسيون هم رئيس الوزارة وأعضاؤها أو ما يطلق عليهم عادة الحكومة ، فلم يكن لتوقيعه أى مفعول إلا إذا اقترن بتوقيعات الوزراء ، وكان فى مزاولته سلطة تعيين رئيس الوزراء وهى من أكبر سلطاته ، يعتمد على مشورة الساسة الذين وضعوا أسس هذه النهضة وهم ايتو ، وياماجاتا ، وماتسوكاتا ، واوياما ، واينو ، وجاء بعدهم كورودا ، وكاتسورا ، وسايونجى ، وعرفت هذه الفئة باسم « الساسة الكبار » .وعندما يتم تعيين رئيس الوزراء يقبل الامبراطور توصياته بشأن اختيار أعضاء الوزارة ، ولا يلبث هؤلاء أن يتولوا بعدذلك جميع السلطات السياسية المكفولة للامبراطور .

ولكن دستور ميجي وضع بعض القيود التى تحد من استخدام هذه السلطات ، وأنشىء بمقتضى نصوصه برلمان يضم مجلسا للأشراف ومجلس نواب ، وتضمن مجلس الأشراف أعضاء منحوا حق العضوية مدى الحياة وهم من يحملون ألقابا تعادل لقب أمير ومركيز . أما الأعضاء الآخرون وهم ممن يحملون ألقاب الكونت والفيكونت والبارون فينتخبهم زملاؤهم الأشراف ومدة عضويتهم سبع سنوات ، وتضمن المجلس فئة أخرى من الأعضاء عينوا بأمر إمبراطورى لمدى الحياة وكانوا عموما من كبار الموظفين ، وسمح أيضا لكبار دافعى الضرائب فى كل

مقاطعة بانتخاب عضو أو عضوين لتمثيلهم فى المجلس ، وتكون مدة عضويتهم سبعة أعوام . وقد أقيم هذا المجلس ليكون قوة محافظة تحد من تطرف مجلس النواب وكان ناجحا فى أداء هذه المهمة . وقد اختير أعضاء مجلس النواب بالانتخاب الشعبى، غير أن قانون الانتخاب نص على شروط من ناحية الأملاك يجب توافرها فى الناخبين ، فلم يزد عدد الناخبين الذين توافرت فيهم هذه الشروط على ٤٥٠ ألفا .

وكانت سلطات البرلمان التى تقاسمها المجلسان من نوعين وهما : المالية والتشريعية ؛ فكان على الحكومة أن تقدم للبرلمان فى كل عام مشروعاتها وخططها الخاصة بالنفقات والإيرادات وأن تقدمها على شكل ميزانية ، وهى لا تستطيع إدخال أى تغيير فى نسبة أى ضرائب جديدة إلا بموافقة البرلمان ، ولا يمكنها التعاقد على قروض بغير هذه الموافقة . ولكن هذا البرلمان لم يكن مع هذا يملك من السلطات النهائية ما تملكه عادة المجالس التشريعية ، وتستخدمه بشكل يكفل لها فرض سلطانها على السلطة التنفيذية . وكان مسموحا للحكومة أن تصدر مراسيم مالية طارئة إذا اقتضت الحاجة عندما لا يكون البرلمان منعقدا فى دورته ، على أن تعرض هذه المراسيم فيما بعد على البرلمان . وحتى إذا رفضها البرلمان تكون الأعمال التى اتخذت بموجبها شرعية ونافذة ، وكانت هناك بعض قيود أخرى تحد من سيطرة البرلمان على الناحية المالية ، وأقوى هذه القيود ما ورد فى المادة ٧١ التى نصت على أنه إذا لم يتيسر للبرلمان إقرار الميزانية ، استمرت الميزانية القائمة معمولا بها إلى العام التالى . وبعبارة أخرى كانت السلطة المالية الوحيدة التى يملكها البرلمان هى الحق فى منع الحكومة من أجراء زيادة فى الإيراد .

وكان لا معدى أيضا من الظفر بموافقة البرلمان إذا أريد فرض قانون جديد ، ولكن حتى هذا الحق أيضا كان مقترنا بقيود كثيرة ؛ فقد أحصى الدستور المسائل التى ينبغى أن تعالج بالقوانين ، فإذا طرأت أية مسألة أخرى أمكن أن تعالجها بمرسوم . ومن بين أهم المسائل التى نص عليها الدستور الحقوق التى ضمنها للرعايا اليابانيين ، وجميعها وصفت بعبارة « وفقا لنصوص القانون » وكانت حتى هذه المسائل المحصاة فى الدستور يمكن أن يصبح موضع

مرسوم تصدره الحكومة بشأنها إذا طرأ طارئ خلال عطلة البرلمان ، على أن يعرض على البرلمان عند عودته للاجتماع فى دورته الجديدة . وقد أفردت للإمبراطور بعض سلطات تتعدى سلطة البرلمان ، منها العلاقات الدبلوماسية ، وإعلان الحرب ، وعقد الصلح ، وتكوين الهيئة التنفيذية ، ومرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين ، وحق العفو ، وتخفيف الأحكام ، وإعلان حالة الحصار ، وإدخال التعديلات الدستورية وتنظيم وراثة العرش ، وتعيين الأوصياء ، وفى إمكان الإمبراطور — أى الحكومة — أن يصدر الأوامر اللازمة لتنفيذ القوانين ، أو التى تقتضيها صيانة السلام العام والأمن ، وتوفير الرفاهة للرعايا . وكان عمل البرلمان يخضع لإشراف الحكومة التى كانت لها السلطة فى دعوته للانعقاد ، وتعطيله ، وحله . فإذا لم تدعه الحكومة إلى الانعقاد فى دورة خاصة أو لم تمد أجل الدورة العادية ، فلا يجتمع البرلمان إلا مرة واحدة فى العام مدة ثلاثة أشهر ، أو على الأصح لا تزيد هذه الفترة على شهرين ، لأن البرلمان يتعطل شهرا بمناسبة رأس السنة .

ولعل خير سلاح استخدمه البرلمان فى نضاله مع الحكومة هو حق الاستجواب الذى يجوز استعماله لإثارة أية مسألة ، وكان يجوز أيضا لأى المجلسين أن يوافق على قرارات بلوم الحكومة أو عدم الثقة بها ، ولكن لم يكن لهذه القرارات أى تأثير من الناحية القانونية ، ولم ينجح البرلمان فى إقرار مبدأ المسئولية الوزارية ، ولهذا كان الأثر الوحيد لقرارات كهذه هو استثارة الرأى العام ضد الحكومة .

وهناك جزء هام آخر فى الكيان الحكومى وهو المجلس الخاص الذى أنشىء بعد أن رؤى أنه من الخطر البالغ السماح للحكومة وحدها بمزاولة تلك السلطات الواسعة التى يملكها الإمبرطور ، وكان من المتعين الظفر بموافقة هذا المجلس على التعديلات الدستورية والقوانين والمراسيم المكملة للدستور ، ومراسيم الطوارىء والمراسيم المالية الملحة والمعاهدات ، والاتفاقات الدولية ، وإعلان الأحكام العرفية ويتألف المجلس من رئيس ونائب رئيس و ٢٤ مستشارا كما يضم أعضاء الوزارة .

وهناك سلطة واحدة إستبعدت من اختصاص الوزارة ، وهى سلطة القيادة العليا للقوات المسلحة (انظر الملحق رقم ٥) ، وكان المستشارون الوحيدون

للامبراطور فى مزاولة هذه القيادة هم رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، ورئيس هيئة أركان حرب البحرية ، ووزير الجيش ، ووزير البحرية . وقد بدأ هذا النظام بإنشاء هيئة رياسة أركان حرب الجيش عام ١٨٧٨ التى اعترف بها ضمن نظم رياسة الوزارة فى عامى ١٨٨٥ و ١٨٨٩ ، وعلى الرغم من أنه لم يرد ذكر هذا النظام فى دستور ميجى إلا أنه لم يعد أمرا خارقا للقانون . أما منصبا وزارتى الجيش والبحرية فقد اقتصر فى شغلهما على ضباط عاملين فى الخدمة العسكرية وهذا أمر يرجع العمل به إلى ما قبل عهد الدستور ، وكان العمل بهذين النظامين عاملا كبيرا فى تقوية الناحية العسكرية فى الدولة اليابانية ، لأن الأول يسمح لها باتخاذ أى عمل دون انتظار موافقة مجلس الوزراء ، كما يتيح النظام الثانى القضاء على أى حكومة ، وذلك بالامتناع عن ترشيح أى عسكرى لمنصب وزير الجيش أو وزير البحرية ، أو بسحب هذين الوزيرين أو أحدهما من الوزارة ، ولكن يصح لمجلس الوزراء من الناحية الفنية أن يقدم النصح إذا كانت لأعمال القيادة صلة بالنواحى المالية ، أو بحقوق الرعايا والتزاماتهم ، أو بالعلاقات الدولية .

العمل بالنظام الجديد :

أجريت فى أول يولية سنة ١٨٩٠ الانتخابات لمجلس النواب، وفى شهر نوفمبر من العام نفسه أفتتحت الدورة الأولى للمجلس ، وأعيد تأليف حزبى الجيوتو ، والكايشنتو ، ولكن لم يتمكن أحدهما من السيطرة على المجلس ، لأن النواب اتجهوا منذ البداية إلى الانتظام فى بعض الكتل « المائعة » . وكان هذا المجلس بسبب تحديد حق الانتخاب ، يمثل فى جوهره طبقات أصحاب الأملاك وبخاصة أصحاب الأراضى الزراعية الذين كان كل همهم أن يحملوا الحكومة على تخفيض الضرائب والإقلال من نفقاتها ، وكانت الحكومة من جانبها مصرة على الحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال عن طريق مجلس النواب حتى يمكنها أن تتقدم فى تنفيذ برنامجها الاقتصادى وتوسعها العسكرى . وعند ما قدمت الميزانية الأولى للمجلس خفضها بنحو ١٠ فى المائة أو أكثر قليلا . الأمر الذى ضايق ياماجاتا رئيس الوزراء ، ولكنه تردد فى حل أول مجلس نواب فى البلاد لئلا يحدث أثرا سيئا ، ونجحت الحكومة فى النهاية فى أن تغرى بعض الأعضاء على تغيير اقتراعهم واستطاعت بهذا استعادة بعض التخفيض .

وفى شهر مايو سنة ١٨٩١ حل ماتسوكاتا وزير المالية محل ياماجاتا رئيس الوزارء فقدم ميزانية ضخمة لمجلس النواب الثانى دعا فيها إلى التوسع البحرى ، وإنشاء مصانع للصلب ، وتأميم الخطوط الحديدية ، ولكن مجلس النواب رفض هذه الميزانية فبادر إلى حله ، وأجريت الانتخابات فى شهر فبراير من عام ١٨٩٢ وقرر وزير الداخلية أن يفوز فيها باى ثمن ، فتوسع فى استخدام الرشوة والقوة معا فقتل وجرح عدد كبير من الناس ، واشتد الانتقاد حتى فى دوائر الحكومة، ولم يلبث مجلس الاشراف أن وافق على قرار بلوم وزير الداخلية ، وعندما انعقد مجلس النواب الثالث فى شهر مايو من عام ١٨٩٢ وافق على قرار بعدم الثقة بالوزارة ، فتجاهله ماتسوكاتا ولكنه اضطر فى النهاية إلى الاستقالة عندما انسحب وزيرا الحربية والبحرية لاستنكارهما فصل وزير الداخلية من الوزارة .

وانتخبت هيئة « كبار الساسة » ايتو لرياسة الوزارة الجديدة ، ولكن واضع الدستور لم يكن أحسن حظا ممن سبقوه فى مهمة محاولة حمل البرلمان على التعاون مع الهيئة التنفيذية ، فقد عاود البرلمان الرابع عند اجتماعه فى شهر نوفمبر سنة ١٨٩٢ تأجيل الميزانية وبعث بمذكرة إلى « العرش » يلوم فيها ايتو الذى بادر إلى الحصول من الامبراطور على رسالة لم يكتف فيها برفض المذكرة بل أعلن أيضا للبرلمان أنه « الامبراطور » قدم تبرعا شخصيا لخزانة البحرية ، وأنه أمر جميع الموظفين بالتبرع بعشر مرتباتهم . وهكذا تمكن ايتو بفضل استغلال مكانة الامبراطور من الظفر بالموافقة على الميزانية . ووقعت فى الدورة التالية للبرلمان فى شهر نوفمبر سنة ١٨٩٣ حادثتان كبيرتا الأهمية ، فقد تزعزعت ثقة الشعب فى البرلمان عندما طرد هوشى تورو رئيس مجلس النواب من المجلس بسبب رشوة متصلة بإنشاء بورصة الأوراق المالية . أما الحادثة الثانية فقد وقعت عندما طلب مجلس النواب من الامبراطور أن يفصل أحد الوزراء ، فكان الرد على هذا أن أبلغ البرلمان أن تعيين الوزراء وفصلهم من اختصاص الأمبراطور ، وأنه ليس للبرلمان أن يتدخل فى هذه الشئون .

ولكن البرلمان تهيأت له خلال هذه الدورة فرصة لمهاجمة الحكومة . فقد اتخذ من مسألة تعديل المعاهدة سلاحا للقيام بحملته . ولا عجب فقد كانت هذه مسألة وطنية ولهذا تعذر على الحكومة الصمود أمام حملة النقد ، فبادر ايتو إلى حل

البرلمان وأجريت انتخابات البرلمان السادس الذى انعقد فى شهر مايو ١٨٩٤ ، واستعد مجلس النواب للموافقة على قرار بانتقاد مسلك الحكومة فى العلاقات الخارجية ، فلم يجد ايتومندوحة من حل هذا البرلمان ، وعندما بدأت الانتخابات الجديدة نشبت الحرب بين الصين واليابان ، ومنح البرلمان الحكومة كل ماطابته ، ودارت فى الوقت ذاته مفاوضات لتعديل المعاهدات غير المتكافئة وانتهت بالنجاح ووقعت فى ١٦ يولية سنة ١٨٩٤ معاهدة أوكى — كمبرلى التى ألغيت بمقتضاها الامتيازات الأجنبية فى عام ١٨٩٩ واستعادت اليابان حق فرض التعريفة الجمركية . ووقعت معاهدات مماثلة مع دول أخرى ، وما أن حل عام ١٩١١ حتى كانت اليابان قد استعادت جميع حقوقها كدولة ذات سيادة .

الحرب الصينية اليابانية :

كان لليابان فى أوائل العقد التاسع من القرن التاسع عشر مفوضية فى كوريا ، وكان التجار اليابانيون يبدون نشاطا كبيراً فى هذا البلد ، وكانت سياسة اليابان فى ذلك الوقت ترمى إلى الظفر بالاعتراف باستقلال كوريا من الدول المعنية بالأمر ، وكان يهمها خاصة إلى جانب هذا أن لا تعتبر الصين كوريا قطراً تابعا لها ؛ فقد شعرت اليابان أن وقوع كوريا فى أيدى دولة أخرى يمد خطراً عسكريا كبيرا عليها ، كما أنها كانت ترى فى كوريا الميدان الطبيعى الذى تنمو فيه مصالح اليابانيين وتتسع ولم ترد اليابان أن تفلت منها هذه الفرصة بأن يسبقها غيرها إليها ، وفيما يختص بالشئون الداخلية فى كوريا انحازت الحكومة اليابانية عادة إلى جانب الذين ينادون بإدخال الإصلاحات الغربية فيها ، لأنها رأت أن هذا هو السبيل الوحيد الذى يمكن به صيانة استقلال كوريا ، ولكن هذا التأييد لراغبى الإصلاح أثار بطبيعة الحال عداء المحافظين من أهل كوريا ، فلم تلبث الحرب أن نشبت بين المصلحين والمحافظين فى عام ١٨٨٢ ولكن القوات الصينية بقيادة يوان شيه كاى تدخلت وأعادت الأمن إلى نصابه بعد أن قتل فريق من الموظفين اليابانيين ، فأرسلت اليابان حملة أرغمت الكوريين على توقيع معاهدة شيمبولو واعترفوا لليابان فيها بحق استبقاء قوات لحراسة المفوضية اليابانية فى كوريا ، وكان الصينيون قد ظفروا أيضا بهذا الامتياز ، وأخذوا منذ ذلك الوقت يؤكدون سيادتهم على كوريا . وفى عام ١٨٨٤ تمكن المصلحون بمساعدة

اليابانيين من اعتقال ملك كوريا وإقامة حكومة جديدة ، فتدخلت الصين وأطلقت سراحه ، وقد ساد التوتر وظلت الحالة فترة من الزمن تنذر بقيام الحرب ، ولكن ايتو زار لى هونج شانج كبير الموظفين الصينيين فى تينتسين واتفق على تسوية المشكلة بأن تنسحب قوات الدولتين فى غضون أربعة أشهر ، وتعهد الطرفان أن لا يرسلا قوات إلى كوريا بغير إخطار كتابى ، وأن يتولى تدريب الجيش الكورى مدربون من دولة ثالثة .

ولم يطل الوقت حتى كان يوان شيه كاى المقيم الصينى فى كوريا قد تمكن من فرض سيطرته على الحكومة الكورية ، فشعرت اليابان بأن جميع مافعلته قد تبدد هباء . وفى شهر يونية من عام ١٨٩٤ تمردت طائفة دينية كورية فطلبت الحكومة الكورية من الصين أن ترسل قواتها لإخماد الفتنة ، ولكن اليابانيين أرسلوا أيضا قواتهم ، فوقعت الأزمة ولم يبد أحد من الطرفين استعداده للانسحاب ، وفى ٢٥ يولية من عام ١٨٩٤ التقت ثلاث سفن حربية يابانية بالسفينة « كوشنج » المعدة لنقل الجنود والتى كانت تقل إمدادات لكوريا ، فأطلقت السفن التى كانت تحرسها النار على السفن اليابانية فكان هذا الحادث إيذانا ببدء الحرب الصينية اليابانية .

وكان الاعتقاد الذى ساد فى بادىء الأمر بين كثيرين من المراقبين الأجانب هو أن اليابان ستخرج منهزمة فى هذا النضال مع جارتها الكبيرة ، ولكنهم كانوا مخطئين فى تقديرهم هذا ؛ فإن المعدات وتدريب الجنود اليابانيين كانا يفوقان معدات الصين وتدريب الجنود الصينيين ، وكان اليابانيون يفوقون الصينيين فى قدرتهم على تركيز القوات بنجاح ، وقد تقابل الأسطول اليابانى بالأسطول الصينى الشمالى وطرده من البحر ، ولا عجب فإن الأسطول الصينى كان قد أصابه الضعف بسبب فساد الحكومة الصينية ، وأخيرا طرد الصينيون من كوريا . وفى شهر نوفبر وصل اليابانيون إلى منشوريا واستولوا على ميناء بورت آرثر ، وفى شهر فبراير سنة ١٨٩٥ سقطت ميناء وى هاى وى الواقعة فى شبه جزيرة شان تونج بعد أن حاصرها اليابانيون وأسروا الأسطول الصينى .

وفى شهر مارس ذهب لى هونج شانج إلى اليابان للتفاوض على الصلح ، وفى ١٧ أبريل ١٨٩٥ وقعت معاهدة شيمنوسيكى التى اعترفت فيها الصين باستقلال كوريا ، وتنازلت بمقتضاها لليابان عن جزيرة فرموزا وبشكادور

وشبه جزيرة لياوتونج ، ووافقت على دفع ٢٠٠ مليون تايل ، وسمح لليابان باحتلال وى هاى وى ريثما يتم دفع التعويض ، ويجرى توقيع معاهدة تجارية مناسبة ، وكان الأمر الأخير هاما للغاية لأنه أسفر عن المعاهدة التجارية الصينية اليابانية التى عقدت فى عام ١٨٩٦ . وهى معاهدة أتاحت لليابان الامتيازات ذاتها التى كانت الدول الغربية تتمتع بها فى الصين ، كما أتيح لها حق تشغيل المصانع فى الموانى التى ورد ذكرها فى المعاهدة ، ولكن اليابان لم تفز بجميع أسلابها ، ففى ٢٣ ابريل من عام ١٨٩٥ قدمت لها كل من روسيا وفرنسا وألمانيا مذكرات متشابهة تنصحها فيها بإعادة شبه جزيرة لياوتونج إلى الصين ، وتبين بجلاء أن روسيا كانت مصرة على القتال إذا لم ترضخ اليابان للطلب ، ولما رأت اليابان أنها منفردة وليست فى حالة تسمح لها بقتال ثلاث دول كبرى أذعنت للطلبات ، ولكنها ظفرت مع هذا بتعويض إضافى قدره ٣٠ مليون تايل .

فشل أول وزارة حزبية :

عندما انتهت الحرب كرس ايتو الذى كان لا يزال رئيسا للوزارة جهوده للظفر بتأييد حزبى ، وقد استجاب حزب الجيوتو لدعوته ، وكوفىء الحزب على هذا الولاء بتعيين زعيمه إيتاجاكى وزيراً للداخلية . ولكن هذا التعيين أثار حملة من النقد شديدة أدت إلى استقالة إيتو . وفى شهر سبتمبر سنة ١٨٩٦ خلفه فى رياسة الوزارة ماتسوكاتا الذى رأى أنه لا معدى له عن التعاون مع البرلمان ، فعين أوكوما وزيراً للخارجية ، ومنح بعض المناصب لأعضاء الحزب الجديد الذى أسسه أوكوما وسماه « شيمبوتو » أى الحزب التقدمى . وفى شهر يناير سنة ١٨٩٧ نشر سكرتير مجلس الوزراء ، وهو من أعضاء حزب الشيمبوتو ، مقالا حمل فيه على موظفى القصر الامبراطورى ، مما اضطر الوزارة إلى تعطيل مجلة الحزب التى نشر فيها المقال ، فأوقع هذا الحادث الفرقة بين الشيمبوتو وماتسوكاتا ؛ واستتبع ذلك أن خرج أوكوما وأتباعه من الوزارة فى شهر نوفمبر قبيل انعقاد البرلمان الحادى عشر ، ووقف مجلس النواب موقف معارضة شديدة للحكومة ووافق على قرار بعدم الثقة بها ، وعلى أثر هذا حل ماتسوكاتا البرلمان ، ثم استقال من رياسة الوزارة ، وجاء إيتو وألف وزارته الثالثة ، ولكنه لم يتمكن من إغراء أوكوما ولا إيتاجاكى على الانضمام اليها ، وعندما اجتمع البرلمان الجديد

فى شهر مايو سنة ١٨٩٨ رفض مشروع قانون بزيادة ضريبة الأراضى التى كانت تدعو إليها الحاجة لتعزيز القوة العسكرية ، فاضطر إيتو إلى حل البرلمان .

وفى شهر يونية سنة ١٨٩٨ اندمج حزب الجيوتو فى حزب الشيمبوتو ، وأصبح الاثنان حزبا جديداً أطلق عليه « كنسيتو » وكانت هيئة كبار الساسة تجتمع فى ذلك الوقت للبت فيما يجب عمله لعلاج المحنة التى وصلت إليها المشروعات المالية للحكومة ، ورأى ياماجاتا أن الحل هو تعطيل الدستور والتخلص من سيطرة البرلمان على النواحى المالية ، ولكن إيتو اعترض وقال إن هناك وسيلتين فقط للخروج من هذا المأزق وهما إما أن يتولى هو تنظيم حزب سياسى ، أو أن تسند مسئولية الحكم إلى حزب الكنسيتو ، وعندما انتهى الأمر بموافقة ياماجاتا وسائر الساسة الكبار على السبيل الثانى ، طلب من زعماء الحزب الجديد تأليف الوزارة ، فأصبح أوكوما رئيسا للوزارة وإيتاجاكى وزيراً للداخلية ، ووزعت سائر المناصب الوزارية على أعضاء شعبتى الحزب ، وأبعد البيروقراطيون عن مناصبهم وحل محلهم أعضاء من الحزب ، ووضعت خطط ومشروعات كبيرة لإعادة تنظيم الهيئة الادارية وتخفيض النفقات ، وقد ظفر الحزب فى انتخابات أغسطس بنحو ٨٥ فى المائة من مقاعد البرلمان ، ولكن شعبتى الحزب اختلفتا على توزيع « الأسلاب » واضطرت الوزارة إلى الاستقالة فى شهر نوفمبر سنة ١٨٩٨ وانتهز ياماجاتا غياب إيتو فى الصين وتولى رياسة الوزارة ، ووافقت شعبة الجيوتو القديم على تأييد ياماجاتا فى مقابل تبنى الحكومة مشروعات بقوانين لزيادة مرتبات أعضاء البرلمان ، وتخفيض تأمين الاقتراع من ١٥ ين إلى ١٠ وادخال نظام الاقتراع السرى . وتمكن ياماجاتا بفضل تأييد شعبة الجيوتو ، والأصوات الأخرى التى استطاع الحصول عليها بالرشوة ومختلف أنواع الضغط من فرض قانون زيادة ضريبة الأراضى ، وأصدر أيضا بعض القوانين والنظم الخاصة بالخدمة المدنية ، والتى تحول دون عودة البيروقراطيين إلى الوظائف . ولكى يمنع أى وزارة حزبية تجىء فى المستقبل من تغيير هذه النظم اشترط وجوب الحصول على موافقة المجلس الخاص على أى تغيير أو تعديل يراد إدخاله ، وعمد بوصفه منشىء الجيش اليابانى الحديث إلى إبعاده عن سيطرة الأحزاب ، ولهذا أعاد النص فى القانون على أن لا يتولى الوزارات العسكرية إلا الضباط الذين هم فى الخدمة العسكرية فعلا .

وعندما استقال ياماجاتا فى شهر اكتوبر سنة ١٩٠٠ خلفه فى رياسة الوزارة إيتو ، الذى أصبح فى الشهر السابق رئيسا لحزب سياسى جديد أطلق عليه « سيوكاى » ، وبرغم الوسائل الدكتاتورية التى استخدمها فى مزاولة رياسته للوزارة اجتذب أغلبية ساحقة من أعضاء مجلس النواب وضمهم إلى حزب سيوكاى ثم أخذ يؤلف وزارة كان جميع أعضائها المدنيين من أعضاء الحزب . وقد ساعدته الأغلبية الكبيرة على تمرير ميزانيته الضخمة فى مجلس النواب ، ولكن مجلس الأعيان عبر عن سخطه على إيتو لاستسلامه للمبدأ الحزبى بالامتناع عن الموافقة على الميزانية ؛ فاضطر إيتو إلى استصدار أمر إمبراطورى لأعضاء مجلس الأعيان يأمرهم فيه بالموافقة على الميزانية ، وفى شهر مايو سنة ١٩٠١ نشب خلاف فى الوزارة على المشروعات المالية ، ومن ثم استقال إيتو ، وتولى الحكم بعده الجنرال كاتسورا تارو أحد أتباع ياماجاتا ، واستطاعت وزارة كاتسورا البقاء فى الحكم إلى شهر يناير سنة ١٩٠٦ ، وكانت مشكلتها الرئيسية الظفر بموافقة البرلمان على الاعتمادات العسكرية المتزايدة فى ضخامتها ، وأخيراً نجح كاتسورا فى الحصول على هذه الموافقة بفضل استخدام مزيج من المداهنة ، والرشوة ، والعنف ، وحل البرلمان ، ثم نشبت الحرب الروسية اليابانية فأنقذته من متاعب البرلمان .

الحرب مع روسيا والتقرب إليها ١٨٩٥ — ١٩١٤ :

هيأت الحرب الصينية اليابانية مركزاً عظيما لليابان فى كوريا ، ولكنها فقدته فى نهاية عام ١٨٩٥ عندما شبت ثورة فى كوريا اشترك فيها اليابانيون وأدت إلى قتل ملكة كوريا والتجاء الملك وولى عهده إلى السفارة الروسية حيث أصبحا خاضعين للنفوذ الروسى ، وحاول اليابانيون فى السنوات التى تلت ذلك أن يحصلوا من روسيا على اعتراف بالمركز الخاص الذى كانت تتمتع به اليابان ، وبدا مرتين كأنهم نجحوا (اتفاق ياماجاتا — لوبانوف فى يونية ١٨٩٦ ، وميثاق نيشى — روزن فى ٢٨ ابريل ١٨٩٨) ولكن الروس لم يعبأوا كثيراً بهذين الاتفاقين ، وجاءت الاهانة الكبرى فى عام ١٨٩٨ عندما ظفرت روسيا ، خلال فترة التهافت على الامتيازات ، بقطعة أرض استأجرتها فى شبه

جزيرة لياوتونج وحصلت على امتيازات سكك حديدية فى منشوريا ، وأقامت اليابان منطقة نفوذ لها فى إقليم فوكين المواجهة لفورموزا ، ولكن هذا لم يعوضها عن الظلم الذى وقع لها فى مسألة شبه جزيرة لياوتونج .

وفى عام ١٨٩٩ عندما نشبت ثورة البوكسر فى الصين ، أرسلت اليابان قوات للاشتراك مع حملة الحلفاء لانقاذ المفوضيات فى بيكين ، وكان مسلك اليابانيين حميداً إلى حد استرعى المراقبين الأجانب وأحدث أثراً طيبا فيهم ، ولكن هذه الثورة أثارت مع هذا متاعب جديدة مع روسيا التى دفعت بجيوشها إلى منشوريا وظلت تتحرش بالصينيين وتضغط عليهم ليسلموا لها بالإشراف على المنطقة ، وأخيراً وافق الروس ، فى شهر إبريل سنة ١٩٠٢ ، على أن الخوف المشترك من روسيا حمل اليابانيين والانجليز على التقارب ، وفى ٣٠ يناير عام ١٩٠٢ تم توقيع المحالفة الانجليزية اليابانية . ونصت هذه المعاهدة التى حددت مدتها بخمس سنوات على الاعتراف بمصالح بريطانيا فى الصين ومصالح اليابان فى كوريا ، كما نصت على أنه إذا اضطرت احدى الشريكتين إلى الدخول فى حرب مع أكثر من قطر دفاعا عن نفسها ، انضمت الشريكة الأخرى اليها واشتركت فى الحرب .

وعندما انتهت مهلة انسحاب روسيا ، كانت قواتها لا تزال باقية فى منشوريا ، وفى شهر يونية سنة ١٩٠٣ قرر اليابانيون التنازل عن منشوريا لروسيا ، على أن تبقى كوريا لليابان ، وفى شهر أغسطس سنة ١٩٠٣ بدأ السفير اليابانى فى روسيا المفاوضات لهذه الغاية ، ولكن الروس لم يكونوا على استعداد لتسليم كوريا ، وعندئذ قرر اليابانيون أن الحل الوحيد هو الحرب ، وفى ٧ فبراير سنة ١٩٠٤ قطعت العلاقات الدبلوماسية ، وفى اليوم التالى هوجمت بورت أرثر .

ونجح اليابانيون نجاحا ساحقا فى البر والبحر ، وفى شهر مارس سنة ١٩٠٥ أجليت القوات الروسية عن جنوب منشوريا ، وفى شهر مايو من العام ذاته كانت البقية الباقية من الأسطول الروسى قد دمرت فى معركة تسوشيما ، ولكن الحرب كانت مع هذا عبئا ثقيلا على موارد اليابان المادية والبشرية ، فلا عجب إذا وجدناها ترحب بمؤتمر الصلح الذى انعقد فى بورتسموث واعتبرته إنقاذاً ، وقد تم توقيع معاهدة بورتسموث فى سنة ١٩٠٥ . وقد اعترفت فيها روسيا بمصالح اليابان فى كوريا ، ونقلت اليابان حقوقها فى لياوتونج والجزء الجنوبى من سكة

حديد منشوريا ، وتنازلت عن سخالين فى جنوب خط عرض ٥٠° وأراد المفاوضون اليابانيون المطالبة بتعويض ، ولكن الزعماء العسكريين اليابانيين أصروا على إنهاء الحرب .

وعندما تجددت المحالفة البريطانية اليابانية فى شهر أغسطس سنة ١٩٠٥ ، لم يشر فيها إلى استقلال كوريا وإنما اعترفت بحق اليابان فى الإشراف عليها ، وفى مقابل هذا امتد نطاق المحالفة إلى الهند . وكانت الحكومة الأمريكية قبل ذلك ببضعة أسابيع قد أطلقت يد اليابان فى كوريا فى مقابل التعهد باحترام الفيليبين (مذكرة تافت — كاتسورا) . وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ فرضت اليابان الحماية على كوريا ، وكانت فرنسا فى ذلك الوقت تشعر بالقلق على الهند الصينية واحتمال التورط فى حرب مع انجلترا ، ولهذا وقعت معاهدة مع اليابانيين فى شهر يونية سنة ١٩٠٧ اعترف فيها كل طرف بمصالح الطرف الآخر فى الشرق الأقصى

وفى صيف عام ١٩٠٧ اجتمع الروس واليابانيون ووقعوا عدداً من الاتفاقات منها بروتوكول سرى يقضى بتقسيم منشوريا . وكانت العلاقات بين أمريكا واليابان قد تدهورت فى ذلك الوقت نتيجة للتدابير التى اتخذت ضد اليابانيين على ساحل المحيط الهادى ، وبسبب سياسة الباب المقفول التى اتبعتها اليابان فى منشوريا . وفى عام ١٩٠٧ ساد الخوف من الحرب ، وواجه الرئيس تيودور روزفلت هذا الموقف باستخدام العصا الغليظة (رحلة الأسطول الأمريكى حول العالم) ، والرد اللين (ميثاق التحكيم الأمريكى اليابانى فى مايو سنة ١٩٠٨ ، واتفاق الجنتلمان فى فبراير سنة ١٩٠٧) . واعتقد اليابانيون أنهم حصلوا على اعتراف أمريكا بمركزهم الخاص فى منشوريا وذلك بعد المذكرات التى تبودلت بين روت وتاكاهيرا فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، ولكن هذا الاعتقاد تبدد عندما اقترح فوكس وزير الخارجية الأمريكية فى شهر ديسمبر سنة ١٩٠٩ تدويل الخطوط الحديدية فى منشوريا . وكان الرد على هذا أن وقعت روسيا واليابان معاهدة فى شهر يولية سنة ١٩١٠ تعهدا فيها بالاشتراك فى العمل دفاعا عن مصالحهما ، وبعد شهر واحد ضمت اليابان كوريا اليها ، وفى عام ١٩١٢ تعزز التحالف الروسى اليابانى بمعاهدة أعادت توكيد تقسيم منشوريا ، وأعطيت روسيا بمقتضاها النصف الغربى من منغوليا الداخلية . بينما أخذت اليابان النصف الشرقى .

السياسة الداخلية (١٩٠٥ – ١٩١٤) :

غضب الشعب اليابانى عندما علم أن معاهدة بورتسموث لم تتضمن أية مادة تنص على التعويضات ، فتعددت حوادث الشغب فى طوكيو ، وأعلنت الأحكام العرفية ، واستقال كاتسورا ، وتولى رياسة حزب سيوكاى ، وتم خلال حكمه تأميم الخطوط الحديدية الكبرى . وانتهى الأمر به إلى الاستقالة فى شهر يولية سنة ١٩٠٨ لأنه لم ينجح فى حمل العسكريين على تخفيض اعتمادات ميزانياتهم ، وعاد كاتسورا إلى رياسة الوزارة بتأييد من حزب سيوكاى الذى يرأسه سايونجى وفى شهر أغسطس سنة ١٩١١ استقال بسبب المتاعب التى واجهها إقرار الميزانية وحل محله مرة أخرى سايونجى الذى أعلن أن الأمة تنفق أكثر من مواردها ، واتخذ سياسة الانكماش ، وسعى إلى تأجيل تنفيذ برنامج التوسع البحرى وانشاء الفرقتين الجديدتين فى الجيش . وقد عارض أويهارا وزير الجيش سياسة الانكماش ، ولكن سايونجى أصر على المضى فيها فاستقال وزير الجيش فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٢ ، وطبعا لم يزود الجيش الحكومة بوزير آخر فاضطر سايونجى إلى ترك المنصب برغم أن حزبه سيوكاى فاز بأغلبية ساحقة فى انتخابات شهر مايو ، وعندئذ عاد كاتسورا إلى المسرح السياسى من جديد ، وكان قد تركه ليتقلد وظيفة فى البلاط الامبراطورى ، وتمكن من الحصول على أمر إمبراطورى موجه إلى البحرية التى كانت ترفض ترشيح وزير يأمرها فيه بتزويده بوزير ، وعندئذ بدأ فى تنظيم وزارته ، وكان حزب سيوكاى لا يزال غاضبا لما حدث ، فاعترض على هذا الموقف ، واشتدت معارضته فى البرلمان ، وأخذ كاتسورا ينظم حزبه فى مجلس النواب ، ولكنه لم يتمكن من الحصول على أغلبية ، ودبر خطة تلقى سايونجى بمقتضاها أمراً امبراطوريا يقضى عليه بأن يحمل حزبه على تأييد الحكومة ، ولكن سايونجى لم يفعل ذلك وإنما استقال من رياسة الحزب . وقد أدت اساءة كاتسورا استغلال هيبة الامبراطور إلى إثارة شعور الشعب إلى حد قامت معه حوادث شغب كبيرة فى طوكيو يوم ١٠ فبراير عام ١٩١٣

واشترك فى هذه الحوادث عشرات الألوف من أهالى المدينة فاضطر كاتسورا فى اليوم التالى إلى ترك منصبه . ومنذ ذلك الوقت لم يعد فى الامكان استخدام الأوامر الامبراطورية كسلاح سياسى ، وتولى الحكم بعد ذلك الاميرال ياماموتو

حوبي فألغى التقليد المتبع بوجوب اختيار وزيرى البحرية والجيش من الضباط العاملين ، وقضى بأن يشمل الاختيـــار الضباط العاملين وغير العاملين على السواء ، ولكن لم يكن لهذا العمل الأثر المنشود ، واضطر ياماموتو إلى الاستقالة فى شهر ابريل سنة ١٩١٤ بسبب ما كشف من فساد فى البحرية (مسألة سيمنس) . وعندئذ عادت هيئة كبار الساسة أدراجها إلى السياسى المخضرم أوكوما ، وأثار الجيش بعض المتاعب ، ولكنه وافق أخيرا على ترشيح وزير عند ما وعد أوكوما بأن يقدم للجيش الفرقتين الجديدتين .

التطورات الاقتصادية : ١٨٩٤ — ١٩١٣

بدأ نظام البنوك اليابانى يستقر فى البلاد ؛ ففى عام ١٨٨٢ أنشىء بنك اليابان وأصبح البنك المركزى . وقبل ذلك بعامين أنشىء بنك يوكوهاما ليتولى تمويل التجارة الخارجية ، وفى عام ١٨٩٦ نظم بنك الرهون العقارى بحيث يقدم قروضا طويلة الأجل على العقارات ، وبعد أربعة أعوام أنشىء البنك الصناعى اليابانى لتقديم قروض طويلة الأجل بضمانات يجرى التفاوض عليها ، وعند ما توسعت اليابان الى ماوراء البحار نظمت المؤسسات المالية بشكل يساعد الاستغلال الاقتصادى للأراضى الجديدة ؛ ففى عام ١٨٩٩ أنشىء بنك فرموزا (تايوان) وفى ١٩٠٨ أنشئت شركة النهضة الشرقية ، وفى عام ١٩٠٩ تأسس بنك كوريا ، وتمكنت الحكومة بطريق هذه البنوك الشبيهة بالرسمية من اصدار قروض للمناطق الاقتصادية التى تريد تنميتها والنهوض بها .

وحدثت تغييرات كبيرة فى مالية الدولة خلال هذه الفترة ، كما نمت الميزانية نمواً ظاهراً فبعد أن كانت قبل الحرب الصينية اليابانية ٨٠ مليون ين فقط . ارتفعت فى عام ١٩١٣ إلى ٦٠٠ مليون ، والسبب الأكبر فى هذه الزيادة هو ازدياد النفقات الخاصة بالأغراض العسكرية والنهوض بالصناعة وهى نواح قد لا تأتى بربح ولكنها أعتبرت كبيرة الأهمية من ناحية الدفاع الوطنى ، واستثمار أراضى الامبراطورية فيما وراء البحار ، وقد استعانت الحكومة لتغطية النفقات المتزايدة بوسيلتين ، احداهما زيادة ايراداتها برفع الضرائب إلى درجة عالية وفرض الاحتكار على التبغ والكافور ، والوسيلة الثانية عقد بعض القروض

الأجنبية حتى وصل الأمر فى عام ١٩١٣ إلى أن أصبح أكثر من ٨٠ فى المائة من دين اليابان الوطنى فى أيدى الأجانب ؛ إذ أن الحكومة شعرت بعد نجاحها فى الحربين الصينية والروسية بأنه من السهل عليها أن تتخلى عن سياستها القديمة التى تتجنب بمقتضاها عقد القروض الأجنبية ، وترتب على هذا النجاح أيضا أن أصبحت اليابان بلداً صالحا لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، وبذلك تمكنت الحكومة المحلية والشركات الخاصة من عقد قروض ، وبعد أن كانت اليابان فى عام ١٨٩٣ دولة غير دائنة ولا مدينة ، أصبحت فى عام ١٩١٣ دولة مدينة بأكثر من بليون ومائتى مليون ين .

وأصبح عدد سكان اليابان فى عام ١٩١٣ نحو ٥١ مليون نسمة ، فقد أخذ تعدادهم يزداد منذ عام ١٨٧٠ بنسبة ٤٧ فى المائة ، وقد استوعب الريف أغلب هذه الزيادة حتى عام ١٩٠٠ ، ولكن بعد هذا التاريخ أخذت الزيادة تظهر بوضوح فى المراكز والمدن ؛ وقبل عام ١٩١٣ كان حوالى ٧٢ فى المائة من السكان يعيشون فى أماكن يقل تعدادها عن ١٠٫٠٠٠ نسمة ونحو نصف السكان يعملون بالزراعة . وكان انتاج الأرز قد ازداد بنحو ٣٠ فى المائة ، ولكن اليابان أخذت بعد عام ١٩٠٠ فى استيراد الأغذية ، وازداد تعداد العمال وانخفضت مساحة الأراضى المزروعة وأصبحت لا تزيد على ١٦ فى المائة من مجموع أرض اليابان . وهكذا باتت هذه المزرعة المثالية مزرعة صغيرة تافهة ، حتى أن ثلثى المزارع كانت فى عام ١٩١٠ لا تزيد مساحة الواحدة منها على فدانين ونصف الفدان ، ومع هذا فقد ظهرت منذ عهد النهضة زيادة كبيرة فى الأراضى المؤجرة ففى الفترة الواقعة بين ١٨٦٨ و ١٩١٠ ارتفعت نسبة الأراضى الزراعية المؤجرة من ٢٠ فى المائة إلى ٤٥ فى المائة ، ولم يكن هناك أكثر من ربع المزارعين ممن يملكون كل الارض التى يعملون فيها ، وكان المستأجرون يدفعون من ٤٥ إلى ٦٠ فى المائة من محصولاتهم نظير الايجار .

وأخذت الصناعة اليابانية خلال هذه العشرين سنة تخطو خطوات واسعة فى سبيل النمو ، حتى أصبح عدد الذين يعملون فى المصانع فى عام ١٩١٤ نحو مليون شخص . وقد حدث أهم تطور فى ميدان صناعة المنسوجات . ولا عجب فان تقاليد اليابان من حيث وفرة النساء العاملات من ذات الأجر الزهيد وقلة تكاليف آلات النسيج ؛ حققا لها هذه المزية الكبيرة ، فكان ثلاثة أخماس

عمال المصانع يعملون فى هذه الناحية من الاقتصاد القومى ، وكذلك أخذت الصناعات الثقيلة وصناعة العدد والآلات تنمو وتتقدم خلال هذه الفترة وفى عام ١٩٠١ بدأت مصانع الحديد الحكومية فى مزاولة عملها ، وتأسست بعض الشركات الحرة ، ولكن جميعها لم تنتج فى عام ١٩١٣ أكثر من ٤٨ فى المائة من الحديد الزهر ، و ٢٣ فى المائة من الصلب الذى تحتاج إليه البلاد ، وهذا مرجعه إلى قلة الحديد الخام وفحم الكوك ، وقد أدت الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة تستخدم فى الصناعة الثقيلة وصناعة العدد والآلات إلى سيطرة مجموعة زايباتسو فى هذا الميدان ؛ فقد كانت البنوك الخاصة التى تملكها خير مورد تستمد منه الأموال اللازمة . ووضعت الحكومة سياسة منح المساعدة للمؤسسات الصناعية ، وبفضل هذه السياسة واصلت البحرية التجارية نموها حتى بلغت حمولة الأسطول التجارى فى عام ١٩١٣ مليونا ونصف مليون طن وكان ينقل نصف التجارة الخارجية ، وتقدمت أيضا صناعة بناء السفن بفضل المساعدات الكبيرة التى كانت الحكومة تقدمها ، وتمكنت هذه الصناعة من بناء سفن حربية فى الحرب العالمية الاولى .

وفى هذه السنوات ازدادت أيضاً التجارة الخارجية بنحو سبعة أضعاف ما كانت عليه ، وبلغ معدل قيمتها فى نهاية هذه الفترة أكثر من بليونين فى العام . وكان الحرير الخام ، والسلع الحريرية ، وغزل القطن والسلع القطنية تؤلف أكثر من نصف صادرات اليابان ، وفى عام ١٩١٣ قدمت اليابان ربع صادرات العالم من غزل القطن ، ولعل العامل الأكبر فى هذا الارتفاع المدهش فى الصادرات مرجعه الرخاء الذى كان يعم العالم وانعدام الحواجز التجارية ، ورغم رجاحة كفة الميزان التجارى لمصلحة اليابان خلال الفترة بين ١٨٨١ و ١٨٩٣ فقد تميزت هذه الفترة بعجز كبير فى الأبواب المنظورة وغير المنظورة فى الميزانية . وقد وازنت اليابان حساباتها الدولية بحصيلة القروض الأجنبية التى سبق أن شرحناها ومع هذا فقد بلغت الأزمة فى نهاية ١٩١٣ حالة رهيبة من العسر بدا معها أن ماليتها ستنهار إذا لم توقف اسرافها فى الاتفاق على النواحى العسكرية والتوسع الاستعمارى .

الحرب العالمية الأولى :

تم فى عام ١٩١١ تجديد المحالفة البريطانية اليابانية لمدة عشرة أعوام أخرى برغم معارضة قسم كبير من الرأى العام البريطانى . وقد شعرت الحكومة البريطانية بضرورة استمرار هذا الحلف حتى تستطيع تخصيص أسطولها لتأدية مهامه فى المحيط الاطلنطى . وعند مانشبت الحرب فى شهر أغسطس سنة ١٩١٤ طلب البريطانيون من اليابان تدمير السفن الحربية الألمانية فى الشرق الأقصى ، ولكنهم امتنعوا عن مطالبتها بإعلان الحرب خوفاً مما قد تفعله فى الصين وجزر المحيط الهادى ، ولكن وزارة أوكوما قررت دخول الحرب برغم طلب بريطانيا أن لا تفعل هذا وفى ١٥ أغسطس سنة ١٩١٤ بعث اليابانيون إلى المانيا بإنذار نهائى يطالبونها فيه بسحب جميع سفنها الحربية من المياه الصينية واليابانية أو نزع سلاحها ، وأن تسلم كياشو المستأجرة (شانتونج) لليابان بقصد إعادتها فى النهاية إلى الصين . ولما لم ترد المانيا على هذا الطلب أعلنت اليابان الحرب عليها فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وسقطت تسينجتاو فى ٧ نوفبر ، واستولى اليابانيون على الأراضى المستأجرة وجميع المصالح الألمانية فى إقليم شانتونج ، وبدأت القوات اليابانية أيضاً فى حراسة جميع الخطوط الحديدية فى الأقليم برغم معارضة الصين ، واحتل الأسطول اليابانى فى الوقت ذاته الجزر الألمانية فى المحيط الهادى ، وتجاهلت اليابان بعد ذلك طلبات الحلفاء بأن توفد قوات وأساطيل إلى أوربا ، وقصرت اشتراكها فى الحرب على حراسة القوافل فى المحيط الهندى والبحر الأبيض المتوسط

الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الاولى :

كان الاقتصاد اليابانى قبيل الحرب العالمية الأولى فى حالة خطيرة من الناحية المالية ، وفى نهاية عام ١٩١٣ وصلت الحسابات الدولية إلى حالة من العسر حملت الحكومة على التفكير فى عقد قرض أجنبى لكى تدفع فوائد الديون الأجنبية القائمة ، وجاءت الحرب فكانت نعمة أنقذت اليابان ، فانهالت عليها الطلبات من دول الحلفاء التى أقبلت على الشراء منها دون اعتراض على السعر ، وتحولت

أسواق الدول المحايدة فى جميع أنحاء العالم وبخاصة فى آسيا نحو اليابان تطلب منها السلع التى لم تتمكن الدول الصناعية الغربية من تزويد هذه الأسواق بها ، وهكذا ازدادت الصادرات بنحو ٤٠ فى المائة فى حجمها وبنحو ٣٠٠ فى المائة فى القيمة ، وحدث اتساع هائل فى مدى الانتاج الصناعى ، وارتفعت نسبة عدد العمال فى المصانع بنحو ٧٠ فى المائة وتضاعفت البحرية التجارية وازدادت أرباحها إلى عشرة أضعاف . وبلغ صافى ربح اليابان فى حساباتها الدولية من ميزان تجارتها المنظورة وغير المنظورة خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٤ — ١٩١٩ أكثر من ثلاثة بلايين ين ، وهكذا تحولت اليابان فجأة من دولة مدينة إلى دولة دائنة وأصبح سائر العالم مدينا لها بأكثر من بليونين .

الواهم والمشروع مطلبا :

كانت سياسة اليابان حيال الصين خلال السنوات الأولى بعد الحرب الصينية اليابانية تنحصر فى منع الصين من أن تكون غنيمة للدول الكبرى . . تقتسمها فيما بينها لأنها شعرت بأنها لم تبلغ من القوة الحد الذى يمكنها من منافسة هذه الدول فى التقسيم ، ولهذا أيدت روح الود بعض الطوائف كطائفة المصلحين فى عام ١٨٩٨ وصن يات سن ، لأنها شعرت أن التطور والتجديد هما السبيلان الوحيدان لإنقاذ الصين ، ولكن هذا الموقف تغير بعد الحرب اليابانية الروسية ؛ فقد اعترفت الصين فى معاهدة كومورا لعام ١٩٠٥ بنقل حقوق روسيا فى جنوب منشوريا إلى اليابان ، فأقنع هذا بالإضافة إلى بعض أعمال أخرى اليابان بأنها تستطيع الاعتماد على تعاون أسرة مانشو .

وفى عام ١٩٠٧ شعرت الحكومة اليابانية أنها مضطرة إلى مطالبة صن يات سن بمغادرة اليابان ، ولكنها خففت من أثر هذه اللطمة بتقديم هدية له قدرها ٧٠ ألف ين ، وكان أكبر ما تعنى به اليابان مناجم الفحم ومناجم الحديد ومصانعه التى كانت تملكها فى الصين الوسطى شركة هانيهبينج ، وهى شركة كانت تعد من أكبر العوامل وأهمها فى تشغيل مصانع ياواتا للحديد ، وفى عشرة الأعوام الأولى من القرن العشرين قدمت اليابان بعض القروض لهذه الشركة محاولة بذلك الظفر بالاشراف على إنتاجها .

وكانت الثورة الصينية فى عام ١٩١١ مفاجأة للحكومة اليابانية وقد أخذتها على غرة ، ولم تكن لها سياسة مرسومة تواجه بها ثورة كهذه ، ولم تعرف إلى أى فريق تقدم تأييدها . ولهذا لم يكن لها أثر كبير فى النضال القائم فى سبيل الاستيلاء على السلطة . وخرج يوان شيه كاى مظفراً من هذا الكفاح ، ولكن صن يات سن كان مشتركا فى الحكومة ، وذهب إلى اليابان فى عام ١٩١٣ وأنشأ بالتعاون مع بعض كبار رجال الأعمال اليابانيين اتحاد الصناعة الصينية . وكانت عملية تولتها مجموعة زايباتسو ، ولكن يوان سحق على حين غرة حزب صن يات سن فى الصين ، ونصب نفسه دكتاتوراً . وبدأ التنافس بينه وبين اليابانيين على الإشراف على شركة هانهبينج ، وانتهى به الأمر إلى حل المشكلة لمصلحة الصين بأن أصدر فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ مرسوما أعلن فيه تأميم المناجم ، وأتبع ذلك بأمر أصدره فى شهر يناير سنة ١٩١٥ ملغيا به منطقة شانتونج الحربية .

وظهر فى اليابان رأى أخذ ينمو على مر الشهور بأن انشغال الدول الغربية فى محاربة بعضها بعضا أتاح فرصة ذهبية لتسوية مشكلة الصين بطريقة ترضى عنها اليابان وتكون فى مصلحتها ، وكان افتقار اليابان إلى رؤوس الأموال من العوامل التى أقعدتها عن منافسة الدول الغربية فى سبيل الظفر بحقوق اقتصادية فى الصين . أما الآن فقد أصبحت الفرصة مهيأة للحصول على هذه الحقوق بطريق الضغط السياسى ، وفى نفس الوقت تصون مصالح اليابان فى منشوريا وشانتونج وشركة هانهبينج ، ولم يلبث السفير اليابانى بناء على تعليمات من كاتوكومى وزير خارجية أوكوما أن قدم فى ١٨ يناير سنة ١٩١٥ مذكرة سرية إلى الرئيس يوان تضمنت ٢١ مطلبا (انظر الملحق رقم ٨) . وقد قسمت هذه المطالب إلى خمس مجموعات : تقضى المجموعة الأولى منها بمنح اليابان الحقوق التى كانت لألمانيا فى شانتونج إلى جانب امتيازات لبناء خطوط حديدية إضافية ، وتقضى المجموعة الثانية بمد أجل حقوق اليابان فى منشوريا من ٢٥ عاما إلى ٩٩ عاما وتوسيع نطاق نشاط اليابان فيها ، وطلبت اليابان فى المجموعة الثالثة الإشراف على شركة هانهبينج وإنتاجها ، والمجموعة الرابعة تمنع الصين من أن تؤجر لأية دولة ثالثة أى ميناء أو خليج أو جزيرة واقعة على شاطىء الصين ، واشترطت المجموعة الخامسة أن تستخدم الصين مستشارين يابانيين فى الشئون السياسية والمالية

والعسكرية ، وان تشترك اليابان فى حفظ الأمن فى المدن الهامة ، وأن تحصل على امتيازات إضافية فى السكك الحديدية ، وأن تحصل على حق احتكار المناجم والموانى والخطوط الحديدية فى فوكين .

وعندما أذاعت الصين هذه المطالب حدث فيها وفى العالم الخارجي من الأثر ما حمل اليابان على تعديل موقفها ، وتم توقيع الاتفاقات النهائية فى ٢٥ مايو سنة ١٩١٥ ، وهى اتفاقات جعلت من شانتونج منطقة نفوذ يابانية فى مقابل الرجوع عن فكرة تأجيرها ، وقضت بمد أجل حقوق اليابان فى منشوريا إلى ٩٩ عاما ، وخولت لليابان وحدها حقوق بناء موانى وخطوط حديدية فى فوكين واضطرت اليابان إلى الاكتفاء بهذه الامتيازات إلى أن مات يوان ووقعت الصين فى أيدى طائفة من العسكريين ، فتمكنت اليابان — بتقديم قروض نيشيهارا إلى عصابة انفو الفاشدة فى بيكين — من الحصول على امتيازات عسكرية خاصة ظلت سارية إلى وقت سقوط تلك العصابة فى عام ١٩٢٠ . واتفقت هذه الفئة أيضا اتفاقا سريا اعترفت فيه بمركز اليابان فى شانتونج .

اضطرابات الأرز فى عام ١٩١٨ :

استقال أوكوما فى شهر أكتوبر سنة ١٩١٦ من رياسة الوزارة وأوصى بأن يخلفه فى المنصب كاتو كومى الذى كان فى ذلك الوقت يعمل فى تنظيم حزب سياسى جديد أطلق عليه كنسيكاى أى الجمعية الدستورية ، ولكن هيئة كبار الساسة التى لم يكن فيها عندئذ غير ماتسوكاتا ، وياماجاتا ، وسايونجى عارضت كاتو الذى لم يخف عداءه لياماجاتا ، وانقطع عندما كان وزيراً للخارجية عن إرسال نسخ من أعمال وزارته إلى هذه الهيئة ، ولهذا رفضت اقتراح أوكوما فيما يتعلق بمنصب رياسة الوزارة ، واختارت له الجنرال الكونت تيراوشى الحاكم العام لكوريا الذى بادر إلى حل البرلمان المعادى له ، وأجرى انتخابات ظفر فيها حزب السيوكاى المؤيد للحكومة بالأغلبية . وكانت من بين المشاكل الجوهرية التى واجهت الحكومة موضوع مستوى الأسعار التى تضاعفت تقريبا بعد نشوب الحرب ، وقد ارتفعت الأجور أيضاً ولكن ارتفاعها لم يكن متمشيا مع نسبة ازدياد الأسعار ، مما أدى إلى تضاؤل الأجور الحقيقية . وفى شهر أغسطس سنة ١٩١٨ ثار بعض نســـاء صيادي الأسماك فى قرية توياما احتجاجا على

ارتفاع سعر الأرز ، ولم تلبث هذه الحركة أن انتشرت فى مختلف أنحاء البلاد فاضطرت السلطات إلى الاستعانة بالجيش لتهدئة الحالة ، واستقال تيروشى فى شهر سبتمبر ، وعندئذ وقع اختيار هيئة الساسة الكبار على هارا تاكاشى وهو الرجل الذى سلم له سايونجى زعامة حزب السيوكاى فى عام ١٩١٣ ، وكان هارا أول رئيس وزارة لا يحمل لقبا من ألقاب النبلاء ، وأول من يخرج من صفوف مجلس النواب ليتولى هذا المنصب ، ويمكن تلخيص برنامج هارا فى هذه العبارة : توسيع نطاق التعلم والمواصلات والصناعة والتسلح . وقد ظل على علاقات طيبة مع هيئة كبار الساسة ومجلس الأعيان ، كما كانت صلته بالبيروقراطيين حسنة ، ولا عجب فقد كان بعض أعضاء وزارته من قدماء البيروقراطيين ، وقد جنبته أغلبيته المنظمة خير تنظيم فى مجلس النواب كل المتاعب فى المجلس ، ولكنه مع هذا لم يبذل جهداً فى سبيل النهوض بالحكم البرلمانى ، فكان يتخذ قراراته بمشاورة السلطات فى خارج نطاق الحزب ثم يبلغ الحزب بما يجب أن يفعله . وكانت وزارته تؤدى عملها بيسر وسهولة عندما أصابته مدية أبله مغمور فسقط قتيلا فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وخلفه فى رياسة الوزارة تاكاهاشى كوريكيو وزير المالية ، ولكنه لم يتمكن من جمع طوائف حزبه والتأليف بينها وأخيراً استقال فى شهر يونيه سنة ١٩٢٢ .

حملة سيبيريا :

قرر الحلفاء الغربيون فى شهر يولية سنة ١٩١٨ إرسال قوات إلى سيبيريا ، ولم يكن الدافع لهذا القرار مجرد الرغبة فى إنقاذ القوات التشيكية المحصورة هناك وإنشاء جبهة قتال شرقية ، وإنما دفعهم إلى اتخاذه أيضاً الخوف من أن تنفرد اليابان بالعمل ، إذ كانت قد أرسلت فعلا فى شهر إبريل من ذلك العام قوة بحرية نزلت فى فلاديفوستك واحتلتها ، وكان الزعماء العسكريون اليابانيون يرون فى حالة الفوضى الداخلية فى روسيا فرصة لا تعوض لاحتلال سيبيريا الشرقية ، أو على الأقل إقامة دولة صديقة فيها تكون بمثابة حاجز بينها وبين روسيا . ولكن هذا النوع من التفكير قوبل بمعارضة كبيرة فى دوائر الحكومة ، حتى تيروشى نفسه لم يكن واثقا بحكمة هذه الخطوة ، ولكن الجيش كان مصرا على رأيه . وعندما نزلت حملة الحلفاء أرسلت اليابان ٧٥ ألف جندى أى ما يعادل

ثلاثة أمثال عدد جنود حملة الحلفاء بأسرها ، وعندما انسحبت قوات هذه الحملة الغربية فى عام ١٩٢٠ بقى الجيش اليابانى ، وفى ذلك العام استغل اليابانيون حادث قتل بعض الرعايا اليابانيين فى بلدة نيكولايفسك فى سيبيريا واتخذوه ذريعة لاحتلال سخالين الروسية ، ولكن النفقات الباهظة لهذه العملية وقلة النتائج المرجوة منها أدت فى ذلك الوقت إلى تذمر شعبى كبير من هذه المغامرة ومع هذا بقيت القوات اليابانية فى سيبيريا حتى جاء وقت انعقاد مؤتمر وشنطن .

اليابانيون فى فرساى :

حاول اليابانيون خلال الحرب العالمية الأولى أن يضمنوا مغانمهم فى الصين بالتفاهم مع الدول الأخرى ، ففى شهر يولية سنة ١٩١٦ عقد حلف دفاعى بين روسيا واليابان مدته خمسة أعوام ، وكان الغرض منه حماية مصالح الدولتين فى الصين ، وفى أوائل عام ١٩١٧ عقدت اليابان معاهدات سرية مع روسيا وانجلترا وإيطاليا وفرنسا اعترفت فيها هذه الدول بحق اليابان فى شانتونج والجزر الألمانية فى المحيط الهادى الواقعة شمال خط الاستواء . والظاهر أن أمريكا أيضاً أبدت موافقتها فى المذكرات التى تبودلت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١١ بين لا نسنج وإيشى ، وكان اهتمام الوفد اليابانى فى فرساى منحصراً فى شانتونج وجزر المحيط الهادى ، ولكنه اهتم أيضا بالحصول على بيان المساواة العنصرية . ولهذا اقترح أن يتضمن ميثاق عصبة الأمم مادة تنص على هذه المساواة ، ولكن اعتراض استراليا وخوف ولسن من استثارة الرأى العام فى ولايات أمريكا على ساحل المحيط الهادى أديا إلى رفض الاقتراح ، وأسندت إلى اليابان مهمة الانتداب على جزر المحيط الهادى باعتبار أنها تتفق وطبيعة الأشياء ، ولكن معارضة مندوبى الصين أثارت ضجة كبيرة حول مسألة نقل حقوق ألمانيا فى شانتونج إلى اليابان ، ولكن اليابان حصلت فى النهاية على ما أرادت ، لأن ولسن — وهو المندوب المهم الوحيد الذى عارض فى هذا النقل — اضطر إلى التساهل لكى يمنع اليابانيين من الانسحاب من عصبة الأمم كما فعل الايطاليون ، وأخيراً أصبحت اليابان واحدة من الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس العصبة ، وبهذا اعترف رسميا بأنها إحدى الدول العالمية .

مؤتمر وشنطن :

كانت اليابان وإنجلترا والولايات المتحدة عام ١٩٢٠ فى سباق كبير للتسلح البحرى ، مما أدى إلى رواج الإشاعات عن قرب وقوع الحرب بين اليابان وأمريكا وهو أمر أقلق أقطارا كاستراليا وكندا لأنهما لم تريدا التورط فى حرب مع الولايات المتحدة يجرهما إليها تنفيذ التحالف اليابانى الإنجليزى ، كما أثار حركة تذمر بين دافعى الضرائب بسبب فداحة التسلح ، وهكذا اضطرت الدول البحرية أخيرا أمام هذا الضغط إلى عقد مؤتمر فى وشنطن للنظر فى تحديد التسليح . وبدأ المؤتمر جلساته فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ ، ولما كان القلق السائد فى المحيط الهادى أهم بواعث الخوف من الحرب فقد أصبح هذا المؤتمر البحرى فى الواقع مؤتمرا للشرق الأقصى . وقد أسفر عن ثلاث معاهدات هامة ، ففى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ وقعت فرنسا وإنجلترا واليابان والولايات المتحدة ميثاق الدول الأربع الذى نص على المحافظة على « الحالة الراهنة » فى المحيط الهادى ، وأدى هذا الميثاق إلى إنهاء الحلف اليابانى الإنجليزى ، وفى ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ عقدت معاهدة الدول البحرية الخمس ، وقضت بإنقاص حمولة الأساطيل سفنا يبلغ مجموعها بضع مئات الألوف من الأطنان ، وأن تكون نسبة الأساطيل بين الولايات المتحدة وإنجلترا واليابان كنسبة ٥ : ٥ : ٣ ، وأن لا يزيد الحد الأقصى للسفن الحربية الكبيرة على ٣٥ ألف طن ، وحاملات الطائرات على ٢٧ ألف طن ، وأعلنت هدنة بحرية مدتها عشرة أعوام ، وحددت حمولة مجموع السفن الحربية الكبرى ، كما نصت على المحافظة على « الحالة الراهنة » فى الاستحكامات الممتدة بين هاواى وسنغافورة تقريبا . وكانت هذه المعاهدة مفيدة لليابان ، لأنها جعلت من الأسطول اليابانى قوة لا يمكن أن يتحداها فى المياه الآسيوية أى من الأسطولين الإنجليزى أو الامريكى بمفرده ، وأنقذتها أيضا من الخراب المالى بسبب التسابق فى التسلح البحرى .

أما المعاهدة الثالثة فهى ميثاق الدول التسع التى وقعت فى ٦ فبراير ١٩٢٢ ، وكان الغرض منها احترام ومراعاة سلامة أراضى الجمهورية الصينية واستقلالها السياسى والإدارى . وبينما كان المؤتمر الذى تمخضت عنه هذه المعاهدة منعقدا

دارت محادثات بين وفدى اليابان والصين حول مسألة شانتونج وانتهت بموافقة اليابان على إعادة الأراضى المستأجرة وسحب قواتها فى غضون ستة أشهر ، وأعيدت سكة حديد تسينجتاو — تسينان إلى الصين : على أن تدفع الصين قيمتها وتشترك اليابان فى إدارتها إلى أن يتم دفع القيمة . وأعلنت اليابان أيضا فى مؤتمر وشنطن أنها ستنسحب من سيبيريا بأسرع ما يمكن ، وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ جلت آخر القوات اليابانية عن الولاية الساحلية ، ولكنها استمرت فى احتلال شمال سخالين .

الفصل الثالث

الفترة بين مؤتمر وشنطن ويوم النصر على اليابان

عود إلى الوزارات غير الحزبية :

عندما سقطت وزارة حزب سيوكاى التى كان يرأسها تاكاهاشى فى شهر يونية سنة ١٩٢٢ ، لم تعرض هيئة كبار الساسة رياسة الوزارة على كاتو كومى زعيم حزب المعارضة «كنسيكاى» ، وإنما لجأت إلى الأميرال كاتو توموسابورو الذى كان وزيرا للبحرية فى وزارة تاكاهاشى ، ولم يلبث حزب سيوكاى أن بادر إلى التعهد بتأييده لكى يتجنب قيام وزارة من حزب كنسيكاى . وليس من شك فى أن السبب فى اختيار الأميرال كاتو لرياسة الوزارة هو أن هيئة كبار الساسة شعرت أنه لا يمكن لغير زعيم عسكرى موطد النفوذ أن ينفذ برنامج نزع التسلح البحرى وسحب الجيوش من سيبيريا ، وقد توفى الأميرال كاتو فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٣ ولم تكن وزارته تضم أعضاء من الأحزاب . وعادت هيئة كبار الساسة إلى اختيار رئيس وزراء غير حزبى وهو الأميرال ياماموتو جومبى الذى عاد لتأليف وزارته الثانية ، ودعا للانضمام إليها زعماء الأحزاب الثلاثة وهم تاكاهاشى (حزب سيوكاى) ، وكاتو (كنسيكاى) ، وإينوكاى تسويوشى (نادى كاكوشين) . ولكن لم يقبل منهم الانضمام إلى الوزارة غير إينوكاى ، ولهذا اعتبر خائنا للحركة الحزبية ، ولم تبق الوزارة فى الحكم إلا إلى شهر ديسمبر ١٩٢٣ حينما استقالت بسبب المحاولة التى دبرت لاغتيال الأمير هيروهيتو ولى العهد .

وعادت هيئة كبار الساسة التى كانت حينئذ تضم ماتسوكاتا ، وسايونجى فقط إلى رفض قيام وزارة حزبية ، وأوصت فى هذه المرة باختيار الكونت كيورا كيجو وهو من البيروقراطيين ، وأصبح عضوا فى مجلس الأعيان ، وقد اختار وزراءه من أعضاء مجلس الأعيان وأكثرهم من زملائه البيروقراطيين السابقين ،

ولم يلبث زعماء الأحزاب الثلاثة تاكاهاشى ، وكاتو ، وإينو كاى ، أن قرروا تنظيم حركة ائتلافية لإرغام الهيئة على العودة إلى اختيار وزارات حزبية ،وقدانضم إليهم فى هذه الحركة الصحفيون فى طوكيو ، ولكن أكثر من نصف أعضاء البرلمان من حزب سيوكاى انسحبوا وتولوا تأليف حزب جديد أطلقوا عليه « سيوهو نتو » الذى أيد كيورا ، ولما لم تكن الحكومة عندئذ حائزة للأغلبية بادرت إلى حل البرلمان ، وأجرت انتخابات فى شهر مايو سنة ١٩٢٤ ، وقد ظفرت فيها الحركة الائتلافية بأغلبية ساحقة ، فاستقال كيورا ، وتأثر سايونجى — وهو العضو الوحيد الذى بقى على قيد الحياة من هيئة كبار الساسة — بالتأييد الشعبى الكبير الذى كان يتمتع به كاتوكومى ، فطلب إليه أن يصبح رئيسا للوزارة فعمل عـــلى تأليف وزارة ائتلافية فى ١١ يونية سنة ١٩٢٤ ضمت الأحزاب الثلاثة .

اضطرابات اجتماعية :

كان للدعاية المبثوثة لمبادىء الديموقراطية باعتبارها نظاما للحكم إبان الحرب العالمية الأولى بعض الأثر فى اليابان ، وأضيف إلى هـذا أثر الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ ، وتمخض عن هذا قيام حركة شعبية تنادى بالانتخابات العامة وإقامة ديموقراطية برلمانية صحيحة . وكان زعماء هذه الحركة من أساتذة الجامعات من أمثال الأستاذ يوشينو ساكوزو الأستاذ فى جامعة طوكيو الامبراطورية ، وكان من أثر نفوذهم أن بدأ الطلاب بتنظيم أنفسهم فى أندية وجمعيات تأسست للبحث فى المسائل السياسية والاجتماعية ، وفى عام ١٩١٨ نظم يوشينو هيئة ريعيكاى وهى هيئة كرست جهودها لنشر المبادىء الديموقراطية ، وما أن حل عام ١٩٢٤ حتى اتحدت هيئات الطلبة وكونت الاتحاد القومى لجمعيات دراسات العلوم الاجتماعية . واتجهت الصحف أيضا وجهة الحرية ، وأصبحت المجلات كمجلة « شوكورون » والصحف كصحيفة « طوكيو أساهى » أدوات لنشر هذه المبادىء الجديدة ، وقد كان الجو الذى تهيأ بفضل هذا النشاط عاملا كبيراً فى نجاح حركة الأحزاب فى عام ١٩٣٤ .

وعندما اقتربت الحرب من نهايتها أخذت الحركة العمالية فى الظهور كما برزت الحركة النقابية . وقد سبق أن بذلت جهود فى العشر السنوات التى بدأت بعام ١٨٩٠ لتأليف نقابات عمال ولكنها باءت بالفشل . وجاء قانون صيانة السلام فى عام ١٩٠٠ متضمنا من القيود على الحركة العمالية ما جعل من المتعذر على هيئات العمال أن تقوم لها قائمة . ولكن سوزوكى بونجى أنشأ فى عام ١٩١٢ ما أطلق عليه « يوايكاى » وهى عبارة عن هيئة خيرية عمالية قامت على أساس مبدأ التعاون بين رأس المال والعمال . وتمخضت الصعاب الاقتصادية فى عام ١٩١١ — ١٩١٩ عن تأليف بعض النقابات ، وفى عام ١٩٢١ عمد سوزوكى إلى تحويل هيئته « يوايكاى » إلى الاتحاد اليابانى لنقابات العمال ، وأخذت الهيئات العمالية تزداد عددا حتى وصلت فى عام ١٩٢٧ إلى ما يزيد على خمسمائة هيئة بلغ عدد أعضائها أكثر من ثلثمائة ألف ، ولكن هؤلاء الأعضاء كانوا يؤلفون نسبة لا تزيد على ١٥ فى المائة من عمال المصانع فى اليابان ، وكان من الصعب تنظيمهم لأنهم كانوا يتألفون من عدد كبير جداً من الفتيات اللواتى يعملن مؤقتاً . وكان أول عمل عنيف قام به العمال ذلك الإضراب الذى نظمه عمال أحواض « كاواساكى » لبناء السفن فى شهر يولية سنة ١٩٢١ حين قام نحو ثلاثين ألف عامل بمظاهرة طافت شوارع كوبى .

ولم تبد الحكومة حتى عام ١٩٢٠ أى اهتمام بحماية العمال ، وقد صدر فى عام ١٩٠٥ قانون للتعدين وفى ١٩١١ قانون للمصانع ، ولكن تنفيذهما تأخر إلى عام ١٩١٦ للسماح لأصحاب العمل بتنظيم أمورهم ، ولم يطبق القانونان إلا على المؤسسات التى تستخدم ١٥ عاملا أو أكثر ، ونصا على أن يكون عدد ساعات العمل للنساء والأطفال دون الخامسة عشرة ١١ ساعة فى اليوم ، واشترطا ألا يقل سن التوظيف عن ١٢ عاما . وفى عام ١٩٢١ أنشىء مكتب اجتماعى فى وزارة الداخلية لرعاية شئون العمال ، وفى العام التالى له صدر قانون التأمين الصحى وفى عام ١٩٢٣ عدل قانون المصانع ، وانخفض عدد ساعات العمل للنساء والأطفال إلى عشر ساعات فى اليوم ، واشترط أن لا تقل سن الخدمة عن ١٤ عاما ، ولكن القانون لم ينفذ إلا فى عام ١٩٢٦ وكان تطبيقه على أكثر صناعات النسيج فى عام ١٩٣١ . وقد صدر فى عام ١٩٢٩ أمر بمنع النساء والأطفال من العمل بعد الساعة الحادية عشرة مساء . أما التشريع الوحيد لتحديد ساعات

العمل المذكور فلم يصدر إلا فى عام ١٩٣٠ — ١٩٣٢ عندما حدد الحد الأعلى لساعات العمل بعشر ساعات لعمال المناجم والبناء والمواصلات والنقل .

الحركة السياسية اليسارية :

تألف حزب اشتراكى شرقى فى عام ١٨٨٢ وكان يضم فى الواقع فريقا من المشتغلين بالزراعة ، ولكن الحكومة بادرت إلى حله . أما الحركة اليسارية الأصيلة فقد ظهرت فعلا فى عام ١٨٩٨ عندما تولى فريق صغير تنظيم جمعية لدراسة الاشتراكية ، وقد اتسعت هذه الجمعية وتألف منها فى عام ١٩٠١ الحزب الاشتراكى الديموقراطى ، ولكن الحكومة لم تلبث أن حلته فى اليوم الذى تأسس فيه ، وبذلت بعض محاولات أخرى لتأسيس حزب اشتراكى ولكنها باءت جميعها بالفشل . وقد حدث انقسام داخل الحركة بين الداعين إلى التمسك بالأصول البرلمانية ، وبين المنادين بالعنف ، وكانت الحكومة تبذل كل جهد القضاء على هذه الحركة فاعتقلت فى صيف عام ١٩١٠ كوتوكو دنجيرو وآخرين كانوا يتآمرون على قتل الامبراطور ميجى ، وبعد محاكمة سرية سريعة نفذ حكم الإعدام فى كوتوكو وأحد عشر متهما آخرين ، وكانت الصدمة العنيفة التى أصيب بها الشعب لبشاعة الجريمة التى وجهت إلى هؤلاء المتهمين عاملا قويا فى اختفاء الحركة الاشتراكية .

ولكن غليان الفكر خلال الحرب أدى إلى عودة التفكير فى الاشتراكية ، ولم يلبث أن ظهر إلى الوجود فى عام ١٩٢٠ اتحاد النقابات الاشتراكى اليابانى ، ولكنه حل على الفور ، ولم يفت هذا فى عضد بعض المثقفين وزعماء نقابات العمال وزعماء المزارعين فواصلوا محاولاتهم لتنظيم أنفسهم تنظيما سياسيا . وقد ازدادت هذه الجهود بعد الموافقة على منح حق الانتخاب العام للرجال فى عام ١٩٢٥ ، فتألف فى شهر ديسمبر من ذلك العام حزب المزارعين والعمال ولكن لم تكد تمضى ثلاث ساعات على تأليفه حتى أصدرت الحكومة أمراً بحله بدعوى أنه هيئة خاضعة للشيوعيين . وتألفت أحزاب أخرى بعد ذلك فى خلال العقد الثالث من القرن الحالى ولم تعترض الحكومة عليها ، ولكن هذه الأحزاب تبددت شيعا لانقسام أعضائها واختلافهم فى الرأى ، وتمكنت أحزاب الطبقة العاملة من الظفر بثمانية مقاعد فى انتخابات عام ١٩٣٠ . وفى عام ١٩٣٢ اتحد

الاشتراكيون من معتدلين ومحافظين فى حزب واحد أطلق عليه حزب الشعب الاشتراكى . وتمكنوا بعد ذلك من الظفر بمكاسب كبيرة فى الانتخابات .

وزارات حزب كنسيكاى :

يرجع لوزارة كاتو الائتلافية الفضل فى موافقة البرلمان على بعض التدابير الهامة ، ففى شهر مارس سنة ١٩٢٥ تمت الموافقة على مشروع قانون بمنح الرجال حق الانتخاب وهو قانون يسمح لكل يابانى يزيد عمره على الخامسة والعشرين بالانتخاب . وهكذا ازداد عدد الناخبين من ثلاثة ملايين إلى أكثر من ١٢ مليونا ولكن البرلمان ذاته أقر قانون سياسة السلام لمنع اتساع مدى الانتخابات إلى الحد الذى يثير الغضب والاضطراب ، وهو قانون يحرم الدعوة إلى تغيير الكيان السياسى للبلاد أو إلغاء الملكية الخاصة ، وكل مخالفة لهذا تعرض المخالف لعقوبة السجن لفترة تمتد إلى عشرة أعوام . وكانت سياسة الوزارة ترمى أيضا إلى تخفيض النفقات العسكرية ، فتمكنت بالتعاون مع أوجاكى وزير الحربية من إلغاء أربع فرق من الجيش ، ولكن هذا لم يتم بغير ثمن وإنما كان فى مقابل إدخال نظام التدريب العسكرى فى الجامعات والمدارس الثانوية . وقد استخدمت الأموال التى توفرت من جراء تخفيض قوة الجيش فى الإنفاق على تجديد مهمات الجيش وجعلها مهمات حديثة .

واتخذ شيديهارا كيجورو وزير الخارجية فى وزارة كاتو سياسة التراضى حيال الصين فحاول علاج الأثر السىء الذى نشأ عن مسألة شانتونج والواحد والعشرين مطلبا ، ولم يكن فى نيته التسليم بأى حق من حقوق اليابان فى جنوب منشوريا . ولكنه شعر بأنه ينبغى لليابان أن تتعلم فى معالجة الصين ، كيف تكيف سياستها وتقيم علاقات ودية تسمح لليابان بالتوسع فى نشاطها التجارى ، ولهذا تجنب استخدام القوة فى الصين وإنما حاول على الدوام تسوية الحوادث التى تقع بالمفاوضات ، وأقام أيضا علاقات عادية مع روسيا ، وقد نصت المعاهدة التى عقدت بين روسيا واليابان فى عام ١٩٢٥ على قبول روسيا معاهدة بورتسموث ، ومنح اليابانيين حقوق الصيد وتعديل الديون القيصرية ، ووافقت اليابان على الانسحاب من شمال سخالين وحصلت نظير هذا على امتيازات فى استغلال الزيت

والفحم والخشب وتعهدت الاثنتان بالامتناع عن الاشتراك فى أى دعاية تهدد بالخطر أمن إحداهما أو نظامها الداخلى .

وكان كاتو وحزبه (كنسيكاى) حريصين على تخفيض نفقات الحكومة وموازنة الميزانية ، ولكن حزب السيوكاى خيب أملهما فى هذه الناحية ، فاضطر إلى تعديل وزارته فى شهر أغسطس ١٩٢٥ فأصبحت تتألف من حزب الكنسيكاى وحده . ولكن كاتو توفى فجأة بعد بضعة أشهر ، وحل محله فى زعامة الحزب ورياسة الوزارة واكاتسوكى ريجيرو وزير الداخلية ، وعمد الكنسيكاى إلى السيطرة على مجلس النواب بالدخول فى تحالف مع حزب سيوى هونتو ، ثم وقعت فى ربيع عام ١٩٢٧ أزمة اقتصادية خطيرة حاولت الوزارة معالجتها بمرسوم طوارىء يسمح لبنك اليابان بتقديم قروض تبلغ ٢٠٠ مليون ين ، ولكن المجلس الخاص رفض الموافقة على هذا الإجراء فاضطر واكاتسوكى إلى الاستقالة ، وعندئذ طلب إلى الجنرال البارون تانا كاجيشى زعيم حرب السيوكاى تولى رياسة الوزارة وكان قد اعتزل الخدمة فى الجيش وأصبح سياسيا .

الأزمة الاقتصادية فى عام ١٩٢٧ :

انتهى فى شهر مارس سنة ١٩٢٠ الرواج الاقتصادى الذى نشأ نتيجة للحرب وما أعقبها من حركة تعمير ، وأخذت الأسعار تتدهور ، فتدخلت الحكومة وصرحت لبنك اليابان بعقد قروض كثيرة ، وبهذا تمكنت من وقف تيار التدهور . وقد فعلت الحكومة هذا لأن الأموال والموارد التى يعتمد عليها نظام البنوك التجارى محتبسة معقودة لشركات مختلفة ، فلو هبطت المواد التى تتعامل فيها هذه الشركات هبوطا كبيرا ، لتعرض نظام استيفاء الديون المصرفية للخطر ، وكانت الحكومة تأمل أن يصبح فى الإمكان إذا اتسع لها الوقت أن تسوى هذه الديوان شيئا فشيئا وبذلك تتجنب الأزمة . وكان من نتيجة هذه السياسة أن ظلت الأسعار اليابانية فى مستوى أعلى من مثيلاتها فى سائر أنحاء العالم ، ولهذا أخذت الصادرات تتضاءل بينما ارتفعت الواردات ، وبدأت اليابان تشعر بصعاب كبيرة فى موازنة حساباتها الأجنبية . ومما زاد فى تعقيد الأمور وقوع الزلزال الرهيب فى عام ١٩٢٣ الذى تحتم معه صرف قروض جديدة فازدادت الأسعار ارتفاعا ،

وكان برنامج الانكماش الذى التزمته وزارتا كاتو ووا كانسوكى يرمى إلى خفض الأسعار لكى يتسنى زيادة تجارة الصادرات وموازنة التجارة الخارجية ، وقد جرت مباحثات فى البرلمان خلال ربيع عام ١٩٢٧ حول المشروعات المالية للحكومة بينت للشعب أن جزءا كبيرا من أموال بنك فرموزا محتجز فى ديون لا قيمة لها ، فبادر الأفراد إلى سحب أموالهم منه ، وسرعان ما امتدت هذه الحركة إلى البنوك الأخرى ، ورأت وزارة وا كانسوكى وقف هذا الاتجاه الخطير فتقدمت بمرسوم الطوارىء السابق الذكر وهو المرسوم الذى يصرح لبنك اليابان بتقديم قروض تبلغ مائتى مليون ين ، ولكن رفض المجلس الخاص لهذا المرسوم أدى إلى إغلاق بنك فرموزا و ٣٥ بنكا أخرى ، فأعلنت حكومة تانا كا أمرا بتأجيل دفع الديون ، وأصدرت بموافقة المجلس الخاص مرسوما للطوارىء يرخص لبنك اليابان تقديم قروض بسبعمائة مليون ين إلى البنوك .

وكان لهذه الأزمة المالية بعض النتائج الهامة منها أولا تصفية عدد كبير من الشركات التى لم تكن قائمة عـلى أساس سليم وتحسين مركز الصناعة اليابانية فى مجال المنافسة ، وثانيا زادت من سيطرة مجموعة زايباستو على الاقتصاد اليابانى ، ولم تكن بنوك هذه المجموعة قد تأثرت بالأزمة ولهذا ازداد الإقبال على إيداع الأموال فيها مما عزز موارد رؤوس أموالها ، وأفادت هذه المجموعة من فشل الشركات وتدهورها فانتهزت هذه الفرصة واشترت عدة مصانع لتحكم بذلك حلقات امبراطوريتها الصناعية .

وزارة تاناكا :

المعروف أن تانا كا جاء إلى حزب السيوكاى من الجيش ورغم هذا فقد ألف وزارة كان جميع أعضائها من الأحزاب فيما عدا وزارتى الحربية والبحرية فكان هذا أكثر مما ذهبت إليه الوزارات الحزبية الأخرى . وقد سارت على عكس السياسة المالية التى انتهجتها الوزارة التى سبقتها واتخذت مبدأ التوسع فى ميزانيتها وزيادة المنصرف على الإيرادات ، ولعل أهم ناحية بارزة فى السياسة الداخلية التى اتبعها تانا كا هى إخلاصه فى محاولة القضاء على الأفكار المتطرفة وبخاصة الشيوعية .

وقد تأسس الحزب الشيوعى اليابانى فى طوكيو يوم ٥ يولية سنة ١٩٢٢ ، وما أن عرف البوليس بوجوده حتى قام بحملات اعتقال واسعة ، وكان من نتيجة محاولة اغتيال هيرو هيتو فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٣ أن اشتدت هذه الحملات ، ولم يكد يحل عام ١٩٢٤ حتى كان جميع أعضاء الحزب فى السجون ولم ينج منهم غير عدد ضئيل ، غير أنه تسلل من روسيا بعض زعماء جدد أخذوا يعملون بحرص وحذر فى تكوين الحزب من جديد ، وظل عدد الأعضاء يزداد وينمو حتى بلغ حدا كبيرا فى عام ١٩٢٧ ، ولكن حكومة تاناكا شنت فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٧ غارات واسعة النطاق شملت جميع ربوع البلاد واعتقلت نحو ١٥٠٠ متهم بالشيوعية ، وقامت بهجوم آخر فى شهر إبريل من العالم التالى اعتقلت فيه ألفا آخرين . وواصلت الوزارات الأخرى التى جاءت بعد ذلك حركة مطاردة الشيوعيين حتى لم يصبح فى اليابان فى عام ١٩٣٥ أى نشاط شيوعى منظم . وبهذه المناسبة أصدرت حكومة تاناكا مرسوما تشدد به عقوبة مخالفة بعض مواد قانون صيانة السلام لعام ١٩٢٥ ، فبعد أن كانت أقصى عقوبة عشرة أعوام أصبحت الإعدام ، وفى شهر إبريل سنة ١٩٢٨ منعت الحكومة أيضا قيام جمعيات طلبة لدراسة « العلوم الاجتماعية » وكانت حماستها فى قمع الحركات المتطرفة مثلا احتذته سائر الوزارات الحزبية التى جاءت بعدها . فلم يحدث أى تراخ من جانب البوليس فى مراقبة كل وسائل النشر والضرب على أيدى القائمين بها .

وقرر تاناكا الذى كان يتولى وزارة الخارجية إلى جانب الرياسة انتهاج سياسة حيال الصين أشد من السياسة التى اتبعها شيد هارا (انظر الملحق رقم ٩) ، فلم يكد يمضى زمن على تسلم وزارته الحكم حتى أرسلت القوات إلى شانتونج بدعوى أن القلاقل التى أثارتها حركة الكومنتانج فى الشمال كانت تهدد بالخطر أرواح اليابانيين وممتلكاتهم فى هذه المنطقة ، وقد انسحبت هذه القوات عندما قرر شانج كاى شك وقف العمليات الحربية ، ولكن عندما تحرك شانج كاى شك من جديد صوب الشمال أرسلت القوات اليابانية على عجل إلى مدينة تسينان فى شانتونج ، ولم يلبث القتال أن نشب فى شهر مايو سنة ١٩٢٨ بين اليابانيين وقوات الكومنتانج ، واستولى اليابانيون على المدينة ولم ينسحبوا من المقاطعة إلا عندما وافق الصينيون على تقديم الاعتذار ودفع التعويض ، وترتب على

هذا الحادث اشتعال شعور العداء لليابانيين ، وحدث حوالى ذلك الوقت أن قام بعض ضباط الجيش اليابانى باغتيال شانج تسولين زعيم المحاربين فى منشوريا .. وحاولوا بذلك إثارة ذريعة يحتلون بها منشوريا ، وكانت لهذا الحادث نتيجتان : الأولى حدوث تقارب بين شانج هسوليانج وريث شانج تسولين وبين الكومنتانج مما هدد مركز اليابان فى منشوريا بالخطر ، والنتيجة الثانية اضطرار تاناكا إلى الاستقالة فى شهر يولية سنة ١٩٢٩ .

وزارتا هاماجوشى ووا كاتسوكى :

على أثر سقوط وزارة وا كاتسوكى فى عام ١٩٢٧ ، اندمج حزب كنسيكاى وسيوى هونتو فى حزب واحد أطلق عليه منسيتو ، وتولى رئيسه هاماجوشى يوكو رياسة الوزارة وعاد شيدهارا إلى منصب وزير الخارجية ، وانتهجت اليابان مرة أخرى سياسة التوفيق مع الصين ، ولم تكن اليابان حتى عام ١٩٢٩ قد سدت الثغرة بين وارداتها وصادراتها ، واتبعت وزارة هاماجوشى سياسة الاقتصاد فى نفقات الحكومة لكى تخفض الأسعار إلى الحد الذى يزيد فى قدرة اليابان على المنافسة فى الأسواق العالمية ، وقامت أيضا بحملة شديدة لتشجيع الأفراد على تخفيض الاستهلاك وزيادة استخدام المنتجات المحلية ، ثم أعدت حركة لتنظيم الصناعة وخفض نفقاتها وأسعار التصدير .

ولما كان من الصعب تخفيض الميزانية بغير تخفيض التسلح ، قررت وزارة هاماجوشى دخول مؤتمر لندن البحرى فى عام ١٩٣٠ الذى انتهى بمعاهدة نصت على أن تطبق النسبة التى قررها مؤتمر وشنطن بشأن السفن الحربية الكبرى على الطرادات وسائر السفن الحربية الصغيرة . ولكن البحرية اليابانية لم يرضها هذا القرار ، وظهرت انقسامات علنية فى طوكيو ، ولكن هاماجوشى حصل أخيرا على موافقة البحرية وإن اضطر فى مقابل ذلك إلى منح رئيس هيئة أركان حرب البحرية حق الاعتراض على أية اتفاقات تجرى فى المستقبل ، وعلاوة على هذا فإن أغلب المال الذى توفر بمقتضى هذه المعاهدة كان يتعين تقديمه للبحرية لتوسيع قوتها الجوية وسائر الوحدات التى لم تحددها المعاهدة . وقد أدى كل هذا إلى اشتداد الشعور المناهض للحكومة فى الأوساط المتطرفة فى وطنيتها ، وبلغ

حدا دفع شابا متعصبا إلى إطلاق النار على هاماجوشى فى ١٤ نوفبر سنة ١٩٣٠ .
وكان البرنامج الاقتصادى سببا آخر فى أن هاماجوشى أصبح غير محبوب من الشعب ، إذ لم يكد هذا البرنامج يوضع موضع التنفيذ حتى حدث الكساد العالمى فى عام ١٩٢٩ ، فهبطت صادرات اليابان فى عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ إلى أكثر من ٣٠ فى المائة ، وتدهورت الأحوال الصناعية ، وقد تحملت وزارة حزب منسيتو قدرا كبيرا من اللوم على هذه المتاعب ، وتعرضت للحملات . وقد ظل هاماجوشى على قيد الحياة إلى أغسطس سنة ١٩٣١ بعد أن اعتزل الحكم فى شهر إبريل من تلك السنة وخلفه فى المنصب وا كاتسوكى ريجيرو الذى احتفظ بجميع أعضاء الوزارة تقريبا ممن كانوا فى الوزارة السابقة وانتهج السياسة ذاتها .

نمو الوطنية المتطرفة :

ازداد عدد معتنقى فكرة الوطنية المتطرفة فى الحقبة الثالثة من هذا القرن حتى كاد يعادل تقريبا عدد الأحرار ، واشتد نشاطهم كوملائهم الأحرار ، وقد سبق أن ألف أوكاواشومى فى سنة ١٩١٨ حزب الروسوكاى لمحاربة نفوذ يوشينوسا كوزو ، وفى سنة ١٩١٩ تألفت جمعية داى نيهون كوكوسيوكاى (أى الجمعية الوطنية لليابان العظمى) برعاية شخصيات تعد من أكبر الشخصيات فى البلاد واشتد الإقبال على الانضمام إليها حتى أصبح عدد أعضائها مليونا . وفى عام ١٩٢٤ تولى البارون هيرانوما كيشيرو تأليف جمعية كوكوهونشا (أى جمعية الأساس الوطنى) وهى هيئة كرست جهودها لحماية نظام الحكم الوطنى ، وكان هيرانوما من البيروقراطيين السابقين ، وأصبح نائب رئيس المجلس الخاص ثم رئيسه ، كما تولى رياسة الوزارة ، وانتمى إلى عضوية هذه الجمعية أكثر الشخصيات البارزة فى الميدان السياسى وقواد البحرية والجيش وكبار رجال الأعمال . وقد أصبحت جمعيات الشبان وجمعيات الشابات التى انتشرت فى ذلك العهد حتى وصلت إلى كل قرية تقريبا ، أداة قوة لبث المبادىء الوطنية ، وهى مهمة كانت جمعية الحرس الإمبراطورى الاحتياطى تؤديها منذ زمن طويل . وعندما اشتد الكساد الذى بدأ فى عام ١٩٢٩ وأخذ يعض بنابه فى الريف وهبط سعر الأرز وكسد سوق الحرير الخام ، بدأت مئات من جماعات الوطنيين تظهر فى القرى . وبرغم كثرة أوجه الاختلاف بين هذه الجماعات ، فإنها كانت

تشترك فى بعض السمات ؛ فهى تسعى لمناهضة الحكومات الحزبية والرأسمالية ، وتبدى استعدادها لاستخدام العنف .

ولما كان أغلب مجندى الجيش من القرى ، فإن الاضطراب أخذ يسرى إلى الجيش . وفى نهاية الحقبة الثالثة من هذا القرن ، كان أكثر صغار ضباط الجيش من أسر الطبقة الوسطى فى القرى أو البلدان الريفية الصغيرة ، فلا عجب إذا أظهروا العطف على الشكاوى الصادرة عن هذه الأوساط . وقد قام بين هؤلاء الضباط الصغار بعض جمعيات صغيرة ، ولعل خير مثال لها السا كورا كاى (أى جمعية الكرز) التى تأسست بين ضباط الميدان فى طوكيو خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ . ودبرت هذه الجمعية مؤامرة فى شهر مارس ١٩٣١ لإقامة ديكتاتورية عسكرية ولم توضع موضع التنفيذ ، لأن كبار القواد رفضوا القيام بالأدوار التى خصصت لهم . ودبر فريق آخر من الضباط والمدنيين مؤامرة لاغتيال جميع أعضاء الوزراء وتولى السيطرة على الحكومة ، ولكن المؤامرة اكتشفت بمحض الصدفة واعتقل زعماؤها فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣١ أى قبل الموعد المحدد لتنفيذها بثمانية أيام .

حادث منشوريا :

بلغ التوتر بين الصين واليابان بشأن منشوريا حدا أنذر بالانفجارات فى صيف ١٩٣١ ، وكان القائد العسكرى شانج هسوليانج يتقرب شيئا فشيئا إلى حكومة نانكين ويسمح للكومنتانج بإغراق منشوريا بالدعاية « لاستعادة الحقوق المغتصبة » . واختط الصينيون لأنفسهم سياسة استخدام رأس المال المحلى فى النهوض باقتصاديات هذا الأقليم . وأنشئت شبكة صينية من الخطوط الحديدية شيئا فشيئا لتعادل الخطوط الحديدية اليابانية فى جنوب منشوريا ، ولتحويل البضائع إلى الموانى التى يسيطر عليها الصينيون مثل ينجكو وهولوتاو بدلا من ميناء ديرن اليابانية . وأجرت اليابان مفاوضات لحل مشكلة هذه الخطوط الحديدية ولكنها انتهت بالفشل قبل انتهاء شهر يونية سنة ١٩٣١ ، وتحرج مركز اليابانيين فى منشوريا وهم الذين حرصوا على بنائه بدقة وحذر ، وبدا كأنه سيفلت زمامه من أيديهم . وعند هذا الحد قرر الجيش اليابانى تسوية المسألة بالقوة ، وقام فعلا بهجوم فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٢ دون التشاور مع وزارة واكاتسوكى ، فبادرت

الصين إلى توجيه النداء لعصبة الأمم التى طلبت إيقاف إطلاق النار . ولكن الجيش اليابانى كان قد وضع الخطط لاستغلال منشوريا واتخاذها قاعدة اقتصادية ، ولهذا لم يكن يخضع لمجرد الأقوال . وفى شهر ديسمبر تألفت لجنة ليتون بواسطة عصبة الأمم وأوفدت للتحقيق فى الأمر ، وبعد هذا بقليل هاجمت البحرية اليابانية القوات الصينية فى شنغهاى . وقد انتهى هذا الجانب من الحرب فى شهر مايو سنة ١٩٣٢ ، ولكن أنشئت فى ذلك الوقت أيضا دولة منشوكو « المستقلة » فى منشوريا ، وجىء لها بآخر سلالة أباطرة مانشو وهو هنرى بوبى ونصب حاكما اسميا لها . وفى شهر أغسطس ظهرت سيطرة الجيش اليابانى بأجلى صورها بتعيين قائد جيش كوانتونج حاكما عاما لمقاطعة كوانتونج وسفيرا لدى منشوكو . وفى شهر فبراير سنة ١٩٣٣ عملت عصبة الأمم بتقرير ليتون ووافقت على قرار بسياسة عدم الاعتراف بمنشوكو ، فلم تلبث اليابان أن أعلنت فى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ انسحابها من العصبة .

اختفاء الوزارات الحزبية :

أثبتت وزارة واكاتسوكى الثانية عدم قدرتها على السيطرة على نشاط الجيش وأعماله ، وأرغمت فى النهاية على التخلى عن الحكم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٣١ عندما رفض وزير الداخلية حضور اجتماعات مجلس الوزراء . وقد تصرف أداشى كنزو وزير الداخلية ذلك التصرف لأنه أراد إقامة وزارة « اتحادية قومية » ، ولكن سايونجى — العضو الوحيد الباقى فى هيئة كبار الساسة — أوصى بتنصيب إينوكاى تسويوشى الذى أصبح زعيما لحزب السيوكاى فى عام ١٩٢٩ بعد وفاة تاناكا . وقد أبدت الوزارة الجديدة حماسة كبيرة فى تأييد مغامرة الجيش فى منشوريا ، وأظهرت استعدادها لتقديم اعتمادات مالية ضخمة ، وكانت الاضطرابات الشعبية قد أصبحت خطرة للغاية ، حتى إن إينوى جونوسوكى وزير المالية فى الوزارة السابقة اعتبر فى شهر فبراير سنة ١٩٣٢ مسئولا إلى حد ما عن الأزمة الاقتصادية فقتله عضو فى إحدى الجمعيات الوطنية المتطرفة ، وفى الشهر التالى أغتيل أيضا البارون دان تاكوما رئيس مجلس إدارة ميتسوى ، وكانت هذه الجرائم من تدبير الضباط من ضباط البحرية والجيش وبعض المدنيين ممن أطلقوا على أنفسهم اسم « إخوان الدم » ، وقد اغتالت هذه الطغمة إينوكاى رئيس الوزراء

فى ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ ، وهاجمت المقر المركزى لبوليس طوكيو ، وبنك اليابان ، وبنك ميتسوبيشى ، ودار كبير موظفى الخاصة الامبراطورية ، ومقر حزب السيوكاى . وتبين بجلاء أن هذه الحملة كانت موجهة ضد الاحزاب ومجموعة زايباتسو ، والمعتدلين من مستشارى الامبراطور .

ولما كان الجيش قد رفض ترشيح أحد رجاله لتولى منصب وزارة الجيش فى وزارة حزبية جديدة ، فإن سايونجى التجأ إلى أحد العسكريين المعتدلين وهو الاميرال سايتوما كوتو ، الذى سبق أن أبدى الاستعداد لقبول رياسة وزارة معتدلة مسئولة ، وقد ضمت وزارته أربعة أعضاء من حزب السيوكاى وثلاثة من المنسيتو ، ولم يكن الرجل اليابانى العادى يهتم كثيرا إذا لم تؤلف وزارة حزبية لأن سمعة الأحزاب ظلت فترة طويلة سيئة ، حتى إنه فى عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ظهرت فضائح شملت أعضاء البرلمان ، وأقنعت الشعب بأن الأحزاب كانت تضم طائفة من الساسة الفاسدين الذين لا يهتمون بغير جمع المال . وشعر أكثر اليابانيين بأن الأحزاب أصبحت فى النهاية خاضعة لسيطرة مجموعة الزايباتسو ، فخضع السيوكاى لسيطرة الميتسوى ، والمينسيتو لسيطرة الميتسوبيشى ، وظهر أن الأحزاب كانت تتلاعب بالحكومة لمصلحة هذه المؤسسات المالية .

ولم تبد الوزارة الجديدة معارضة قوية لخطط الجيش ومشروعاته فى منشوريا ، ولكنها لم تتمكن من إرضاء العناصر المتطرفة . وقد طالت محاكمة « إخوان الدم » وأصبحت منبرا للوطنيين المتطرفين ومتنفسا للشعور المناهض للرأسمالية . وقد أحبطت مؤامرة دبرتها جماعة أطلقت على نفسها « قوات العناية الألهية » قبيل تنفيذها فى شهر يولية سنة ١٩٣٣ ، وكانت هذه المؤامرة ترمى إلى التخلص من جميع مستشاري الإمبراطور والوزراء وزعماء الأحزاب وكبار رجال الأعمال .

وقامت فى الوقت ذاته حملة منظمة للقضاء على التفكير الحر ، فعمد هاتوما يا إيشيرو وزير المعارف فى وزارة سايتو إلى إقالة الأستاذ تا كيكاوا من أساتذة كلية الحقوق فى جامعة كيتو الإمبراطورية فاستقال جميع أعضاء هيئة التدريس فى الكلية احتجاجا على هذه الإقالة ، ولكن الوزارة ظلت ثابتة فى موقفها وطردت كثيرين

من الأساتذة الأحرار الآخرين . واستمر هذا الضغط أيضا فى عهد وزارة الأميرال أو كادا ، وهو أيضا من المعتمدين من رجال البحرية ، وقد خلف سايتو فى رياسة الوزراء خلال شهر يولية سنة ١٩٣٤ ، وفى ذلك الوقت أصبح الأمل الأكبر « للوطنيين » منعقدا على الأستاذ مينوبى تاتسوكيشى الذى ظل عدة سنوات أستاذا مرموق المكانة فى مادة القانون الدستورى فى كلية الحقوق بجامعة طوكيو الإمبراطورية . وقد عبر فى كتبه الدراسية عن الدستور اليابانى (وهى كتب كانت واسعة الانتشار) عن رأيه بأن الإمبراطور ليس سوى « أداة » أو بعبارة أخرى هو جهاز من أجهزة الدولة . ولكن المفكرين الرجعيين راحوا يؤكدون أن هذا الرأى فيه اعتداء على نظام الحكم القومى ، وقاموا فى عام ١٩٣٥ بتأليف « اتحاد لحماية نظام الحكم القومى » ، وقد وافق مجلسا الأعيان والنواب على قرارات مناهضة لمينوبى ، وأصدر الجيش تعليمات لجميع موظفيه باستنكار نظرية « الأداة » ، وأخيرا صدرت وزارة أوكادا بيانا رسميا نبذت فيه النظرية ، وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٥ استقال مينوبى من عضوية مجلس الأعيان ، وترتب على هذا الحادث أن أنشىء فى وزارة المعارف مكتب جديد للاضطلاع بمهمة نشر فكرة « توضيح نظام الحكم اليابانى » فى مدارس اليابان .

حادث شهر فبراير سنة ١٩٣٦ :

حدث خلال العشرة الأعوام التى أعقبت عام ١٩٣٠ أن قامت فى الجيش اليابانى جماعات عديدة متضاربة الآراء ، وإن كان هناك فى الحقيقة اتجاهان فكريان : أحدهما يمثله الكودوها (شعبة الطريق الإمبراطورى) وهى هيئة مؤلفة من صغار الضباط الذين يريدون أن يتولى الجيش السلطان وأن يؤلف دولة اشتراكية ، والاتجاه الآخر يمثله التوس ها (شعبة السيطرة) وهى هيئة تتألف من كبار ضباط الجيش الذين وإن كانوا يؤيدون فكرة زيادة سيطرة الجيش فى الداخل وسياسة التوسع فى الخارج .. فهم يودون تحقيق هذه الأهداف ضمن النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة ، وقد شعرت هذه الهيئة بالقلق فى عام ١٩٣٤ بسبب أعمال العنف التى قامت بها هيئة الكودو ها ، وقررت قمع نشاط هذه الهيئة ، فكانت الخطوة الأولى تنحية كبار الضباط المؤيدين لهيئة الكودو ها من المناصب العليا ، فأرغم الجنرال أراكى وزير الحربية على التخلى عن منصبه

فى شهر يناير سنة ١٩٣٤ . وحدث هذا أيضا للجنرال مازا كى المفتش العام الذى أقيل فى شهر يولية سنة ١٩٣٥ ، وعندئذ بدأ الجنرال ناجاتا رئيس خدمة الجيش عملية نقل الضباط المنتمين لهيئة الكودوها إلى مراكز بعيدة عن طوكيو ، وأخذت الهيئة تتمرد وازداد هذا التمرد ظهورا فى شهر أغسطس سنة ١٩٣٥ عندما دخل ضابط برتبة لفتنانت كولونل (بكباشى) كان قد نقل من منصبه ، إلى مكتب الجنرال ناجاتا فى وزارة الجيش وقتله ، واشتدت الأزمة وبلغت أقصى حدودها فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ عندما تمرد صغار الضباط فى الفرقة الأولى بعد أن تلقوا أوامر بالسفر إلى منشوريا ، ومن ثم قادوا ١٤٠٠ جندى واستولوا على الأحياء الوسطى فى طوكيو ، وحاولوا اغتيال أوكادا رئيس الوزراء الذى لاذ بالفرار واختفى عن الانظار . ولكنهم نجحوا مع هذا فى قتل المفتش العام للجيش ، وتاكاهاشى كوريكيو وزير المالية ، والأميرال سايتو الذى كان قد أصبح حامل أختام الامبراطور ، واستمر الأمر كذلك إلى ٢٩ فبراير وعندئذ فقط أمكن حملهم على الاستسلام ، وقرر الجيش القضاء على العصيان بين صفوفه فبادر إلى إعدام زعماء المتمردين ، وقد أفاد الجيش من هذا الحادث فائدتين ؛ فقد نجح فى القضاء على الكودوها المناهضة للرأسمالية مما هيأ المزيد من التعاون بين زعماء الجيش والزايباتسو كما أن الزعماء المدنيين فى الحكومة أصبحوا فى خوف من معارضة مطالب الجيش لئلا يحدث تمرد آخر .

وتولى رياسة الوزارة بعد ذلك دبلوماسى محترف وهو هيروتا كوكى ؛ فقد شكل وزارة فى ٩ مارس سنة ١٩٣٦ ، وكان تشكيلها من إملاء الجيش ، وقدم التأكيدات بأن يستجيب لأوامر الجيش ويؤيد خططه ، وفى شهر أغسطس من العام ذاته اتفق رأى الوزارة سرا على طائفة من « المبادىء الأساسية للسياسة القومية » وكان أكثرها من وحى الجيش ، وهى مبادىء تدعو إلى مواصلة التوسع فى الخارج ، وزيادة التسلح لتوفير الاستقرار لشرق آسيا ، والقضاء على الاتحاد السوفييتى كمصدر خطر على التعاون الاقتصادى بين اليابان والصين ومنشوكو ، ونشر النفوذ اليابانى فى جنوب شرق آسيا . ولكن برغم انصياع هيروتا لرغبات الجيش كانت القيادة العليا للجيش تريد أن يكون أحد قوادها رئيسا للوزارة ، ولهذا استقال وزير الجيش فى شهر يناير سنة ١٩٣٧ بدعوى أن أحد أعضاء البرلمان أهانه ، ولكن الحقيقة كانت هى إرغام هيروتا على التخلى

عن منصبه وحاول سايونجى تنصيب الجنرال أوجا كى — المعروف باعتداله — رئيسا للوزارة، ولكن الجيش حال دون ذلك برفضه أن يكون أوجا كى وزيرا للجيش. وفى النهاية تحققت للجيش غايته وكلف الجنرال هاياشى سنجورو بمهمة تأليف الوزارة فألفها من رجال عسكريين وبيروقراطيين محترفين للدلالة على الروابط القوية التى أخذت تنمو بين هاتين الفئتين من الدولة ، ولكن هاياشى أثبت أنه غير كفء فى الإدارة ولم يلبث أن حل محله فى شهر يونية سنة ١٩٣٧ الأمير كونوى فوجيمارو وقد عمل على أن يكون على علاقات طيبة مع الجميع ، ولم يكد كونوى يمضى شهرا فى الوزارة حتى بدأت الحرب الصينية اليابانية .

الحرب الصينية اليابانية :

استأنف الجيش اليابانى فى كوانتونج العمليات الحربية ضد الصين فى شهر يناير سنة ١٩٣٣ بالاستيلاء على جيهول وهى الولاية المنغولية الداخلية بحجة أنها جزء من منشوكو ، وسعى أيضا إلى دخول ولاية هوبى فى شمال الصين ، غير أن القوات الصينية هنا أبدت مقاومة أكثر نجاحا ، ولكن اليابانيين أصابوا مع هذا مغانم كبيرة بفضل هدنة تانجكو التى أعلنت فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ ووضعت حدا للقتال ، وتم بمقتضاها إنشاء منطقة عزلاء من السلاح ممتدة من منطقة بيبنج — تينتسين شمالا إلى السور العظيم ، ونصت أيضا على سحب جميع القوات الصينية وألقت مهمة المحافظة على النظام على عاتق قوة بوليس صديقة لليابان ، وتبين بجلاء أن الجيش اليابانى لم يقتنع بمنشوكو وإنما كان ينوى استيعاب شمال الصين ، وأيد هذا البيان الذى أصدره فى شهر يناير سنة ١٩٣٤ هيروتا كوكى الذى كان عندئذ وزيرا للخارجية وجاء فيه أن اليابان تتحمل عبء المسئولية الكاملة فى حفظ السلام فى شرق آسيا ، وتلا ذلك بيان أماو المشهور الذى كان بمثابة « مبدأ مونرو » يابانى لشرق آسيا وقد حذر الدول الأجنبية من تقديم أى نوع من المساعدات العسكرية أو الفنية أو المالية للصين (انظر الملحق رقم ١٠) .

وواصل جيش كوانتونج اليابانى فى عام ١٩٣٥ ضغطه العسكرى على طول السور العظيم ، ونجح فى شهر يونية فى حمل الصينيين على الموافقة على سحب جميع قواتهم من شاهار وهى إحدى ولاية منغوليا الداخلية ، وإنهاء جميع عمليات

الكومينتانج الحربية فى الولاية . وفى شهر يولية عقد اتفاق هو — أو ميزو وتضمن التدابير ذاتها التى طبقت على ولاية هوبى ، وفى نهاية العام أخذ الجيش اليابانى فى شمال الصين (الذى كان مرابطا فى منطقة بيبنج — تينتسين بمقتضى بروتوكول البوكسر) يتآمر مع بعض الصينيين على تأليف حكومة صورية فى منطقة هوبى العزلاء من السلاح ، واضطرت حكومة نانكن إلى تأليف المجلس السياسى لهوبى وشاهار ومنحته نوعا من الاستقلال الذاتى وذلك لكى تحبط هذه المؤامرة اليابانية ، وبهذا الوضع فصلت — فى الواقع — هذه المنطقة عن سلطان الحكومة المركزية . وفى ذلك الوقت وضع هيروتا الذى أصبح رئيسا للوزراء برنامجا من ثلاث نقط لتسوية النزاع بين الصين واليابان وذلك فى شهر اكتوبر سنة ١٩٣٥

ويقضى هذا البرنامج أولا بأن تقمع الصين النشاط المناهض لليابانيين ، وثانيا بأن تعترف بمنشوكو ، وثالثا أن تقبل مساعدة اليابان فى القضاء على الشيوعية .

وجرت مفاوضات استغرقت أغلب عام ١٩٣٦ لحمل حكومة نانكن على قبول هذه النقط الثلاث ، ولكن القوات المنغولية الخاصة لليابانيين قامت فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ بغارة على ولاية سيوان فقطعت الصين على أثرها المفاوضات .

وفى ربيع عام سنة ١٩٣٧ اشتد شعور الكراهية لليابان بين الشعب الصينى بحيث أرغم شيانج كاى شك على تشديد موقفه حيال اليابان ، وحمله حتى على الدخول فى مفاوضات مع أعدائه الألداء الشيوعيين الصينيين . ولم تكن هيئة أركان الحرب فى طوكيو متلهفة على القتال ، وقد أجرت دراسة للموقف فى ذلك الوقت فكان من نتيجتها توصية الجيش بألا يفعل شيئا يثير الصينيين أو الروس ، ولكن ضباط الجيش اليابانى فى شمال الصين وفى كوانتونج كانو يعتنقون رأيا مخالفا ، ففى شهر يونية سنة ١٩٣٧ بعث توجو هيديكى رئيس أركان حرب جيش كوانتونج فى ذلك الوقت يحذر طوكيو ويطلب منها أن تبادر بالضرب قبل أن يتفق شيانج كاى شك مع الشيوعيين ، وهكذا عندما وقعت فى ٧ يولية سنة ١٩٣٧ حادثة فى لوكوشياو (جسر ماركوبولو) واشتبك فيها جنود من الصينيين واليابانيين ، عمل الضباط اليابانيون المحليون على توسيع رقعة هذا الاشتباك وتحويله إلى حرب شاملة برغم رفض هيئة أركان الحرب فكرة الحرب الشاملة ومعارضة وزارة

كونوى ، وفى نهاية شهر يولية أصبحت الصين الشمالية مسرحا للحرب ، وفى شهر أغسطس نشب القتال فى شنغهاى ، وواصلت الحكومة اليابانية مفاوضاتها مع حكومة نانكن ، ولكن انتصارات اليابانيين جعلت الشروط التى أصر عليها الجيش تزداد شدة وتصبح بطبيعة الحال متعذرة القبول من جانب الصينيين ، وأخذت المدن تسقط الواحدة بعد الأخرى فى أيدى اليابانيين ، فسقطت نانكن فى شهر ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وكانتون فى أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وهانكو فى الشهر ذاته ، ولكنهم كلما تقدموا وتوغلوا فى داخلية البلاد اشتدت المقاومة واضطرتهم حرب العصابات ووعورة الطرق الجبلية إلى التوقف ، وسرعان ما أصبح حادث الصين هذا مغامرة استنفدت الموارد المادية والبشرية اليابانية بغير مقابل .

النظام الجديد فى اليابان :

كانت المهمة الرئيسية لوزارة كونوى التى تولت الحكم فى ٤ يونية سنة ١٩٣٧ هى إعداد الأمة لمقتضيات الحرب الصينية ، فأدخلت نظام التدريب العسكرى الإجبارى فى جميع المدارس ، وأطالت مدة التجنيد ، وأنشأت وزارة للشئون الاجتماعية تلبية لرغبة الجيش الذى كان قلقا على الحالة البدنية للقوة العاملة فى البلاد ، وقدمت إلى البرلمان مشروع قانون التأمين الصحى القومى .

ولكى تظفر سياسة الحكومة بالتأييد المطلوب تألف مجلس استشارى للوزارة فى شهر أكتوبر سنة ١٩٣٧ وعين له ممثلون لجميع فئات الأمة ، وأنشىء فى الوقت ذاته اتحاد لتعبئة الروح القومية ، وأسندت وزارة المعارف إلى الجنرال أراكى الذى استغل مرافقها خير استغلال للدعاية ، وأنشىء مجلس للتخطيط فى شهر مايو سنة ١٩٣٧ لتنسيق أعمال الحكومة ، وفى عام ١٩٣٨ أنشأ كونوى أيضا مجلس وزراء داخلى يتألف منه شخصيا ومن وزراء الخارجية والمالية والجيش والبحرية وذلك لتيسير اتخاذ القرارات الحكومية . ولكن أخطر خطوة اتخذتها الوزارة كانت إصدار قانون التعبئة فى شهر مارس سنة ١٩٣٨ ، وقد خول للحكومة السلطة التامة للتصرف فى جميع موارد اليابان بمقتضى مراسيم بدلا من القوانين .

واستقال كونوى فى شهر يناير سنة ١٩٣٩ ، وجاءت بعده فى تتابع سريع ثلاث وزارات وهى وزارة هيرانوما (من يناير إلى اغسطس سنة ١٩٣٩) ،

وزارة الجنرال أبى (أغسطس إلى يناير ١٩٤٠) ، ووزارة الأميرال يوناى (يناير إلى يولية ١٩٤٠) . وليس فى جميع هذه الوزارات ما يستحق الذكر سوى عدم قدرتها على اتخاذ قرارات حاسمة . وما لبث كونوى أن ألف وزارته الثانية فى ٢٢ يولية سنة ١٩٤٠ ، وأعلن برنامجا كبيرا « لتجديد » الأمة (انظر الملحق رقم ١١) وكان خلال الفترة التى ابتعد فيها عن الحكم يعمل جاهدا فى تأليف حزب جديد أطلق عليه اسم « جمعية مساعدة الحكم الإمبراطورى » ، وفى شهرى يولية وأغسطس حلت جميع الأحزاب نفسها وانضم أعضاؤها إلى الجمعية التى افتتحت رسميا فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ، وكان لهذه الهيئة نظام هرمى يصل بها إلى كل قرية وبلدة فى الريف ، وكانت فى الواقع وسيلة لإبلاغ رغبات الحكومة للشعب والمحافظة على الصلة بالرأى العام .

الاقتصاد اليابانى بعد عام ١٩٣٠ :

على أثر سقوط وزارة الميِنسيتو فى نهاية عام ١٩٣١ اتخذت الحكومة سياسة التضخم ، ويرجع الفضل الأكبر فيها لتا كاهاشى كوريكيو الذى كان وزيرا للمالية من شهر ديسمبر ١٩٣١ إلى فبراير ١٩٣٦ ، وكان همه الأول إنعاش إقتصاديات البلاد ، ولكن الزيادة الكبيرة التى ظهرت فى النفقات كان أكثرها فى القسم العسكرى من ميزانية الدولة ؛ فقد ارتفعت نفقات هذا الجزء من ٣١ فى المائة فى عام ١٩٣١ إلى ٤٧ فى المائة فى عام ١٩٣٦ ، ولم يحاول تا كاهاشى موازنة الميزانية بزيادة الضرائب ، وإنما عمد إلى سد العجز السنوى ببيع سندات لبنك اليابان وبذلك ازدادت العملة المتداولة مما أدى إلى خفض سعر الين ، ولما شعر تا كاهاشى فى عام ١٩٣٦ أن غرضه قد تحقق أراد أن يعود إلى نظام الميزانية المتوازنة ، ولكن العسكريين بلغوا من القوة داخل الحكومة حدا أصبح من المستحيل معه إجراء توازن فى الميزانية ، واستمرت اليابان فى اتباع سياسة العجز فى الميزانية إلى أيام الحرب العالمية الثانية وخلالها .

وكان للاجراء الذى اتبعه تا كاهاشى بتخفيض سعر الين أثر هام فى تجارة اليابان الخارجية ، فقد أدى إلى رواج تجارة الصادر بفضل رخص الأسعار بالعملة الأجنبية ، حتى ازدادت هذه الصادرات فى عام ١٩٣٦ بنحو ٢٠ فى المائة

مما كانت عليه فى عام ١٩٢٩ ، وكانت المنسوجات لا تزال أهم سلع الصادرات وعلى الأخص القطنية منها ، ولكن بعض السلع المتنوعة أخذت تحتل مكانة كبيرة فى هذه التجارة . وعمدت اليابان إلى توسيع نطاق صادراتها ولكن على حساب تخفيض الأسعار ، ولما كانت أسعار السلع التى تستوردها آخذة فى الازدياد فقد أصبحت الأساليب التى تستخدمها فى تجارتها الخارجية غير مثمرة ، كما أن اشتداد المنافسة على الأسواق العالمية أدى إلى زيادة القيود بواسطة التعريفة الجمركية ونظام الحصص ، واستغل اليابانيون من معتنق مبدأ التوسع هذا الموقف ، وقالوا إن غزواتهم تكسب اليابان أسواقا أكيدة ، ولكن الأمر كان على النقيض من ذلك ؛ فكلما ازدادت اليابان فى هذا الاتجاه كحل لمشاكلها ، ساعد ذلك فى القضاء على الأسس التى يجب توافرها لاقتصادها ألا وهى ضمان حرية التجارة وتوفير العملة القابلة للتحويل .

وقد ازداد عدد سكان اليابان خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٠ و ١٩٤٠ من ٦٤ مليونا و٤٥٠ ألف نسمة إلى ٧٣ مليونا و١١٤ ألفا . وكانوا فى العام الأخير موزعين توزيعا متساويا بين الريف والحضر ، وقد ظلت الحالة سيئة فى الناحية الزراعية إلى أن وقعت الحرب الصينية فارتفعت أسعار المنتجات الزراعية ، وارتفع أيضا الإنتاج الصناعى ارتفاعا ضخما ، فازداد فى السنوات العشر من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩ بأكثر من ٨٠ فى المائة ، وكان أكثر الزيادة فى الصناعات الثقيلة التى ارتفع إنتاجها إلى أكثر من خمسة أمثال ما كانت عليه ، بينما لم يرتفع إنتاج الصناعات الخفيفة بأكثر من ٢٠ فى المائة ، وفى نهاية هذا العقد فقدت الصناعات الخفيفة مركزها السائد القديم ، فى حين ارتفع إنتاج الصناعات الثقيلة إلى ما يعادل ثلاثة أرباع مجموع الإنتاج الصناعى للبلاد . وهذا يبين مدى ازدياد التركيز فى التسلح وصناعة السلع الرئيسية الانتاجية فى الداخل ، وفى بلاد الامبراطورية فى الخارج ، واقترن هذا التوسع فى الإنتاج بازدياد الكفاية الفنية وتنوع السلع المنتجة ، وما إن حل عام ١٩٣٧ حتى أصبح فى إمكان اليابان أن تصنع جميع العدد والآلات اللازمة للصناعات الحديثة ، وقد استمر هذا التقدم العظيم إلى عام ١٩٣٧ دون تدخل حكومى ، ولكن عندما اشتدت المنافسة بين مختلف فروع الاقتصاد اضطرت الحكومة إلى اتخاذ التدابير لفرض سيطرة أشد .

العلاقات مع ألمانيا وروسيا :

أدى احتلال اليابان لمنشوريا إلى قيام موقف شاذ للاتحاد السوفييتى الذى يسيطر على الخط الحديدى الشرق الصينى ، وفى شهر سبتمبر ١٩٣٢ عرضت روسيا السوفييتية بيع الخط ، وبعد مفاوضات متقطعة طويلة انتهى الأمر بالنجاح فى عام ١٩٣٥ . وفى العام التالى ثارت الخصومة بين اليابان والاتحاد السوفييتى عندما وقعت الأولى ميثاق مناهضة الكومنترن مع المانيا وايطاليا فى ٢٥ نوفبر سنة ١٩٣٦ والظاهر أن ماحمل اليابان على ابرام هذا الميثاق هو اشتداد شعورها بالعزلة فى الميدان الدبلوماسى بعد انسحابها من عصبة الأمم . وقد ازداد هذا الشعور عندما فسخت معاهدة وشنطن البحرية فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ وانسحبت من مؤتمر لندن البحرى فى شهر يناير سنة ١٩٣٦ وقد اتفقت على أن تكون مدة هذا الميثاق خمس سنوات ، وأن يجرى التعاون وتوحيد الجهود فى سبيل قمع الشيوعية . وتضمن الميثاق بعض مواد سرية تنص على التشاور إذا اعتدى الاتحاد السوفييتى أو هدد بالاعتداء على إحدى الدول الموقعة عليه ، ونص أيضا على منع إبرام أى اتفاق سياسى مع الاتحاد السوفييتى . وقد عمد الاتحاد السوفييتى إلى الانتقام ، فرفض أن يؤجر لليابانيين إلى آجال طويلة مصايد الاسماك فى شمال المحيط الهادى ، وأخذ يدخل كل عام فى مساومات طويلة معهم . .

وفى نهاية تلك الحقبة تمكن جيش كوانتونج من فتح ممرات بالاشتباك المسلح مع جيش الشرق الأقصى السوفيتى ، وفى شهر يولية سنة ١٩٣٨ حاول احتلال سانج كوفنج وهى بقعة على الحدود بين منشوكو وسيبيريا تدعى روسيا ملكيتها وقامت معركة كبيرة اضطر فيها اليابانيون إلى الانسحاب . وفى أوائل صيف سنة ١٩٣٩ طالبت منشوكو ببعض الأراضى فى منغوليا الخارجية وأرسلت قواتها لاحتلال نومانهان ، ونشبت هنا أيضا معركة كبيرة استخدم فيها العتاد الثقيل . وفى وسط هذه المعركة ترددت الأنباء المثيرة بأن المانيا عقدت ميثاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى ، ولم تكن اليابان مستعدة لمواجهة قوة روسيا الكاملة ولهذا بادرت إلى تسوية هذا النزاع . وبرغم ما فى عمل ألمانيا هذا من خرق لميثاق مناهضة الكومنترن فقد انضمت اليابان فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٠

إلى الميثاق الثلاثى ، وكان غرضها الأساسى هو الحصول على اعتراف من المانيا بالنظام الجديد فى آسيا . وقد نص هذا الميثاق الذى اتفق على أن تكون مدته عشرة أعوام على أن تقدم الدول الموقعة عليه المساعدات الكاملة لاية واحدة منها تتعرض للاعتداء من دولة ليست مشتركة الآن فى الحرب الاوربية ولا فى النزاع الصينى اليابانى . وجرى بعد ذلك تبادل مذكرات سرية وافقت فيها المانيا على أنه ليس هناك ثمة حاجة إلى إعلان حرب إذا وقع اعتداء من دولة ثالثة ، ووعدت بمساعدة اليابان فى إبرام ميثاق عدم اعتداء مع روسيا . وقد أصدر هتلر نفسه تعليمات بمنع تسرب الانباء إلى اليابان عن اتجاه نية ألمانيا إلى مهاجمة روسيا . وهكذا وقع مانسوكا وزير الخارجية فى ١٣ أبريل سنة ١٩٤١ ميثاق حياد مدته خمس سنوات مع روسيا ، ولم يكد ينقضى شهران على ذلك حتى كانت ألمانيا فى حرب مع الاتحاد السوفيتى .

اتجاه اليابانيين صوب الجنوب :

كان السبب الجوهرى فى تلهف اليابانيين على الوصل إلى معاهدة مع الروس هو التحرر من الخوف من أى اعتداء يأتى من الشمال فى الوقت الذى كانوا فيه مشغولين باستغلال الفرص التى أتاحتها لهم الحرب الأوربية للعمل فى فتح جنوب شرق آسيا وفى ١٥ ابريل سنة ١٩٤٠ أصدر أريتا وزير الخارجية بيانا أكد فيه قوة العلاقات الاقتصادية بين اليابان وجزر الهند الشرقية الهولندية وأبدى القلق على مصيرها إذا تورطت هولندا فى الحرب الاوربية فأكدت هولندا لليابانيين أنها سوف لا تطلب من أية دولة أخرى حماية هذه الجزر وفى ١٠ مايو غزت ألمانيا الأراضى الهولاندية فبادر أريتا بعد ذلك بعشرة أيام إلى مطالبة الحكومة الهولاندية بأن توافق على تزويد اليابان ببعض كميات من المواد الخام من جزر الهند الشرقية ؛ فرواغت هولندا فى تلبية هذا الطلب ولكنها اضطرت فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٠ إلى الدخول فى مباحثات اقتصادية طويلة مع اليابانيين فى باتافيا ، واستمرت هذه المباحثات إلى شهر يونية سنة ١٩٤١ ، ورفض الهولنديون بعناد منح اليابانيين ما طلبوه ، وكانت اليابان قد رفضت فى شهر يونية سنة ١٩٤٠ الطلب الذى تقدمت به الولايات المتحدة بوجوب إعلان بقاء الحالة القائمة فى جزر الهند الشرقية على ما هى عليه .

ولم يتوان اليابانيون فى استغلال فرصة انهيار فرنسا فى شهر يونية سنة ١٩٤٠ فأجروا مفاوضات فى هانوى وطوكيو فى وقت واحد . وفى ٣٠ أغسطس من العام ذاته وافقت حكومة فيشى على الاعتراف بسيطرة اليابانيين فى الشرق الأقصى ، وقبلت مساعدة اليابان فى حربها ضد الصين وذلك بالسماح للقوات اليابانية بالمرابطة فى شمال الهند الصينية ، ولكن الموظفين الفرنسيين فى هذه البلاد أثاروا بعض المتاعب . وبرغم ذلك احتل اليابانيون المنطقة فى نهاية شهر سبتمبر ، ورأت سيام الإفادة من هذا الموقف فطالبت الفرنسيين بالتنازل لها عن بعض الأراضى على الحدود ، ولكن الفرنسيين رفضوا الطلب فنشب القتال بين الدولتين ، وبادرت الحكومة اليابانية إلى التدخل فى شهر مارس سنة ١٩٤١ وأرغمت الطرفين على قبول التسوية التى تضمنت بروتوكولا سريا تعهدت فيه الهند الصينية وسيام بألا تعقدا اتفاقا مع دولة ثالثة قد يهدد مصالح اليابان بالخطر .

الحرب بين اليابان وأمريكا :

أرادت اليابان فى عام ١٩٤٠ — ١٩٤١ أن تنهى بنجاح حربها مع الصين لكى تتفرغ لمغامراتها فى الجنوب ، وكانت أمريكا العقبة الرئيسية فى المنطقتين ، لأنها كانت تقدم المساعدات المادية والتأييد الأدبى لحكومة شيانج كاى شك ، وتشجع الهولنديين على مقاومة اليابانيين ورفض مطالبهم . وكانت أمريكا قد اكتفت فى الحقبة التى بدأت فى عام ١٩٣٠ بمبدأ عدم الاعتراف بأى تغيير قد يطرأ من طريق الحرب فى شرق آسيا ، ولكنها عمدت فى شهر يولية سنة ١٩٣٨ إلى فرض « حظر أدبى » على شحن المواد الحربية إلى اليابان وأخذت تشجع الامتناع عن عقد قروض لليابان ، وفسخت فى شهر يولية سنة ١٩٣٩ المعاهدة التجارية التى أبرمت بينها وبين اليابان فى عام ١٩١١ ، وعندما انقضت السنة التالية للأخطار أنشأت نظاما يتعين بمقتضاه استصدار تراخيص لتصدير البترول والمعادن لليابان ، وعندما أخذ اليابانيون يشعرون بهذه الضائقة الاقتصادية رأوا أنه يتعين عليهم — إذا أرادوا تحقيق أغراضهم — أن يعقدوا اتفاقا مع الولايات المتحدة .

وفى ربيع عام ١٩٤١ دخل الأميرال نومورا السفير اليابانى الجديد فى الولايات المتحدة فى محادثات مع كوردل هل وزير الخارجية الأمريكية ، وطالت هذه

المحادثات وامتدت إلى شهر يولية دون أن تصل إلى نتيجة ما ، وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هى إصرار أمريكا على انسحاب القوات اليابانية من الصين والهند الصينية ، وأراد كوردل هل أيضا أن توافق اليابان على عدم تطبيق الميثاق الثلاثى على أمريكا وعقد مؤتمر امبرطورى فى ٢ يولية سنة ١٩٤١ قررت فيه الحكومة اليابانية تنفيذ الخطط التى كانت تضعها بشأن الهند الصينية حتى ولو أدى ذلك إلى قيام الحرب ضد أمريكا وانجلترا ، واستتبع هذا اتخاذ الاستعدادات لإرسال القوات اليابانية إلى جنوب الهند الصينية . وعلمت أمريكا بهذا القرار بفضل اكتشافها مفتاح الشفرة التى كان اليابانيون يستخدمونها فى اتصالاتهم ومكاتباتهم فبادرت فى ٦ يولية إلى تجميد أموال اليابانيين فى أمريكا ، وعمدت انجلترا وكندا إلى اتخاذ التدبير ذاته ، وأعلنت حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية وجوب استخراج تراخيص لجميع أنوع التجارة . وهكذا فوجئت اليابان بهذا الموقف الحرج الذى انقطعت فيه عنها جميع وارداتها من المواد الحربية ، ولكنها مع هذا احتلت جنوب الهند الصينية فى ٢٩ يولية .

وقدمت اليابان فى ٦ أغسطس سنة ١٩٤١ مقترحات جديدة للحكومة الأمريكية وعدت فيها بالا تتقدم خطوة أخرى وأن تترك الهند الصينية عندما تنتهى من حربها مع الصين وأن تضمن سلامة جزر الفلبين . وطلبت فى مقابل ذلك أن توقف أمريكا استعداداتها العسكرية فى الشرق الاقصى وأن تلغى الحظر على التجارة وأن تعترف بمركز اليابان فى الهند الصينية وأن تضغط على شيانج كاى شك لإنهاء الحرب الصينية اليابانية . وبعد يومين أعلن كوردل هل رفض هذه المقترحات ، فأرسل كونوى رئيس الوزراء نداء إلى الرئيس روزفلت يناشده فيه مقابلته فوافق روزفلت على الطلب . ولكن كوردل هل اغراه بعد ذلك على تأجيل المقابلة ريثما يتم الوصول إلى اتفاق مع اليابان ، وفى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ عقد مؤتمر أمبراطورى آخر اتفق فيه على الحد الأدنى لمطالب اليابان والحد الأقصى للامتيازات التى يمكنها أن تقدمها وتقرر أنه إذا لم تظهر فى أوائل شهر أكتوبر أية بادرة على نجاح المفاوضات تعين أن تستعد البلاد للحرب (انظر الملحق رقم ١٢) . وفى أكتوبر استدعى كودرل هل السفير اليابانى وسلمه مذكرة تعلن عدم ارتياح أمريكا للاقتراحات التى قدمتها اليابان فى شهر سبتمبر وتقول إنها ترى أنه لو أعلنت اليابان فى صراحة عن نيتها فى سحب قواتها من

الصين والهند الصينية الفرنسية يكون هذا عاملا مفيدا للغاية فى إظهار نيات اليابان السلبية .

وقد أصر الجنرال توجو هيديكى وزير الجيش على القول بأن هذا معناه أن المفاوضات قد انتهت ، وأن من الواجب الاستعداد للحرب ، ولكن كونوى عارض هذا الرأى وأراد الاستمرار فى المفاوضات . وكانت البحرية أيضا غير راضية عن إنهاء المفاوضات مع الولايات المتحدة ، ولكن زعماء الجيش كانوا يرون أن الأحوال الجوية تحتم توجيه الضربة قبل انتهاء الشتاء ، وقالوا إنه إذا لم تقم اليابان بالعمل فى ذلك الوقت فلن تستطيع أن تفعل شيئا قبل انقضاء عام آخر وعندئذ يكون الحظر قد شل قواها (انظر الملحق رقم ١٢) ورفض كونوى تحمل مسؤلية القذف بالامة فى أتون الحرب ، ولكنه كان عاجزا أمام مطالب الجيش ولم يلبث أن استقال فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ وتولى توجو رياسة الوزراء بعده (انظر الملحق رقم ١٣) .

وأرسلت الشروط الأخيرة إلى الأميرال نومورا السفير اليابانى فى وشنطن الذى انضم إليه مبعوث خاص يدعى كوروزو سابورو ، وكانت التعليمات التى تزودا بها تنص على أنه يجب على أمريكا أن تقبل هذه الشروط فى فترة أقصاها ٢٥ نوفبر (وامتدت هذه الفترة بعد ذلك إلى ٢٩ نوفبر) ، وألا فسوف « تقع أشياء من تلقاء نفسها » . وقد رفض كوردل هل شروط اليابان فى ٢٦ نوفبر . وانعقد مؤتمر امبراطورى فى أول ديسمبر للتصديق على قرار دخول الحرب ، وتلقت القوة الضاربة اليابانية التى كانت قد نزلت فعلا إلى البحر تعليمات لاسلكية بأن تضرب بيرل هاربور .

الحرب فى المحيط الهادى :

ترتب على نكبة بيرل هاربور وغرق البارجتين البريطانيتين « أميرويلز » و « ريبالص » فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ أن أصبحت القوة البحرية الأمريكية البريطانية فى المحيط الهادى عاجزة إلى حد لم تستطع معه عرقلة حركات اليابانيين الذين أخذوا ينتشرون على « شكل مروحة » من قواعدهم فى الصين ، والهند الصينية ، وفرموزا ، وجزر المحيط الهادى ، وألفوا قوسا هائلا . وكان المدافعون

قليلين للغاية ، واستحكامات الدفاع ضعيفة أيضا . وتمكن اليابانيون فى فترة قصيرة من إتمام غزو هونج كونج فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، والملايا وسنغافورة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وبورما فى يونية سنة ١٩٤٢ وجزر الهند الهولندية فى مارس ١٩٤٢ ، ومانيلافى يناير سنة ١٩٤٢ ، وباتان فى ٩ إبريل سنة ١٩٤٢ ، وكوريجيدور فى ٦ مايو سنة ١٩٤٢ ، ولم يكد يحل صيف عام ١٩٤٢ حتى أصبح جنوب شرق آسيا فى أيديهم ، وكانوا عندئذ متجهين جنوبا صوب أستراليا وشرقا صوب جزر هاواى ، ولكنهم توقفوا فى نهاية عام ١٩٤٢ بفضل القوات الاسترالية والأمريكية فى غينيا الجديدة وجزر سليمان ، وبفضل الطيارين البحريين الأمريكيين فى معركة ميداوى التى استمرت من ٣ إلى ٦ يونية سنة ١٩٤٢ .

وعندما وضع الزعماء العسكريون خططهم الحربية فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤١ كانت نيتهم متجهة إلى المبادرة باحتلال جنوب شرق آسيا ثم يقفون موقف الدفاع ، وكانوا يتوقعون أن تنقضى بضع سنوات قبل أن تتمكن أمريكا وبريطانيا من القيام بأى هجوم مضاد ، وبذلك يتهيأ لهم الوقت الكافى لتنظيم موارد غزواتهم الجديدة ، وبناء قوة اقتصادية وعسكرية كافية لإرغام أعدائهم على السعى إلى الصلح . وكان هناك أمل أيضا فى انتصار ألمانيا فى أوروبا وبذلك تنهزم بريطانيا وتصبح مشلولة فتزداد متاعب أمريكا فى المحيط الأطلنطى فتشغلها عن المحيط الهادى ، ولكن قوة الاقتصاد الأمريكى سمحت بتكوين أضخم قوة ضاربة شوهدت حتى الآن ، ولم يلبث الجنرال ماك أرثر أن شق طريقه فى شهر فبراير سنة ١٩٤٥ من غينيا الجديدة إلى مانيلا ، وبعد ذلك بقليل تمكنت القوات الأمريكية من الوصول إلى أوكيناوا بفضل غارات الأميرال نيميتز واحتلاله جزيرة بعد أخرى فى المحيط الهادى خلال الفترة من شهر إبريل إلى يونية سنة ١٩٤٥ . ولم يعد فى إمكان اليابان فى عام ١٩٤٥ الاحتفاظ بمجهودها الحربى ، إذ أن اقتصادها كان يعتمد على واردات الزيت والفحم والحديد الخام والبوكسايت ومواد كثيرة أخرى ، ولكن القوات البحرية والجوية الأمريكية أنشأت نطاقا حول الجزر اليابانية نفسها بلغ من القوة حدا منع هذه الواردات من الوصول إليها ، وعند انتهاء الحرب كانت اليابان قد خسرت ٩٥ فى المائة من مجموع سفنها التجارية . أما الإنتاج اليابانى الذى وصل إلى ذروته فى عام ١٩٤٤ فقد أخذ بعد ذلك يتدهور بشكل ذريع . وفى أوائل عام ١٩٤٣ قامت حركة تدعو إلى السلام بين

كبار الساسة اليابانيين مثل كونوى ، ووا كاتسوكى ، وهيرانوما ، واوكادا (انظر الملحق رقم ١٤) ، وعندما سقطت سايبان أرغم توجو على التنحى عن رياسة الوزارة فى ١٨ يولية سنة ١٩٤٤ وخلفه قائد آخر هو الجنرال كويسوكونيا كى ، وقد اتصل وزير خارجيته شيجيمتسو ماموروبالسويد وطلب إليها التوسط ، ولكن وزارة كويسو سقطت قبل أن تجرى أية وساطة وجاءت بعدها وزارة الأميرال سوزوكى كانتارو فى ٧ إبريل سنة ١٩٤٥ .

وكان لطول صلة سوزوكى بالقصر الامبراطورى أثر كبير فى مشاطرته الامبراطور ميوله السلمية ولهذا بدأ يتجه نحو السلام وإن عمد فى هذا السبيل إلى الحرص والحذر الشديدين لتجنب أية ثورة من الجيش ، وفى ١٨ يونية قرر المجلس الحربى الأعلى أن يطلب إلى الاتحاد السوفيتى التوسط لعقد الصلح ، وأراد اليابانيون إيفاد كونوى إلى موسكو للبحث فى المسألة ، ولكن الروس رفضوا استقباله فى ١٨ يولية ، ولم تلبث أمريكا وبريطانيا والصين أن أذاعت فى ٢٦ يولية بيان بوتسدام ودعت فيه اليابان إلى الإستسلام بلا قيد ولا شرط وإلا واجهت دمارا عاجلا شاملا ، ولكن اليابان تباطأت فى الإستجابة إلى هذا النداء ، وكان من نتيجة ذلك أن ألقيت قنبلة ذرية على هيروشيما فى ٦ أغسطس ، وأخرى على ناجازاكى فى ٩ منه ، وفى خلال الفترة بين إلقاء القنبلتين دخلت روسيا الحرب ضد اليابان وبدأت فى مهاجمة منشوريا .

وانعقد مؤتمر امبراطورى فى ساعة متأخرة من ليلى ٩ أغسطس للبحث فى امر قبول بيان بوتسدام ، وأراد العسكريون أن يقترن هذا القبول ببعض الشروط ، ولكن البيان قبل بناء على رغبة الامبراطور ، ولم يقترن إلا بشرط واحد وهو ألا يتضمن « أى طلب يمس سلطات صاحب الجلالة باعتباره السيد الأعلى للبلاد » وردت الولايات المتحدة على هذا تقول إنه « منذ اللحظة التى يتم فيها الاستسلام يصبح الامبراطور والحكومة اليابانية خاضعين للقائد العام لدول الحلفاء . وانعقد مؤتمر امبراطورى آخر فى صباح ١٤ أغسطس أمر فيه الامبراطور بقبول العرض الأمريكى برغم معارضة العسكريين المتواصلة ، وفى ظهر اليوم التالى أذيع بيان الاستسلام على الأمة . وفى ٣٠ أغسطس بدأ الأمريكيون فى الوصول إلى اليابان ، وفى ٢ سبتمبر أقيم الاحتفال الرسمى بالاستسلام على السفينة « ميسورى » فى خليج طوكيو .

وهكذا ذهبت أعشاب الصيف هباء منثورا ولم يبق شىء من أحلام رجال الحرب .

الفصل الرابع

الاحتلال وما بعده

الاحتلال :

كان احتلال اليابان منذ بدئه إلى نهايته عملية أمريكية بحتة ، وكان ستالين يريد فى الأصل أن يضطلع أحد القواد الروس بنصيب فى المسؤلية يتعادل مع نصيب القائد الأمريكى ، ولكنه انتهى فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ إلى الموافقة على تعيين الجنرال دوجلاس ماك آرثر قائدا أعلى لدول الحلفاء ، وتقرر بعد ذلك فى مؤتمر وزراء الخارجية الذى انعقد فى موسكو خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ إنشاء لجنة للشرق الأقصى تضم ممثلى إحدى عشرة دولة ، وتأليف مجلس رباعى لليابان يتكون من ممثلى أربع دول للحلفاء وخولت لجنة الشرق الأقصى التى اتخذت وشنطن مقرالها ، سلطة وضع سياسة القائد الأعلى لدول الحلفاء واستعراض أعماله ، وتأليف مجلس الحلفاء لليابان من مندوبى الولايات المتحدة (القائد الأعلى لدول الحلفاء أو من ينوب عنه) ، والاتحاد السوفييتى ، والصين ، ومجموعة الشعوب البريطانية (الكومنولث) ، وقد اجتمع هؤلاء المندوبون فى طوكيو وكانت مهمتهم استشارية بحتة ، ولكن لم يكن لاية واحدة من الهيئتين أثر كبير فى سياسة الاحتلال التى لم تلبث أن بنيت على أساس وثيقة «السياسة الأمريكية لليابان بعد التسليم» (٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٥) ، ووثيقة «التوجيه الاساسى لفترة ما بعد التسليم» (٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥) ، وجاء فى الوثيقة الأخيرة أن الهدف النهائى للاحتلال هو تهيئة الأحوال التى توفر أكبر قدر ممكن من الضمان «بأن لا تصبح اليابان مرة أخرى خطرا على السلام العالم وأمنه ، ويسمح لها فى النهاية بأن تصبح عضوا مسالما مسئولا فى أسرة الأمم» . وإنه من المرغوب فيه أن تعمل الحكومة اليابانية بشكل يتمشى إلى أقصى حد ممكن مع مبادىء الحكم الذاتى الديمقراطى ، ولكن «لم يكن من سلطة قوات الحلفاء أن تفرض على اليابان أى نوع من الحكم لا يؤيده الشعب بإرادته الحرة» . وترتب على قلة عدد العسكريين

فى الحكومة عند بدء الاحتلال أن اتخذ قرار أساسى بألا يفرض القائد الأعلى لدول الحلفاء إشرافا مباشرا على الشعب اليابانى ، وإنما عليه أن يحتفظ بالحكومة اليابانية وأن يعمل بوساطتها .

تصفية الاستعمار اليابانى :

كانت الخطوة الأولى التى رمى الاحتلال إلى تحقيقها هى قصر سيادة اليابان على جزرها الأربع الرئيسية وهى هوكايدو ، وهو نشو ، وشيكوكو ، وكيوشو « وأى جزر صغيرة أخرى يجرى تعيينها » . وجردت اليابان ، عملا ببيان القاهرة فى نوفمبر عام ١٩٤٣ من جزر المحيط الهادى التى كانت واقعة تحت انتدابها ، وكوريا ، ومنشوريا ، وبرمودا ، وبسكادور ، وتولت الولايات المتحدة إدارة جزر ريوكيو (أوكيناوا) ، وفى شهر إبريل سنة ١٩٤٧ تولت الوصاية الإستراتيجية على الجزر اليابانية فى المحيط الهادى . أما روسيا فقد استولت عملا باتفاق يالتا (فبراير سنة ١٩٤٥) على جزر كوريل وجنوب سخالين .

وكانت المهمة الثانية للاحتلال هى القضاء على الأداة الحربية اليابانية ، فألغيت وزارتا الجيش والبحرية ، وسرح أفراد الجيش وجنود البحرية ، وأعيد إلى اليابان ستة ملايين ونصف مليون جندى وبحار ومدنى يابانى من وراء البحار ، وصودرت جميع الذخيرة والمهمات الحربية ، كما دمرت جميع الطائرات ، ومنعت صناعة أى نوع منها ، وأقفلت المصانع التى كانت تنتج المواد الحربية والتى يمكن تحويلها إلى الإنتاج المدنى ، وحظرت البحوث العلمية المتصلة بالأغراض الحربية ، وتقرر فى النهاية القضاء تماما على صناعات معينة كالزيوت الصناعية ، والحد من إنتاج صناعات أخرى كصناعات الصلب والعدد والآلات .

وعندما بدأ الاحتلال قامت حركة إعتقال المشتبه فى أن يكونوا من مجرمى حرب ، وتولى القائد الأعلى لدول الحلفاء فى شهر يناير سنة ١٩٤٦ تأليف محكمة عسكرية دولية للشرق الأقصى ، قدم إليها ٢٨ زعيما يابانيا لمحاكمتهم . وانتهت المحاكمة فى شهر إبريل سنة ١٩٤٨ ، ولكن الأحكام لم تصدر إلا فى شهر نوفمبر من العام ذاته ، فحكم على توجو وستة زعماء آخرين بالإعدام شنقا ، وعلى ١٦ آخرين بالسجن مدى الحياة ، وعلى واحد بالسجن عشرين سنة وآخر بالسجن

سبع سنوات ، ومات اثنان من المتهمين وجن ثالث . وإلى جانب هذه المحاكمة الكبرى عمدت كل من الدول الحليفة إلى محاكمة يابانيين اتهموا بجرائم عادية ضد قوانين الحرب وتقاليدها وضد الإنسانية ، وأدين ٤٢٠٠ يابانى أعدم منهم سبعمائة ، وانتهت المحاكمات الأمريكية فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وعلاوة على تقديم المتهمين بجرائم الوحشية فى الحروب إلى المحاكمة لتقتص منهم العدالة حاول القائد الأعلى للدول الحليفة إعادة الأملاك المسلوبة إلى أصحابها الشرعيين .

تدابير لنشر الديمقراطية :

كان أول أعمال سلطات الاحتلال إصدار الأمر للحكومة اليابانية بالإفراج عن جميع المسجونين السياسيين ومنح الشعب اليابانى حرية الخطابة والصحافة ، وعمد القائد الأعلى إلى القضاء على المؤثرات غير الديمقراطية فطلب فى ٤ يناير سنة ١٩٤٦ من الحكومة اليابانية أن تقمع الهيئات الوطنية المتطرفة والشبيهة بالعسكرية والمعادية للأجانب والإرهابية . وقد تضمن هذا الأمر إبعاد بعض الطبقات الممنوعة من الاشتغال بالشئون العامة ، وترتب عليه أيضا « تطهير » نحو ١٨٦ ألف نسمة ، وبعد عام امتد التطهير إلى مختلف ميادين الحكومة المحلية ، والنشاط الثقافى ، والحياة الاقتصادية ، وفى ١٠ إبريل سنة ١٩٤٦ انتخب برلمان جديد بمقتضى قانون انتخاب معدل منح النساء حق الانتخاب وخفض سن الناخب من ٢٥ عاما إلى ٢٠ عاما . وبلغت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم فى انتخابات هذا البرلمان ٧٢ فى المائة من مجموع الذين يحق لهم الإنتخاب .

وفى أوائل خريف عام ١٩٤٥ ، بدأت الحكومة اليابانية بإيعاز من القائد الأعلى العمل فى إعداد دستور جديد ، ولكن اقتراحاتها فى هذه الناحية اعتبرت رجعية محافظة فى نظر سلطات الاحتلال التى عمدت بعد هذا إلى إعداد مشروع دستور آخر . والدستور اليابانى الحالى قائم إلى حد كبير على أساس مشروع القائد الأعلى (انظر الملحق رقم ١٥) ولكى تضمن الحكومة أن لا تحدث فى أى وقت فى المستقبل اتهامات بعدم شرعية الدستور ، اتبعت بدقة إجراءات التعديل الواردة فى دستور ميجى .

وقد روعى فى الدستور الذى طبق فى ٣ مايو سنة ١٩٤٧ أن ينص بدقة على

أن « سلطة السيادة فى يد الشعب » وأن يكون « الامبراطور رمز الدولة وأنه يستمد سلطانه من إرادة الشعب » ، وأن يمارس الشعب سيادته بواسطة البرلمان الذى وصف فى الدستور بأنه « أعلى إدارة فى أجهزة الدولة » ويتألف من مجلس نواب ينتخب أعضاؤه كل أربع سنوات ، ومجلس مستشارين مدة العضوية فيه ست سنوات . ومجلس النواب هو الأعلى ويمكنه باقتراع ثلثى أعضائه إقرار أى قانون حتى ولو عارض مجلس المستشارين ، وتكون له أيضا الكلمة الأخيرة إذا حدث خلاف فى الرأى على الميزانية ، ويختار رئيس الوزراء من بين أعضاء المجلسين ، وإذا حدث خلاف فى الرأى بشأن رئيس الوزارة فيكون الرأى النهائى لمجلس النواب ، وعندما يقع الاختيار على شخص رئيس الوزارة يكون له الحق المطلق فى تعيين الأعضاء الآخرين فى وزارته والاستغناء عنهم . والقيد الوحيد الذى فرضه الدستور فى هذه الناحية هوضرورة أن تكون أغلبية الوزارة من أعضاء مجلس النواب ، وإذا وافق هذا المجلس على قرار بعدم الثقة بالوزارة ، تعين عليها أن تستقيل أو تحل المجلس وتجرى انتخابات عامة .

وتضمن الدستور وثيقة مفصلة عن « الحقوق الخالدة غير القابلة للانتقاض » . تحوى ٣١ نصا من هذا القبيل . ومن بين المظاهر الهامة الأخرى فى الدستور مركز السلطة القضائية ؛ فقد كان القضاة فى العهد السابق موظفين عموميين يعينهم وزير العدل . أما فى النظام الجديد فإن المحكمة العليا المؤلفة من كبير القضاة وآخرين خولت السلطة فى تقرير دستورية جميع القوانين والأوامر والتشريعات . كما خولت السلطة التامة فى الإشراف على عمل المحاكم وإدارتها . ويتم تعيين قضاة المحكمة العليا بواسطة مجلس الوزراء . على أن يعرض أمر تعيينهم على الناخبين فى إنتخابات مجلس النواب التالى ، وكل عشرة أعوام بعد ذلك . أما قضاة المحاكم الجزئية فيعينهم مجلس الوزراء لمدة عشرة أعوام ويختارهم من بين الذين ترشحهم المحكمة العليا لذلك .

ولعل أهم مادة وردت فى الدستور — وكانت موضع جدل كبير — . هى المادة التاسعة المشهورة التى وضعها الجنرال ماك آرثر بنفسه ونصت على منع الحرب وحظر استخدام القوة . كما حظرت الاحتفاظ بقوات برية وبحرية وجوية . أو أى طاقة حربية أخرى . وكانت هذه المادة مصدر مضايقة للحكومتين الأمريكية

واليابانية على السواء ؛ إذ أن أى تعديل للدستور يجب ان يتم بموافقة ثلثى أصوات كل من المجلسين على حدة ، على أن يحال على الاستفتاء الشعبى .

وقد أضفى الاحتلال مظهراً ديموقراطيا على الحكومة المركزية . وأدخل إصلاحات ترمى إلى جعل الحكومة المحلية أكثر استجابة لمشاعر الشعب . وأصبحت مناصب العمد والحكام وسائر المناصب المحلية تشغل بالانتخاب . ومنح قسم التشريع فى الحكومات المحلية سلطات أكبر ، وروعيت اللامركزية فى نظام الشرطة الذى وضع تحت إشراف لجان شرطة محلية منتخبة ؛ وإن كانت الأماكن الصغيرة التى لا تحتاج إلى قوة بوليس صغيرة سمح لها باستخدام قوة شرطة قوية تنظمها الحكومة المركزية .

ورأت سلطات الاحتلال أنه من الأمور الجوهرية أن تقترن التغييرات فى النظم السياسية بتغييرات اجتماعية وتعليمية ؛ فعدلت القوانين اليابانية بحيث تكفل للمرأة المساواة بالرجل فى جميع النواحى . وكانت وحدة المجتمع التى يعترف بها القانون القديم هى الأسرة ومن ثم عدلت إلى الفرد فى القانون الجديد. وزيدت فترة التعليم الإجبارى من ستة أعوام إلى تسعة . ومنحت مجالس الإدارات المنتخبة للمدارس المحلية سلطة إشراف واسعة على نظم التعليم . ونقحت الكتب المدرسية للقضاء على التطرف فى الوطنية . وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ صدرت الأوامر للحكومة اليابانية بالامتناع عن التأييد الرسمى لمعابد الشنتو ومنع تعليم الديانة الشنتوية فى المدارس .. على أن يحظر فى المستقبل أى اشتراك إجبارى فى طقوس الشنتو وألا تروج فكرة أن الحاكم اليابانى أسمى من الحكام الآخرين أو أن الشعب اليابانى أسمى من غيره من الشعوب . وقد أصدر الامبراطور مرسوما فى أول يناير سنة ١٩٤٩ نبذ فيه فكرة أنه مقدس وأن مصير الشعب اليابانى إلى سيادة العالم .

الإصلاح الاقتصادى :

كان المنظمون الأمريكيون مقتنعين بأن نظام الأجور وانعدام الحركة النقابية المتقدمة ووجود اتحادات الاحتكار الضخمة كالزايباتسو ... كانت من بين العوامل التى ساهمت فى حمل اليابان على العدوان ، ولهذا حاولوا علاج هذه الأمور الثلاثة ؛ ففى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٦ أقر البرلمان قانون إصلاح الأراضى الذى قضى بأن يبيع جميع أصحاب الأراضى الذين لا يقيمون فيها جميع ما يملكون من أراض تزيد

على ٤٥ ر ٢ فدانا (وفى جزيرة هوكايدو ما يزيد على ٨٠ و٩ فدانا) إلى لجنة أراض محلية منتخبة وهذه بدورها تبيعها إلى المعدمين من المزارعين ، وحدد السعر على أساس ما كان عليه قبل عهد التضخم فى عام ١٩٣٩ ، وسمح للمشترين بأن يدفعوا ثمن هذه الأراضى فى غضون ٣٠ عاما . وقد أدى هذا الإصلاح إلى نزع أراضى الطبقة المالكة والقضاء عليها . وما إن حل عام ١٩٥٢ حتى كانت أراض مساحتها خمسة ملايين فدان قد انتقلت ملكيتها من أصحابها الأصليين إلى صغار المزارعين ، وأصبح ٩٠ فى المائة من الأراضى الزراعية ملكا للذين يزرعونها . وصدر قانون لحماية الباقين من المستأجرين ، حدد الإيجار بنسبة ٢٥ فى المائة من محصول الأرز و ١٥ فى المائة من المحاصيل الأخرى ، وفرضت ضمانات أخرى بالاشتراط على كتابة عقود إيجار ، وكان هذا من الإصلاحات الهامة ، ولكن المشكلة الرئيسية ظلت بغير حل وهى كثرة المزارعين وقلة الأراضى .

وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ عمدت سلطات الاحتلال إلى إقرار قانون نقابات العمال الذى خول للعمال حق الانضمام إلى النقابات ، والمساومة الجماعية ، والإضراب ، وقد نمت الحركة النقابية بسرعة ، وازدادت عضويتها فيما بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٨ من ٤٩٦ ألف عضو إلى ستة ملايين و ٧١٠ ر ٦٣٦ أى نحو نصف العمال غير الزراعيين ، وأصبح نشاط الحركة النقابية على مر الأيام أقوى مما يطيقه حتى القائد العام للدول الحليفة ، ولهذا سمح للحكومة اليابانية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإقرار قانون يمنع موظفى الحكومة من الاضراب ، ويقصر حق الإضراب على عمال المنافع العامة ، وسمح للحكومة أيضا بتعريف المنفعة العامة بأنها « أى مؤسسة لازمة للمعيشه اليومية للشعب » .

واتخذت فى أوائل عهد الاحتلال الخطوات اللازمة لتجميد أموال الزايباتسو وتأسست فى شهر إبريل سنة ١٩٤٦ لجنة تصفية . وقد حولت ٨٣ شركة رؤوس أموالها إلى هذه اللجنة وتلقت فى مقابلها سندات مدتها عشرة أعوام غير قابلة للتحويل وحاولت الحكومة بيع هذه السندات للشعب على أن تخلق ملكية صناعية واسعة النطاق . والظاهر أنها لم تنجح فى تحقيق هذا الغرض ؛ إذ تبين من إحصاء أجرى فى شهر مارس سنة ١٩٥١ أن ٣٢ ر ٨ فى المائة من حملة السندات يملكون ١٣ ر ٦٠ فى المائة من مجموع الأسهم .

ولكى تقضى الحكومة على نفوذ موظفى الزايباتسو ، أجرت حركة تطهير

اقتصادى فى شهر يناير سنة ١٩٤٧ ، وصدر بعد ذلك قانون يمنع أعضاء أسر الزايباتسو من أن يكون لهم صلة بشركاتهم السابقة لمدة عشرة أعوام . وصدر فى عام ١٩٤٧ أيضا قانون مكافحة الاحتكار وقانون منع التركيز الإقتصادى ، وفى النهاية صدر فى شهر يولية سنة ١٩٤٨ قانون الهيئات التجارية الذى منع المعاملات المجحفة ، ثم فرضت ضريبة على رؤوس الأموال تم بواسطتها استعادة جزء كبير من الأرباح التى حققتها الزايباتسو خلال الحرب .

تحول فى موقف أمريكا تجاه اليابان :

أوصى تقرير بولى بشأن التعويضات فى عام ١٩٤٦ بنقل جزء كبير من مصانع اليابان إلى أقطار آسيوية أخرى ، وبدت ضرورة التفكير فيما يعوض اليابان عن اقتصادياتها غير أن روسيا رفضت اعتبار أسلابها فى منشوريا كتعويضات ؛ فكان هذا عاملا فى تأجيل تنفيذ هذا المشروع ، وعندما اشتدت الحرب الباردة ، فشلت الصين فى القيام بالدور الذى كان متوقعا منها أن تقوم به فى شرق آسيا ، واستبد القلق بأمريكا على مساعداتها للاقتصاد اليابانى ثم عمدت حكومة الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها .

وظهرت أولى بوادر هذا التغيير فى شهر مايو سنة ١٩٤٧ وذلك فى خطاب دين اتشيسون وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الذى تحدث فيه عن فكرة جعل اليابان « مصنعاً » لآسيا ، وقامت بعثات أمريكية بوضع تقارير عن اليابان نصحت فيها بتقوية الصناعة اليابانيه وأوصت بالامتناع عن نقل المصانع اليابانية إلى أقطار آسيا ، وبدأ القائد العام للدول الحليفة يظهر اهتماما كبيراً بالسياسة الاقتصادية اليابانية وبدأ فى عام ١٩٤٩ فى تنفيذ برنامج تقشف قاس الغرض منه إعادة الاقتصاد اليابانى إلى الوقوف على أقدامه مرة أخرى ، وتولى الإشراف على تنفيذ هذا البرنامج المستر جوزيف دودج .

وكان هدف أمريكا فى اليابان إلى وقت نشوب الحرب الكورية (٢٥ يونية سنة ١٩٥٠) مقتصرا على تقوية الاقتصاد اليابانى حتى لايحدث أى اضطراب اجتماعى يمكن أن تستغله الشيوعية . أما بعد الحرب الكورية فقد اهتمت الولايات المتحدة باليابان كأداة عسكرية فسمحت لها بإنشاء جيش كان فى الواقع جنينا غير تام التكوين .

التطورات السياسية فى عهد الاحتلال :

عادت الأحزاب السياسية إلى الظهور مرة أخرى فى اليابان خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، فتولت العناصر اليسارية من غير الشيوعيين تأليف الحزب الاشتراكى الديموقراطى ، بينما أنشأ المحافظون من السياسيين حزب الأحرار والحزب التقدمى . ولم يكن الخلاف بين الحزبين المحافظين فى السياسة بقدر ما كان فى الشخصيات والتقاليد السياسية ؛ فحزب الأحرار يمكن اعتباره خليفة حزب السيوكاى القـــديم ، والحزب التقدمى هو فى الواقع خليفـة حزب المنسيتو . وفاز الأحرار فى الانتخابات التى أجريت فى شهر إبريل سنة ١٩٤٦ بأكثرية عددية ، وكان المنتظر أن يتولى زعيمهم هاتوياما أيشيرو رياسة الوزارة ولكن القائد العام للدول الحليفة عمد فى آخر لحظة إلى إقصائه . وحل محله نائبه يوشيدا شيجرو ، وهو دبلوماسى قديم . ولم يلبث فريق من الأحرار أن عمد قبل الانتخابات التالية (أبريل سنة ١٩٤٧) إلى التخلى عن يوشيدا والانضمام إلى التقدميين وألف معه الحزب الديموقراطى وأصبح الحزب الاشتراكى الديموقراطى بعد الانتخابات أكبر الاحزاب . وفى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٧ تولى الزعيم الاشتراكى كاتاياما تتسوتأليف وزارة ائتلافية بمساعدة الحزب الديموقراطى ، وفى شهر فبراير سنة ١٩٤٨ حدث انقسام فى الرأى على السياسة المالية بين الاشتراكيين والديموقراطيين واستقال كاتاياما وخلفه فى رياسة الوزارة أشيدا هيتوشى زعيم الحزب الديموقراطى بتأييد من الاشتراكيين، ولكن هذه الوزارة اضطرت إلى الاستقالة فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ نتيجة لانكشاف فضائح الفساد التى شملت أعضاءها ، ودعى يوشيدا مرة أخرى لتأليف الوزارة ، وأجريت انتخابات جديدة فى شهر يناير ظفر فيها حزب الأحرار بأغلبية ساحقة إذ حصل على ٢٦٤ مقعداً من مجموع المقاعد وهو ٤٦٦ ، بينما تضاءل عدد مقاعد الحزب الاشتراكى الديموقراطى من ١٤٤ مقعداً إلى ٤٩ وفقد الحزب الديموقراطى نصف عدد المقاعد التى ظفر بها فى الانتخابات السابقة . وظل يوشيدا ثابت الأقدام فى الوزارة خلال الفترة الباقية من الاحتلال .

الحزب الشيوعي الياباني :

أعيد في خريف عام ١٩٤٥ تأليف الحزب الشيوعي الياباني بواسطة الزعماء الذين قضوا الحقبة التي بدأت في عام ١٩٣٠ في السجون أو في الخارج ، وبدأ نشاطه من جديد ، واتفق الزعماء على أن ينفذوا في أول الأمر برنامجا أطلقوا عليه « الثورة السلمية » ثم أكثروا من التدخل في نقابات العمال والدوائر الانتخابية ، وظفروا في الانتخابات التي أجريت في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ بأربعة أو خمسة مقاعد في مجلس النواب ، وحصلوا على ٣ أو ٤ في المائة من مجموع أصوات الناخبين ، وفي شهر يناير عام ١٩٤٩ انتخب للحزب الشيوعي ٣٥ نائبا حصلوا على ثلاثة ملايين صوت أو نحو ١٠ في المائة من مجموع أصوات الناخبين ، وبعد ذلك بعام واحد أي في شهر يناير سنة ١٩٥٠ وجه الكومنفورم حملة انتقادية لساسة الحزب الشيوعي الياباني ، فلم يلبث الحزب أن غير برنامجه في ربيع ذلك العام واختار سياسة « المعارضة المكافحة » ، ولكن القائد العام للدول الحليفة عمد في شهر يونية من العام ذاته إلى تطهير ٤١ من زعماء الحزب ومنع « العلم الأحمر » وهي نشرة الحزب من الصدور ، وأبعدت الحكومة اليابانية أيضا من وظائفها المشتبه في أن يكونوا من الشيوعيين . وقامت في ربيع وصيف عام ١٩٥٢ حوادث شغب خطيرة ضد الأمريكيين بتحريض من الشيوعيين ، وقد أدت سياسة العنف هذه إلى نفور عدد كبير من اليابانيين من الحزب الذي لم يفز في الانتخابات التي قامت بعد ذلك بأكثر من ٢ في المائة من أصوات الناخبين ، وفي شهر فبراير سنة ١٩٥٤ كان عدد أعضاء الحزب مائة ألف حسب تقدير الحكومة اليابانية .

معاهدة الصلح :

عقدت ثمان وأربعون دولة معاهدة صلح مع اليابان في ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ ورفضت ثلاث من الدول التي حضرت مؤتمر الصلح توقيع المعاهدة ، وهذه الدول هي الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ، ولم تحضر الهند وبورما المؤتمر وفضلتا أن تعقدا معاهدات منفصلة مع اليابان .

وكانت معاهدة الصلح من عمل أمريكا وهى بمثابة « عمل توفيق » (انظر الملحق رقم ١٦) ، وقد وافقت فيها اليابان على التغييرات التى اقترح الحلفاء إدخالها على الحدود ، كما ارتضت الوصاية الامريكية فى أوكيناوا وجزر بونين ، وتنازلت عن جميع الحقوق التى سبق أن حصلت عليها من الصين ، وجميع مطالبها فى منطقة القطب الجنوبى . ولم تفرض على اليابان أى قيود اقتصادية ، ولكنها وافقت على الدخول فى مفاوضات لدفع تعويضات مع أية دولة من الدول التى وقعت المعاهدة وتريد إجراء مفاوضات بهذ الشأن ، واعترف فى المعاهدة بأن لليابان الحق الطبيعى الانفرادى أو فى جماعة فى الدفاع عن النفس ، وسمح لها بصفة خاصة أن تعقد اتفاقات تسمح بمرابطة قوات أجنبية فى أراضيها .

وفى اليوم ذاته الذى وقعت فيه معاهدة الصلح وقعت الولايات المتحدة واليابان معاهدة أمن تسمح للولايات المتحدة بأن تقيم قوات عسكرية لها فى اليابان وتدافع عنها (انظر الملحق رقم ١٧) .

المشاكل الاقتصادية لليابان :

بلغ عدد سكان اليابان فى شهر يناير سنة ١٩٥٥ أكثر من ٨٨ مليون نسمة ، ولا يخفى أن نسبة المواليد فى اليابان أقل منها فى الولايات المتحدة ولكن عدد السكان يزداد مع هذا بنحو مليون نسمة فى العام ، فلا عجب إذا كانت مشكلتها الجوهرية هى تغذية شعبها ، ولكن موارد أغذيتها لا تكفى هذا العدد الكبير ، ولهذا يتعين عليها استيراد أكثر من خمس هذه الاغذية من الخارج ، ولكى تدفع ثمن هذه الواردات يجب عليها أن تصدر مصنوعاتها الطبيعية الأمر الذى يحتم عليها أن تستورد المواد الخام التى تحتاج إليها صناعات التصدير فيها .

ونشأ خلال فترة ما بعد الحرب بعض عوامل تعذر معها على اليابان أن توازن بين وارداتها وصادراتها ، ومن أهم هذه العوامل مسألة الأسعار ، فإن تحسن حالة العمال وصعوبة الهبوط بمستواهم بسبب القوة السياسية التى يملكونها ، وبسبب التضخم النقدى ... كل هذا جعل أسعار الصادرات اليابانية أعلى فى مستواها من أسعار مثيلاتها فى سائر ربوع العالم ، أضف إلى هذا أن الأسواق العالمية للمنسوجات أخذت تتضاءل لأن الأقطار المختلفة بدأت تعتمد على صناعاتها الناشئة ، كما أن اليابان أضطرت إلى تحويل صادراتها إلى ميدان الصناعات الثقيلة

حيث تكون قيمة واردات المواد الخام أغلى ثمنا ، هذا بخلاف الرقابة على التجارة والعملة فى جميع الأقطار تقريبا . ولهذا كانت وارادات اليابان تزيد على صادراتها فى كل عام خلال فترة ما بعد الحرب . وكان هذا العجز يسدد فى كل عام من المساعدات الأمريكية على اختلاف أوجهها والتى بلغت خلال الفترة بين شهرى سبتمبر سنة ١٩٤٥ وإبريل سنة ١٩٥٣ ألفى مليون دولار ، هذا إلى جانب المشتريات الأمريكية الرسمية والخاصة فى اليابان نفسها .

وبذلت حتى فى عهد الاحتلال محاولة لمعالجة هذه المشكلة بالوسائل الاقتصادية الواردة فى برنامج دودج ، وفى خلال العامين التاليين لعودة السيادة الوطنية ، تراخت الحكومة فى تطبيق هذه الاجراءات ، ولكن وزارة يوشيدا لم تلبث فى خريف عام ١٩٥٣ أن طبقت برنامج تقشف يرمى إلى خفض الاسعار وتقليل كميات السلع التى تطرح فى الأسواق المحلية ، وجاءت وزارة هاتوياما فواصلت إنتاج هذه السياسة ، وأخذ الشعور ينمو أيضا بين رجال الأعمال والأوساط الحكومية بأن المجال من ناحية الفائض عن الحاجة فى الميدان الاقتصادى بلغ من الضيق حدا لا يتيح الترف القائم على المنافسة الاقتصادية الداخلية ، وتم فى عام ١٩٤٩ تعديل قانون مكافحة الاحتكار وأدرج فيه تحديد لكلمة المنافسة ما جعله حبرا على ورق . وبدأ بعد عام ١٩٥١ بعض اتحادات الأعمال فى الظهور أوصبحت متصلة بالأربعة أو الخمسة البنوك القائمة بفضل من استخدمتهم من موظفى الزايباتسو السابقين والعلاقات المشتركة بينها . وفى عام ١٩٥٢ ألغى البرلمان الحظر الذى كان مفروضا على استخدام أسماء الزايباتسو ، واستعادت شركات عديدة أسماءها القديمة ، وفى عام ١٩٥٣ أعيد تعديل قانون مكافحة الاحتكار وأصبحت المؤسسات الإنتاجية المركبة ذات صفة مشروعة .

سياسة اليابان منذ الاحتلال :

صدق البرلمان اليابانى فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ على معاهدة الصلح وميثاق الأمن ، واستعادت اليابان فى ٢٨ إبريل سنة ١٩٥٢ سيادتها الكاملة ، وبعد خمسة أشهر أى فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ أجريت انتخابات لأول برلمان يقوم فى البلاد بعد الاحتلال . وقد وقع تغييران سياسيان هامان خلال الفترة بين انتخابات عام ١٩٤٩ وهذه الإنتخابات . وكان التغيير الأول هو انقسام

الاشتراكيين الديمقراطيين إلى شعبتين يمينية ويسارية .. حدث هذا فى خريف عام ١٩٥١ نتيجة للخلافات التى وقعت فى الحزب حول السياسة التى تتخذ حيال تدابير الصلح ، وقد رفضت شعبة اليمين للاشتراكيين الديمقراطيين ميثاق الأمن ولكنها قبلت معاهدة الصلح ، بينما رفضت الشعبة اليسارية كليهما ، أما التغيير الثانى فهو عودة الذين فصلوا فى حركة التطهير إلى ميدان السياسة . وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ رد اعتبار عشرة آلاف شخص ، وفى يونية سنة ١٩٥١ رد اعتبار تسعة وستين ألفا آخرين ، واستعاد كثيرون منهم نفوذهم فى الأحزاب السياسة مباشرة ، حتى إن أحد مجرمى الحرب وهو شيجيميتسو نامورو أصبح زعيما للحزب الديمقراطى القديم بعد أن أعيد تنظيمه وأطلق عليه الحزب التقدمى ،وظفر حزب الأحرار الذى يتزعمه رئيس الوزراء يوشيدا بأغلبية صغيرة فى الإنتخابات، وكان ١٣٩ من مجموعة عدد نوابه وهو ٢٤٢ ممن سبق إخراجهم فى التطهير .

وكان بين النواب الجدد لحزب الأحرار هاتوما أيشيرو ، وكان الشعور السائد بين بعض أعضاء الحزب أن الواجب يحتم على يوشيدا أن يستقيل ليحل محله رئيسه السابق ، ولكن يوشيدا رفض ذلك ، فكانت شعبة هاتوياما فى حزب الأحرار هى التى تكفل ليوشيدا الأغلبية فى البرلمان أو تضيعها منه . وقد ظهر ذلك بجلاء فى شهر مارس سنة ١٩٥٣ عندما امتنع أعضاء هذه الشعبة عن التصويت فأتاحوا بذلك لأعضاء المعارضة أن يمضوا قرارا بعدم الثقة بالوزارة فى البرلمان ، وبادر يوشيدا إلى حل البرلمان وأجرى انتخابات جديدة فى شهر إبريل أسفرت عن تخفيض الأغلبية التى كان يتمتع بها وأصبح استمراره فى الوزارة رهنا بأصوات الفريق المنشق من حزب الأحرار السابق .

ومما يثبت أن هذه الخلافات بين المحافظين كانت على الشخصيات أكثر منها على السياسة ، ما ظهر فى تجمع المحافظين وراء وزارة يوشيدا عندما برزت مشكلة إعادة التسلح فى ربيع عام ١٩٥٤ ، ومما يذكر فى هذا الصدد أن الدستور اليابانى منع الاحتفاظ بقوة عسكرية ، ومع هذا تألفت قوه بوليس وطنى احتياطى فى شهر يولية سنة ١٩٥٠ وعددها ٧٥ ألف شخص ، وفى شهر أغسطس من عام ١٩٥٢ ، ازدادت عددا وأعيدت تسميتها فأصبحت تدعى « سلاح الأمن اليابانى » ، وفى ربيع عام ١٩٥٤ قدم للبرلمان ميثاق تبادل المساعدة للدفاع الذى عقد بين اليابان والولايات المتحدة ، وقد عارضته بشدة

شعبتا الاشترا كيين الديمقراطيين ، ولكن البرلمان وافق عليه فى ٢٨ إبريل ثم أقر قوانين تقضى بإنشاء أسلحة جوية وبرية وبحرية للدفاع عن النفس عدد رجالها ١٥٠ ألفا ، ووضعت هذه القوات تحت رياسة أحد المدنيين ، ولكن كبار الضباط فيها كانوا إلى حد كبير من الضباط السابقين فى الجيش والبحرية ، وفى ذلك الوقت تقريبا وافق البرلمان أيضا على قانون جديد للبوليس جعل جميع فرقه تحت إشراف « مجلس البوليس الوطنى » وخول الحكومة المركزية حق تعيين رؤساء بوليس المدن الكبيرة والمحافظات .

وفى خريف عام ١٩٥٤ اشتد النزاع بين يوشيدا وهاتوياما ، وبلغ ذروته عندما انفصل بعض أعضاء حزب الأحرار من الحزب وانضموا إلى الحزب التقدمى وألفوا الحزب الديموقراطى اليابانى . ولما رأى يوشيدا أنه لا مفر من اقتراع البرلمان على عدم الثقة بوزارته قدم استقالته فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وتنازل عن زعامة حزب الأحرار إلى أوجاتا تا كيتورا ، وأنضم الإشترا كيون الديمقراطيون إلى الحزب الديمقراطى اليابانى فى التصويت على إختيار هاتوياما رئيسا لوزارة انتقال ريثما يتم إجراء انتخابات جديدة ، ولم يظفر هاتوياما فى انتخابات شهر فبراير سنة ١٩٥٥ بأكثر من ١٨٥ معقدا وهكذا كان ينقصه ٥٠ صوتا للحصول على الأغلبية ، وعندما اجتمع البرلمان فى شهر مارس اقترح حزب الأحرار الذى كان له ١١٢ مقعدا مؤيدا لهاتوياما فى منصب رياسة الوزارة ، وترمى الخطة السياسية للحزب الديموقراطى اليابانى إلى إجراء تغييرات إضافية فى إصلاحات الاحتلال ، ولكن هذه التغييرات لم تحدث إلى الآن .

ويظهر أن نية هاتوياما كانت متجهة فى مجال السياسة الخارجية إلى المحافظة على الروابط القائمة مع الولايات المتحدة ، ولكنه شعر أيضا أن من مصلحة اليابان أن تستأنف علاقتها مع الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية ، وهو فى هذا يعبر عن شـــعور انتشر بين جميع الأوساط اليابانية يؤكد بأن استئناف التجارة مع الصين الشعبية سيساعد على حل مشا كل اليابان الاقتصادية الملحة ، وهى فى نظر رجل الشارع اليابانى مسألة اقتصادية بحتة ولا تنطوى على أى استسلام أو اعتناق أى نظام للحكم ، إذ لا يزال اليابانيون محافظين بطبعهم ، ولم يعجز المحافظون فى أى انتخابات أجريت بعد الحرب فى الحصول على ٦٠ فى المائة وأكثر من مجموع عدد الأصوات ، وسوف تحدث تغييرات ، ولكنها ستحدث فى الغالب على أساس العودة إلى الأوضاع التقليدية .

القسم الثانى

الملاحق

الملحق رقم ١

مرسوم أحكام عزلة اليابان ١٦٣٦

كان التوكوجاوا في وقت صدور هذا المرسوم لايزالون يرغبون في المحافظة على العقود التجارية مع البرتغال ، وكان لهذا المرسوم هدفان : الأول قطع الاتصالات بين العناصر السياسية المنشقة في اليابان وبين الساموراى الذين فروا إلى الخارج ، والثاني منع الإرساليات المسيحية « الكيريستيان » من دخول البلاد ، ولتحقيق الهدفين فرضت رقابة شديدة على نشاط التجار .

وقد أشير في هذا المرسوم إلى الآباء اليسوعيين بالتعبير الياباني « باتيرين » وأطلقت عبارة « إيتو وابو » على جملة مشتريات الحرير التي تقوم بها اتحادات الحرير .

* * *

أولا — لا يجوز لأية سفينة يابانية أن تسافر إلى أقطار أجنبية .

ثانيا — لا يجوز لياباني أن يسافر إلى الخارج سرا ، فإذا حاول أي شخص أن يفعل ذلك سيقتل ، وتحتجز السفينة ويقبض على صاحبها (أو أصحابها) ريثما تبلغ السلطات العليا .

ثالثا — يقتل أي ياباني يعيش الآن في الخارج ويحاول العودة إلى اليابان

رابعا — إذا اكتشف من يؤمن بالمسيحية « الكيريستيان » تحتم عليكما (الناجازاكي والبوجيو) أن تجريا تحقيقا شاملا .

خامسا — يدفع للمبلغ أو المبلغين الذين يكشفون عن مكان إقامة باتيرين (أب يسوعي) ٢٠٠ أو ٣٠٠ قطعة من الفضة ، وإذا اكتشفت أي طائفة أخرى من الكيريستيان فيكافأ المبلغ أو المبلغون بحسب ماترونه .

سادسا — عند وصول سفن أجنبية تتخذ التدابير لحراستها بواسطة سفن تقدمها أسرة أومورا بينما يقدم تقرير إلى ييدو .

سابعا — يسجن في أومورا كل أجنبي يحاول مساعدة الباتيرين أو أي مجرم أجنبي آخر .

ثامنا — يجرى بحث دقيق عن الباتيرين فى جميع السفن الوافدة .

تاسعا — لايسمح لذرية البرابرة الجنوبيين بالبقاء ، وكل من يخالف هذا يقتل ، ويعاقب جميع أقاربهم بحسب خطورة التهمة .

عاشرا — إذا تبنى يابانى أحد أبناء البرابرة الجنوبيين استحق الموت ، ومع هذا سوف يسلم الأطفال المتبنون ومن يتبنونهم إلى البرابرة الجنوبيين لإبعادهم .

حادى عشر — أى مبعد يحاول العودة أو الاتصال باليابان بالرسائل أو غيرها يقتل بطبيعة الحال إذا قبض عليه ، بينما يعاقب أقاربه بشدة بحسب خطورة جرمه .

ثانى عشر — لايسمح للساموراى بأن يكون لهم أى معاملات تجارية مع شركات ملاحة أجنبية أو صينية فى ناجازاكى .

ثالث عشر — لايسمح لغير أهل الخمسة الأماكن التالية (ييدو ، وكيوتو ، واوساكا وساكاى وناجازاكى) بالاشتراك فى الايتووابو (مشتريات الحرير) ، وتحديد أسعار واردات الحرير .

رابع عشر — لا يمكن إجراء مشتريات إلا بعد تحديد الايتووابو ، وبرغم هذاوبما أن السفن الصينية صغيرة ، فالواجب ألاتكونواصارمين معها ، ولايسمح بأكثر من عشرين يوما لإجراء البيع .

خامس عشر — يكون اليوم العشرون من الشهر التاسع آخر موعد لعودة السفن الأجنبية ، ولكن يسمح للسفن المتأخرة فى الوصول بمهلة قدرها خمسون يوما تبدأ من موعد وصولها ، ويسمح للسفن الصينية بالسفر بعد رحيل السفن البرتغالية بقليل .

سادس عشر — لا يجوز ترك السلع غير المباعة فى عهدة اليابانيين لتخزينها أو المحافظة عليها .

سابع عشر — يجب على مندوبى المدن الخمس الشوجونية الوصول إلى ناجازاكى فى موعد لايتجاوز اليوم الخامس من الشهر الطويل ، ولا يسمح للمتأخرين فى الوصول بالاشتراك فى حصة الحرير وشرائه .

ثامن عشر — لا يسمح للسفن التي تصل إلى هيرادو بعقد صفقات إلا بعد تحديد سعر الحصص في ناجازاكي .

حرر في اليوم التاسع عشر من الشهر الخامس في السنة الثالثة عشرة للكواني. (٢٢يونية ١٦٣٦) موجه إلى ساكاكيباراهيــدا — نوكامى، وباباسابورزايمون، بوجيو ناجازاكي ، ووقعه هوتاكاجا — نو — كامى ، وآبي بونجو — نو — كامى ، وساكي سانوكي — نو — كامى ، ودوز اوى — نو — سوكي ، المستشارون الأربعة العظام أو « الجو — روجو » .

الملحق رقم ٢

ميثاق القسم ١٨٦٨

أعلن الامبراطور ميجى هذا القسم لآلهة الأمة الذكور والأناث فى كتاب الطقوس الدينية القديمة · وقد ظل تاريخ اليابان السياسى إلى عام ١٨٨٩ يدور حول المجادلات بشأن الأساليب الصحيحة التى تفسر بها هذه الوثيقة وتطبق ، وكان الغرض المباشر لهذا القسم تهدئة الرأى العام وتهيئة الفرصة للحكومة لتنظيم نفسها .

* * *

أولا — سندعو المجالس ونحكم الأمة وفقا للرأى العام

ثانيا — يتضامن رجال الطبقتين العليا والدنيا بغير تمييز فى وحدة شاملة فى جميع المشروعات والأعمال .

ثالثا — يجب أن يكون الموظفون المدنيون والموظفون العسكريون على وفاق ، وسيعامل الشعب العادى بشكل يمكنهم من تحقيق أهدافهم والشعور بالرضا دون أن يساورهم قلق .

رابعا — سيقضى على العادات والتقاليد القديمة غير اللائقة وسيقوم كل شىء على أساس مبادىء العدل والمساواة .

خامسا — سيجرى السعى فى سبيل المعرفة بين أمم العالم وبذلك تزدهر رفاهة الامبراطورية .

الملحق رقم ٣

مذكرة بإنشاء الجمعية النيابية ١٨٧٤

تكشف هذه الوثيقة التى قدمت إلى الحكومة فى ١٧ يناير ١٨٧٤ عن مدى تغلغل المبادىء السياسية الغربية فى التفكير اليابانى ، ولكنها تبين أيضا استمرار القيم التقليدية اليابانية ، لأن أقوى الحجج التى قدمها المنادون بإنشاء جمعية

نيابية فى عريضتهم هى « أن يصبح هذا الشعب متفق الرأى » كما تصبح البلاد قوية .

* * *

عندما ننظر بكل خضوع إلى الجبهة التى تضم السلطة الحاكمة نجد أن السلطة ليست فى يد التاج (القصر الامبراطورى) من ناحية ، ولا فى أيدى الشعب من ناحية أخرى ، وإنما هى فى أيدى الموظفين وحدهم . إننا لا ننكر أن الموظفين يحترمون التاج ، ومع هذا فالتاج يفقد هيبته شيئا فشيئا ، ولا ننكر أيضا أنهم يحمون الشعب ، ومع هذا تظهر مراسيم حكومية فى الصباح ولا تلبث أن تتغير فى المساء وتجرى الادارة بطريقة تعسفية ، فالمكافآت والعقوبات تصدر بدوافع كلها تحيز . والسبل التى يجب على الناس أن يسلكوها للاتصال بالحكومة موصدة ، فلا يستطيع الشعب أن يشكو مظالمه ، فهل يرجى حكم البلاد حكما صحيحا بهذه الطريقة ؟ إن الطفل ليعرف أن هذا مستحيل ، ولهذا نخشى إذا لم يجر الإصلاح تصبح الامة ومآلها الدمار ، ولما لم نتمكن من مقاومة دوافع شعورنا الوطنى فقد أخذنا نبحث عن وسيلة لإنقاذ الأمة من هذا الخطر ، وقد اهتدينا إلى هذه الوسيلة ووجدنا أنها تنحصر فى تعميم المناقشة الشعبية فى الامبراطورية ، ووسيلة تنمية هذه المناقشة الشعبية هى إنشاء مجلس ينتخبه الشعب ، وبذلك يضع حدا لسلطة الموظفين ، ويظفر الحاكم والمحكوم بالسلام والرخاء ، ولهذا نستميحكم الاذن لنا بإبداء بعض الملاحظات على هذا الموضوع .

إن الشعب الذى من واجبه أن يدفع الضرائب للحكومة يملك الحق فى الاشتراك فى شؤون حكومته ، وكذلك حق الموافقة أو الرفض . وهذا مبدأ معترف به فى العالم أجمع فليس ثمة ما يدعو إلى إضاعة الوقت فى البحث فيه . ولهذا نرجو بخضوع ألا يقاوم الموظفون هذه الحقيقة الواضحة . أما الذين يعترضون الآن على إنشاء مجلس منتخب من الشعب فيقولون « شعبنا بحاجة إلى الثقافة والذكاء ، ولم يتقدم بعد فى طريق النور والعلم ، وإن الوقت لم يحن بعد لإنشاء مجلس ينتخبه الشعب » ، فإذا صح ما يقولون كان السبيل لتقديم الثقافة والعلم للشعب وحمله على السير سريعا فى طريق التنور ، هو إنشاء مجلس ينتخبه الشعب .

فلكى تقدم للشعب الثقافة والعلم وتدفعه بسرعة فى طريق التقدم نحو النور يجب أولا أن تغريه بحماية حقوق نفسه واحترامها ومعرفة قدرها ، وأن يستلهم فى ذلك روح المشاركة الوجدانية فى سراء الأمبراطورية وضرائها ، ولن يتسنى له هذا إلا إذا كان له صوت فى تصريف شئون هذه الأمبراطورية ، ولم يحدث قط أن قنع شعب فى ظروف كهذه بأن يبقى فى حالة من التأخر ، أو اكتفى بما هو فيه من افتقار إلى الثقافة والعلم . أما أن تتوقع أن يحصل بنفسه على الثقافة والعلم فهو أمر أشبه « بانتظار مائة عام حتى يصفو الماء » . وأسوأ حجة يقدمونها فى هذه الناحية هى أن إنشاء مجلس منتخب فى الحال معناه جمع كل أغبياء الأمبراطورية فى صعيد واحد .

ما أشد ما يدل هذا على غرور مريع وغطرسة جوفاء وازدراء للشعب ! وليس من شك فى أن بين الموظفين من يبزون غيرهم فى الذكاء والألمعية ، ولكن كيف يعرفون أن المجتمع لا يضم من يفوقهم ذكاء ومعرفة ؟ ولهذا يتعين ألا يعامل شعب الامبراطورية بمثل هذا الازدراء والغطرسة . فإذا فرضنا أن الشعب يستحق هذه المعاملة ، أليس الموظفون أنفسهم جزءا من هذه الأمة ... ألا يفتقرون فى هذه الحالة إلى الثقافة والعلم ؟ فأين هو ميزان الحكمة أو الغباء بين القرارات التعسفية التى يتخذها نفر قليل من الموظفين وبين الرأى العام للشعب وهو الرأى الذى يتبين بالمناقشات العامة .

ونحن نعتقد أن ذكاء الموظفين وعلمهم قد تقدما إذا قورنا بما كانا عليه قبل عهد النهضة ، لأن الذكاء والمعرفة عند البشر يزدادان بنسبة استخدامهما ، وعلى هذا يكون إنشاء مجلس يختاره الشعب عاملا فى تنمية الثقافة والعلم عند الشعب ويؤدى به إلى سرعة التقدم فى ميدان التنور ، وواجب الحكومة والهدف الذى ينبغى لها أن تسعى إلى تحقيقه بتأدية هذا الواجب هما تمكين الشعب من تحقيق التقدم ؛ ففى عصور الهمجية ، التى تكون فيها الأخلاق بربرية والناس قساة متوحشين غير مستقرين لا يألفون الطاعة ، يكون واجب الحكومة بطبيعة الحال تعليم هؤلاء الناس الطاعة . ولما لم تعد بلادنا همجية والشعب على قدر كبير من لين العريكة ، فإن الغرض الذى ينبغى لحكومتنا أن تهدف إليه إنما يتحقق بإنشاء مجلس ينتخبه الشعب لإيقاظ روح العمل والإقدام فيهم ، وتمكينهم من فهم

واجبهم فى الإشتراك فى تحمل مسئوليات الامبراطورية والمساهمة فى توجيه شئونها ، وعندئذ يصبح شعب البلاد بأسره ذا رأى واحد متفق .

وكيف يمكن تقوية الحكومة ؟ إن ذلك يتم عندما يصبح شعب الامبراطورية متفق الرأى ، وسوف لا نثبت هذا بذكر وقائع تاريخية قديمة ، وإنما نوضحه بالتغيير الذى طرأ على حكومتنا فى شهر أكتوبر الماضى . فما كان أفدح الخطر عندئذ ! فما هو السبب فى أن حكومتنا وقفت وحدها فى عزلة .. وكم عدد الذين فرحوا أو حزنوا لما طرأ من تغيير فى الحكومة خلال شهر أكتوبر الماضى ؟ لم يقتصر الأمر على أنه لم يكن هناك حزن أو فرح لما حدث ، وإنما كان بين كل عشرة أفراد فى الامبراطورية ثمانية أو تسعة يجهلون تماما ما حدث ، وقد دهشوا لتسريح القوات العسكرية ؛ فإنشاء مجلس ينتخبه الشعب يخلق رابطة من الشعور بين الحكومة والشعب ، فيتحدان فى جسم واحد ، وعندئذ فقط تصبح الأمة قوية .

وها نحن أولاء قد أثبتنا الآن موقفنا بالمبادىء العالية ، وبالحالة السياسية الواقعة فى بلادنا ، وبواجب حكومتنا ، وبالتغيير الذى حدث فى شهر أكتوبر الماضى . وتعزز إيماننا بعدالة تفكيرنا ، وتأكد رأينا بأن السبيل الوحيد لتحسين مصائر امبراطوريتنا وصيانتها هو إنشاء مجلس يختاره الشعب لنشر عادة المناقشات العامة بين أفراده ، وسوف لا نتوسع هنا فى شرح الوسيلة التى تنفذ بها فكرتنا ، لأن هذا يحتاج إلى متسع كبير .

وقد بلغنا أن الموظفين الحاليين يدعون أنهم محافظون ويعارضون التقدم عامة ويطلقون على دعاة الإصلاح ، تقدميين طائشين ، ويعترضون على رأيهم زاعمين أن « الوقت » لم يحن بعد « للإصلاح » ، وإننا لنستميحكم الأذن لنا بأن نورد بعض الإيضاح هنا .

إننا قبل كل شىء لا نفهم عبارة « التقدم الطائش » فإذا كانوا يقصدون به التدابير المرتجلة التى تقترح بدون روية ، فالمجلس المنتخب هو الذى يعالج هذه الحالة من الارتجال . أم هل يقصدون « بالتقدم الطائش » الحاجة إلى الانسجام بين مختلف أقسام الإدارة وفروعها ، وتأجيل المسائل العاجلة وجعلها مسائل ثانوية فى فترة الإصلاح لأن التدابير التى يراد تنفيذها بحاجة إلى توحيد الخطط ؟

إن السبب فى هذا هو الحاجة إلى قانون ثابت فى البلاد، واتجاه الموظفين إلى العمل وفقا لميولهم، وأهوائهم ووجود هذين الأمرين يؤكد وجوب إنشاء مجلس ينتخبه الشعب. فالتقدم أجمل شىء فى العالم، وهو ناموس جميع الأشياء المادية والروحية! إن الناس الذين يعملون على هدى المبادىء لا يمكن أن يستهجنوا كلمة التقدم، وإنما يجب أن يكون استهجانهم منصبا على كلمة «الطائش» وليس للكلمة الأخيرة صلة بمجلس ينتخبه الشعب.

ونحن لا نستطيع أن نفهم الصلة بين عبارة «الوقت لم يحن بعد» وبين مجلس ينتخبه الشعب، ولكن رأينا يتناقض مع مدلول هذه العبارة، لأنه لو أنشىء المجلس المنتخب اليوم لصح الاعتقاد بأنه لا ينتظر أن يتم لا تحته النظامية قبل انقضاء عدة أشهر أو أعوام، والشىء الوحيد الذى نخشاه هو التأخير ولو ليوم واحد فى إنشاء المجلس. وهذا ما يدعونا إلى القول بأننا نعتنق رأيا يخالف كل المخالفة هذا الرأى.

وهناك حجة أخرى يعترض بها الموظفون: وهى أن المجالس النيابية القائمة الآن فى الأقطار الأوربية والأمريكية لم تؤسس فى يوم واحد، وإنما وصلت إلى حالتها الراهنة بالتقدم التدريجى، ولهذا لا يمكننا أن ننسخها اليوم فجأة. ولكن التقدم التدريجى لم يكن فى هذه المجالس وحدها؛ فإن جميع أقسام المعرفة والعلوم والفنون خضعت لهذا التطور أيضا، والسبب فى أن الأجانب لم يستطيعوا أن يصلوا بها إلا حد الكمال إلا بعد انقضاء قرون هو أنه لم تكن هناك فى الماضى أمثلة تحتذى، وإنما تعين اكتشاف هذا الكمال بالتجارب الواقعية. فإذا أمكننا اختيار أمثلة منها والاستعانة بطرائقها فلم لا ننجح فى تنفيذها؟ إننا إذا أرجأنا استخدام الآلة البخارية ريثما تكتشف عناصر البخار بأنفسنا ولو أننا انتظرنا حتى نكتشف نظريات الكهرباء قبل أن ننشىء تلغرافا كهربائيا، فسوف لا يكون فى إمكان حكومتنا أن تعمل أو تبتدىء فى العمل.

وغرضنا من السعى لإثبات وجوب إنشاء مجلس منتخب فى بلادنا اليوم، والتدليل على أن درجة التقدم بين شعب هذه البلاد كافية لإنشاء مجلس كهذا، لا ينطوى على رغبة فى منع الموظفين من الإفادة من النوائع التى يتوسلون بها لمعارضة الفكرة، وإنما أملته الرغبة فى أن يؤدى إنشاء مجلس كهذا إلى قيام

مناقشات عامة فى الامبراطورية ، وإيقاظ روح الامبراطورية وبعثها إلى العمل ، وأن يزداد الود بين الحكام والمحكومين ، ويسود الحب بين الراعى والرعية ، وتصان بلادنا الامبراطورية وتتحسن مصائرها ، ويصبح الرخاء والسلام مضمونين للجميع ، وإننا لنعتبر أنفسنا سعداء الحظ لو قبلتم اقتراحاتنا هذه .

رد الحكومة

إن الفكرة التى وردت فى المذكرة التى قدمها سويجيما أحد ساموراى ساجاكن وسبعة آخرون بشأن موضوع إنشاء مجلس يختاره الشعب ، فكرة رائعة من حيث المبدأ . وكانت الحكومة قد ظفرت بالموافقة على اقتراح مماثل وضعته بنفسها ، وأعدت لذلك مجموعة من اللوائح ، ولهذا سنقبل الفكرة . وفى الوقت ذاته ونظرا للتعليمات التى صدرت فى العام الماضى إلى فوكن بشأن الجمعيات التشريعية المحلية ، ولإنشاء وزارة الداخلية ، نوصى مجلس الدولة « سى إين » بأن يطلب من وزارة الداخلية إبداء رأيها ، وأن يبحث فى مسألة مجلس منتخب بعد افتتاح المجالس التشريعية المحلية .

* * *

الملحق رقم ٤

مرسوم الوعد بالبرلمان ١٨٨١

كان الغرض من هذا المرسوم هو وضع مسألة البرلمان على الرف فى المسرح السياسى وإتاحة متنفس للحكومة يهيء لها العناية بوسائل دفاعها ، ولكن عندما أعلن الامبراطور أنه أخذ يبحث فى المسألة أصبح من الصعب على الحكومة النظر فيها دون المجازفة بعدم احترام الامبراطور ، وقد عزز هذه الناحية التحذير الذى أذاعه الامبراطور لمن يثير الشغب أو الاضطرابات الفجائية .

* * *

نحن الجالس على العرش الذى تربعت عليه أسرتنا منذ نيف وألفين وخمسمائة عام ، ونمارس الآن باسمنا وحقنا جميع السلطان والنفوذ الذى توارثناه عن

أسلافنا ، رأينا منذ فترة طويلة أن ننشىء تدريجا نوعا دستوريا من الحكم غايته أن يتزود خلفاؤنا على العرش بحكم فيه إرشاد لهم .

وإننا إذ وضعنا هذا الهدف نصب أعيننا أنشأنا فى العام الثامن من حكم ميجى مجلسا للشيوخ ، وفى العام الحادى عشر لحكم ميجى أقمنا مجالس تشريعية محلية ، وبهذا أرسينا أساس صرح الإصلاح الذى فكرنا فى بنائه تدريجا ، وإن أعمالنا هذه يجب أن تقنع رعيتنا بما أنتويناه فى هذه الناحية منذ البداية .

إن نظم الحكم تختلف باختلاف الأقطار ، ولكن التغييرات الفجائية غير المألوفة لا يمكن إجراؤها بغير متاعب كبيرة .

إن أسلافنا فى السماء يرقبون أعمالنا ، ونحن ندرك مسئوليتنا أمامهم فى تصريف واجباتنا العليا وفقا للمبادىء وحرصا على ازدياد المجد والعظمة اللذين ورثناهما عنهم .

ولهذا نعلن هنا أننا سننشىء فى العام الثالث والعشرين لحكم ميجى برلمانا يعمل على تحقيق نيتنا التى أعلناها ، ونكلف رعايانا الأمناء الذين يتلقون تعليماتنا أن يتخذوا فى الوقت ذاته جميع الاستعدادات اللازمة لتحقيق هذه الغاية .

وسوف نبت فيما بعد فى الحدود التى ستفرض على سلطاتنا الأمبراطورية ، كما نبت فى دستور البرلمان وسنصدر بيانا بذلك فى الوقت المناسب .

ونحن إذ نعرف أن شعبنا يميل إلى التقدم السريع ، نرى أن التقدم لن يكون مطردا ما لم يكن مقرونا بالتفكير والروية ، وأننا نحذر رعايانا ، الكبير منهم والصغير على السواء ، أن يتذكروا مشيئتنا هذه وأن يعلموا أن الذين قد ينصحون بتغييرات فجائية عنيفة قد تؤدى إلى تعكير صفو سلام حكمنا سيقعون تحت طائلة غضبنا — إننا نعلن هذا لرعيتنا بكل وضوح .

* * *

الملحق رقم ٥

مرسوم امبراطورى للجنود والبحارة ١٨٨٢

تتضمن هذه الوثيقة بعض النقط الهامة ؛ ففيها أولا سرد رسمى للتاريخ اليابانى

الذى يمهد لها ، وفيها ثانيا إصرار على مبدأ احتفاظ الامبراطور بالقيادة العليا للقوات العسكرية ، ويتبين منها أنها أعدت فى الأصل لمنع أى قائد عسكرى من تأكيد استقلاله . ولكنها مع هذا استخدمت فيما بعد لتبرير انفصال السلطة العسكرية من السلطة المدنية ، وثالثا تضمنت محاولة إيجاد تشريع خلق يؤكد الولاء والطاعة والبسالة والبساطة والأمانة . وقد صدرت هذه الوثيقة بعد خمسة أعوام من قيام قائد عام سابق للجيش الامبراطورى وهو سايجو تاكامورى بالثورة على الحكومة وأيده فيها كثيرون من ضباط الجيش لولائهم الشخصى له لخرجوا جميعا على الجيش وكادوا يقضون عليه . وكانت هذه الوثيقة تتلى بانتظام من حين لآخر على الجنود والبحارة ، وقد حدث مرة على الأقل أن انتحر ضابط يابانى لأنه أخطأ وهو يتلوها .

* * *

جميع قوات امبراطوريتنا خاضعة فى كل الازمان لقيادة الامبراطور . ومنذ أكثر من خمسة وعشرين قرنا قاد الامبراطور جيمو بنفسه جنود قبيلتى أوتومو . وموونوبى فى حملة أخضع فيها القبائل التى لم يكن لها حاكم فى البلاد ، فتربع على العرش يحكم البلاد بأسرها ، وقد تعرض النظام العسكرى خلال هذه الفترة لتغييرات كثيرة تمشى مع حالة المجتمع ، وكانت القاعدة فى الماضى أن يتولى الامبراطور بنفسه قيادة القوات ، وكانت السلطة العسكرية تسند أحيانا للامبراطورة أو إلى ولى العهد ، ولكنها لم تسند إلى أحد الرعايا إلا فى النادر ، وقد حدث فى العصور الوسطى أن قامت المؤسسات المدنية والعسكرية على غرار الطراز الصينى وأنشئت فرق الحرس الست ، وتأسس مكتبا « الجواد » الأيمن والأيسر ، وتأسس غيرها من المؤسسات كخفر السواحل مثلا .

وهكذا استكمل النظام العسكرى حلقاته ، ولكن طول فترة السلام أفقدت البلاط الامبراطورى همته الإدارية ، وأصبح الجنود والمزارعون على مر الايام طبقتين متباعدتين ، واستبدل بنظام التجنيد القديم آخر يقوم على أساس التطوع الذى انتهى بقيام الطبقة العسكرية ، وانتقلت السلطة العسكرية بأكملها إلى زعماء هذه الطبقة ، وأدت الاضطرابات التى وقعت فى الامبراطورية إلى انتقال السلطة السياسية أيضا إلى أيدى هؤلاء الزعماء ، واحتفظت بها هذه الأسر العسكرية لمدى سبعة قرون متوالية . وقد نشأت هذه النتائج من التغييرات التى حدثت فى المجتمع وكانت السيطرة عليها فوق طاقة البشر وهذا مما يدعو إلى الأسف

العميق لأنها لا تتمشى مع الطابع الاساسى لامبراطوريتنا ولا تتفق مع قانون اسلافنا الأباطرة .

وتداعت بعد ذلك فى عهدى كوكوا وكاي ، شوجونية التوكوجاوا ، واتخذت العلاقات الخارجية مظهرا جديدا منذرا بالخطر لكرامتنا القومية ، مما أثار قلقا ليس بالقليل لجدنا العظيم الامبرطور نينكو ، ولوالدنا العظيم الامبراطور كومى ، وإننا حين نذكر هذا نشعر بالرغبة والامتنان معا . فعندما ارتقينا العرش فى عهد شبابنا أعادت الشوجونية إلينا السلطة الإدارية ، كما أعاد أرباب الاقطاعيات إقطاعياتهم وهكذا توحدت مملكتنا كلها فى بضعة أعوام ، وعاد نظام الحكم القديم إلينا ، والفضل فى ذلك يرجع إلى الخدمات الجليلة التى أداها موظفونا المخلصون ومستشارونا الحكماء من المدنيين والعسكريين على السواء كما يرجع إلى تأثير أريحية أسلافنا وحبهم لخير الشعب ، ويجب أن نعزو الفضل أيضا إلى روح الولاء الصادق الذى يظهره رعايانا ، وإيمانهم بأهمية « صاحب القداسة الأعظم » .

وأمام هذه الاعتبارات ، ورغبة منا فى إعادة تشييد نظامنا العسكرى ورفع مجد امبراطوريتنا ، عكفنا خلال الخمسة عشر عاما الماضية على إنشاء النظام الحالى الجيش والبحرية ، وتولينا القيادة العليا لقواتنا ، وقد نعهد بقيادات صغرى إلى رعايانا ، ولكن السلطة الأخيرة ستتولاها نحن ولن نندب لها أحدا من الرعايا ، وتقضى مشيئتنا بأن يراعى هذا المبدأ بدقة ونورثه إلى ذريتنا ، وأن يحتفظ الامبراطور على الدوام بالسلطة العليا العسكرية والمدنية حتى لا تتكرر وصمة العصور الوسطى وما تلاها .

أيها الجنود والبحارة ، إننا قائدكم العام الأعلى ، وستكون علاقاتنا معكم ودية للغاية عندما نعتمد عليكم اعتمادنا على أطرافنا وعليكم أن تنظروا إلينا نظرتكم إلى رأسكم .

إن مسألة قدرتنا على حراسة الامبراطورية لنبرهن على أننا جديرون ببركة السماء ، ونسدد الدين لاجدادنا ... تعتمد على أمانتكم فى تأدية واجبكم كجنود وكبحارة . ولا شك أنكم تشاطروننا الحزن إذا ضعفت جلالة امبراطوريتنا ووهنت قوتها ، لأننا سوف نشرككم معنا فى الشرف والفخار إذا تألق مجد أسلحتنا ، فإذا أديتم جميعا واجبكم واشتركتم معنا قلبا وقالبا وأصبحنا كروح واحدة فى بذل أقصى الجهود لحماية الدولة فسوف يتمتع شعبنا طويلا بنعمة

السلام ، وسوف تشع قوة أمبراطوريتنا وتسطع هيبتها فى العالم ، ونحن إذ ننتظر منكم الكثير أيها الجنود والبحارة نقدم لكم الوصايا التالية :

١ — يتعين على الجندى والبحار أن يعدا الولاء واجبهما الجوهرى ... من ممن يولدون فى هذه البلاد تنقصه روح التفانى فى خدمة هذه الأرض ؟ ولا يمكن أن يعد الجندى أو البحار كفؤا إلا إذا كانت هذه الروح قوية فيه ، لأن الجندى أو البحار الذى تنقصه الروح القوية لايعدأ كثر من دمية مهما بلغ من المهارة فى فنه أو الكفاية فى أعماله ، ولن تكون جماعة من الجنود أو البحارة ممن يفتقرون إلى الولاء أفضل من طغمة من الرعاع عندما يجد الجد مهما بلغوا من حسن التنظيم والنظام ، فتذكروا أنه كما تعتمد حماية الدولة وصيانة قوتها على قوة أسلحتها ، فإن نمو هذه القوة أو ضعفها سيؤثران بلا شك فى مصير الأمة إن خيرا أو شرا ، فلا تدعوا الآراء الجارية تضللكم ، ولا تنغمسوا فى السياسة ، وإنما قوموا بقلب واحد بتأدية واجبكم الجوهرى فى الولاء وتذكروا أن الواجب أثقل من جبل بينما الموت أخف من ريشة ، فلا تقعوا فى الخزى والعار بافتقاركم إلى المبدأ الخلقى فتجلبون الهوان والشنار لاسمكم .

٢ — يجب على الجندى والبحار أن يكونا دقيقين فى مراعاة اللياقة والأدب ، وقد نظم الجنود والبحارة درجات من مارشال وأميرال فى البحرية إلى الجندى أو البحار العادى ، وحتى الرتبة الواحدة أو الدرجة الواحدة ، تتضمن اختلافات فى الأقدمية فى الخدمة ويجب بمقتضى هذا أن يخضع الجدد للأقدمين منهم ، وأن يعتبروا الأوامر التى يصدرها الأقدم منهم كأنها صادرة منا ، ويجب على الدوام أن لا تحترموا رؤساءكم فحسب بل أن تحترموا أيضا الأقدم منكم فى الخدمة ، حتى وإن كنتم لا تعملون تحت رياستهم . ومن ناحية أخرى يجب على الرؤساء ألا يعاملوا مرؤوسيهم بازدراء أو غطرسة ، وفى الحالات التى لايستدعى فيها العمل الرسمى أن يتوخى الرؤساء الحزم والشدة ، يتعين عليهم أن يعاملوا مرؤوسيهم برفق ، وأن تكون الرقة هدفهم الأسامى حتى تكون جميع الرتب متحدة فى خدمتهم للامبراطور فإذا أهملتم أيها الجنود والبحارة مراعاة حدود اللياقة والأدب وعاملتم رؤساءكم بغير احترام ، ومرؤوسيكم بالغلظة انعدم التعاون والانسجام ، ولم تصبحوا آفة بين قواتكم فحسب ، بل تكونون أيضا جناة ضد الدولة ولا تستحقون عفواً ولا غفراناً .

٣ — يجب على الجندى والبحار أن يقدرا الشجاعة حق قدرها ، فإن صفة الشجاعة كانت فى بلادنا منذ أقدم العصور تحتل أرفع مكانة ، وبدونها يصبح رعايانا غير جديرين باسمهم ، فكيف إذن يجوز للجندى والبحار اللذين تحتم عليهما مهنتهما مواجهة العدو فى المعركة أن ينسيا حتى ولو للحظة عابرة أن يكونا من الشجعان ؟ ولكن هناك شجاعة حقيقية وأخرى زائفة ، فالاندفاع وراء جموح سورة الغضب والقيام بأعمال العنف لا يمكن أن يسمى شجاعة حقيقية . وإنما يجب أن يكون للجندى والبحار إدراك سليم للخطأ والصواب وأن ينميا فى نفسيهما التحكم فى أعصابهما ورباطة الجأش وأن يضعا خططهما بتأن وروية ، ويتعين عليهما عدم الاستهانة بعدو ضعيف أوخشية عدو متفوق ، وإنما يجب على كل فرد أن يؤدى واجبه كجندى أو بحار ، فهذه هى الشجاعة الحقيقية ؛ وعلى الذين يقدرون الشجاعة الحقيقية فى معاملاتهم اليومية أن يراعوا أولا الظرف والكياسة ، وأن يكون هدفهم كسب حب الآخرين واحترامهم فإذا تظاهرتم بالشجاعة وتذرعتم بالعنف تعرضتم فى النهاية لبغض العالم الذى ينظر إليكم عندئذ وكأنكم وحوش ضارية ، وهذا ما يجب أن تحذروا منه .

٤ — يجب على الجندى والبحار أن يضعا الأمانة والاستقامة فى أعلى مكان من التقدير ، فالامانة والاستقامة هما الواجبان الأساسيان للإنسان ، ولا يمكن للجندى والبحار بصفة خاصة أن يتجردا منهما ويبقيا فى الخدمة ولو ليوم واحد ، والامانة تشمل المحافظة على الكلمة ، والاستقامة تشمل تأدية الواجب ، فإذا أردتم إذن أن تكونوا أمناء ومستقيمين فى أى شىء تعين عليكم أن تنظروا منذ البداية وتدققوا فى أن تعرفوا إن كان فى إمكانكم القيام به أم لا . فإذا اندفعتم بغير روية إلى الموافقة على عمل ما غامض فى طبيعته وربطتم أنفسكم بالتزامات غير حكيمة وحاولتم بعد ذلك أن تثبتوا أنكم أمناء ومستقيمون فستجدون أنفسكم فى حرج كبير لا نجاة منه ، وعندئذ لا ينفع الندم ، ولهذا يجب أولا التأكد مما إذا كان العمل المطلوب مستقيما ومعقولا أم لا ، وإذا اقتنعتم بأنه ليس فى إمكانكم المحافظة على كلمتكم واستقامتكم ، فمن الخير أن تتخلوا عن عملكم فى الحال ، وقد حدثت منذ العصور الغابرة أحداث متكررة ظهر فيها رجال عظماء وأبطال أصابهم سوء الحظ فهلكوا وتركوا لذريتهم أسماء ملطخة بالعار ، لا لشىء إلا لأنهم فى محاولاتهم أن يكونوا أمناء فى أمور صغيرة لم يتمكنوا من التمييز

بين الخطأ والصواب فيما يتعلق بالمبادىء الجوهرية ، أو لأنهم لم يهتدوا إلى الطريق الصحيح فى تأدية الواجب العام وحافظوا على إيمانهم بالعلاقات الخاصة ، ولهذا يجب أن تحذروا بشدة هذه الأمثلة وتتجنبوها .

٥ — يجب على الجندى والبحار أن يجعلا البساطة هدفهما ؛ لأنك إذا لم تجعل البساطة هدفك اصبحت مخنثا مستهترا تحب البذخ والتبذير ، وتنتهى إلى الأنانية والشح وتهبط إلى أحط دركات الدناءة ، فلا ينفعك عندئذ الولاء ولا الشجاعة ولا ينقذانك من ازدراء العالم . وليس من المغالاة القول إنك ستقع بهذا فى أسوء حظ يلازمك طول الحياة ، فلو ظهر شر كهذا بين الجنود والبحارة مرة انتشر كالوباء وانهارت عندئذ الروح العسكرية ومبادئها ، ونحن وإن كنا معنيين إلى حد كبير بهذه النقطة فقد أصدرنا أخيرا القوانين التأديبية وحذرنا كم هذا الشر ، وبرغم ذلك فإننا قلقون من أن يتفشى هذا الشر ، ولذلك نكرر تحذيرنا . وعليكم أيها الجنود والبحارة ألا تستهينوا قط بهذا التحذير .

ويتحتم على الجنود والبحارة إلا يغفلوا لحظة واحدة عن هذه المواد الخمس ، وتنفيذها الآن يقتضى منكم الإخلاص التام ، لأنها بمثابة الروح لجنودنا وبحارتنا . والإخلاص هو روح هذه المواد ، فإذا لم يكن القلب مخلصا فالأقوال والأفعال مهما حسنت تكون مجرد مظهر خارجى لا يجدى فتيلا ، أما إذا كان الإخلاص نابعا من القلب فإنه يمكن تحقيق أى شىء . وهذه المواد الخمس هى أيضا الباب الأكبر لعالم الدنيا والآخرة وهى القانون العالمى للبشرية ، ومن السهل مراعاتها وممارستها فإذا أطعتم أيها الجنود والبحارة تعليماتنا وراعيتم هذه المبادىء ومارستموها وأديتم واجبكم فى خدمة بلدكم أصبح ذلك مصدرا للمتعة لا لأنفسنا فحسب بل أيضا لجميع شعب اليابان .

صدر فى اليوم الرابع من الشهر الأول للعام الخامس عشر من عهد ميجى .

* * *

الملحق رقم ٦

مرسوم التعليم ١٨٩٠

صدر هذا المرسوم فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٠ وأعيد فيه تأكيد بقاء التقاليد

الدينية والشنتوية فى الأمة وتعزيزها ضد الأفكار السياسية والأخلاقية الغربية ويعد أيضا محاولة لإستغلال الناحية الخلقية التقليدية فى اليابان لتعزيز الدولة الجديدة التى أنشأتها ديكتاتورية ميجى ، وهو مرسوم يتلى كثيرا فى المدارس ، ويعرف محتوياته كل يابانى :

* * *

ليكن معلوما لدى جميع رعايانا :

« أن أسلافنا الاباطرة قد أنشأوا أمبراطوريتنا على أساس متين ودائم ، وغرسوا فضائل متأصلة الجذور ، وأخذ رعايانا يعملون فى اتحاد تام وولاء كامل وتقوى عظيمة فى تصوير جمال هذه الإمبراطورية عصرا بعد عصر وجيلا بعد جيل ، وهذا هو مجد الطبيعة الأساسية لأمبراطوريتنا الذى ينبع منه أيضا منهل تعليمنا . . . . . . أيها الرعايا ، كونوا بارين بآبائكم ، محبين لإخوتكم وأخواتكم منسجمين فى زيجاتكم مخلصين فى صداقتكم ، احملوا أنفسكم على التواضع والاعتدال ، قدموا الخير للجميع ، واصلوا التعليم وانشروا الفنون ، وبذلك تزيدون من مقدرتكم الذهنية ، وتستوفون ملكاتكم الخلقية ، ساعدوا على خير الشعب ونموا المصلحة العامة ، واحترموا على الدوام الدستور ، وراعوا القوانين . وإذا وقع أى طارىء قدمو أنفسكم بشجاعة إلى الدولة ، وبهذا تحرسون إزدهار عرشنا الامبراطورى وتصونونه ، وتصبحوا ليس فقط رعايانا الطيبين الامناء ، بل وتضربون أيضا أروع الأمثلة لخير تقاليد أسلافكم . »

« إن الوسيلة التى ذكرناها هنا هى فى الحقيقة تراث أسلافنا الاباطرة ، ويجب أن يتبعها خلفاؤهم ورعاياهم على السواء ، لأنها صالحة لكل الأزمنة والأمكنة ، ونحن نود أن تحل هذه التعاليم محلا مبجلا فى قلوبنا بالاشتراك معكم يارعايانا حتى يتسنى لنا جميعا أن نتحلى بالفضيلة .

صـــدر فى اليوم الثلاثين من الشهر العاشر من العام الثالث والعشرين لحكم ميجى .

* * *

الملحق رقم ٧

دستور ميجى

عاب ظن الأحرار من اليابانيين فى مواد الدستور الرجعية ، ولكنهم لم يستطيعوا الجهر بانتقاداتهم لأن الدستور قدم على أنه هبة من الامبراطور ، وقد عطلت الحكومة جميع الصحف المتطرفة لكى تضمن عدم نشر أية ملاحظات وانتقادات عند صدوره ، وأنذرت الصحف الأخرى بألا تنشر أى تعليق مضاد.

وفيما يلى النص الكامل لدستور ميجى :

المقدمة

لقد تبوأنا بفضل أمجاد أسلافنا العرش الذى توارثناه فى سلسلة متتابعة الحلقات لأجيال أبدية ، وانعقدت رغبتنا على ضمان خير رعايانا المحبوبين والنهوض بملكاتهم الذهنية والأخلاقية . . الأمر الذى كان موضع عناية أجدادنا ورعايتهم المشبعة بالحب لشعبهم ، ونحن إذ نأمل أن نحقق الرخاء للدولة بالاتفاق مع شعبنا وبفضل تأييدهم لنا فعلن وفقا لمرسومنا الامبراطورى الصادر فى اليوم الثانى عشر من الشهر العاشر من العام الرابع عشر لحكم ميجى ، قانونا أساسيا للدولة يبين المبادىء التى سنسترشد بها فى مسلكنا ، ويوضح لخلفائنا ورعايانا وذريتهم مايجب عليهم أن يتبعوه إلى الأبد .

إننا ورثنا حقوق السيادة على الدولة من أجدادنا ، وسنتركها تراثا لابنائنا ، وسوف لانعجز نحن ولاهم فى المستقبل عن استخدامها على خير وجه وفقا لمواد الدستور الممنوح لكم بمقتضى هذا المرسوم .

ونحن نعلن الآن احترامنا وحمايتنا لسلامة حقوق شعبنا واملاكه ، ونضمن لهم التمتع بمثل هذا ضمن نطاق مواد الدستور الحالى وفى حدود القانون .

وسيدعى البرلمان الأول للانعقاد فى العام الثالث والعشرين من حكم ميجى ، وسيكون يوم افتتاحه هو اليوم الذى يصبح فيه هذا الدستور نافذا .

وإذا نشأ فى المستقبل مايقتضى تعديل أى مادة من مواد هذا الدستور ،

نتولى نحن أو خلفاؤنا حق المبادأة فنتقدم مشروعا بهذا إلى البرلمان الأمبراطورى الذى يتولى الاقتراع عليه وفقا للشروط المنصوص عليها فى هذا الدستور ، وبخلاف هذا لا يسمح لابنائنا ولا لرعايانا أن يحاولوا تغيير شىء من هذا .

وسيكون وزراء دولتنا الذين يعملون باسمنا مسئولين عن تنفيذ الدستور الحالى ، وعلى رعايانا الحاليين وذريتهم يقع واجب الولاء لهذا الدستور .

الباب الاول

الامبراطور

مادة ١ — يملك أمبراطورية اليابان ويحكمها إلى دصور لا نهاية لها سلالة من الأباطرة .

مادة ٢ — يتولى العرش الأمبراطورى نسل من الذكور الأمبراطوريين وفقا لنصوص قانون القصر الامبراطورى .

مادة ٣ — الأمبراطور مقدس وذاته مصونة .

مادة ٤ — الأمبراطور هو رأس الأمبراطورية يحفظ لنفسه حقوق السيادة ويمارسها وفقا لشرط الدستور الحالى .

مادة ٥ — يمارس الامبراطور السلطة التشريعية بموافقة البرلمان الأمبراطورى .

مادة ٦ — يصدق الأمبراطور على القوانين ويأمر بإعـــدادها وتنفيذها .

مادة ٧ — يدعو الأمبراطور البرلمان الامبراطورى إلى الانعقاد ويفتتحه وينهى دوراته ويعطله إلى أجل ويحل مجلس النواب .

مادة ٨ — إذا بدت ضرورة ملحة تدعو إلى المحافظة على الأمن العام أو تجنب كوارث عامة ، يصدر الأمبراطور مراسيم أمبراطورية تحل محل القانون وذلك عندما لا يكون البرلمان منعقدا ، على أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان عند اجتماعه بعد ذلك فإذا لم يوافق البرلمان عليها ، فعلى الحكومة أن تقرر إبطالها بالنسبة للمستقبل .

مادة ٩ — يصدر الامبراطور أو يوعز بإصدار مراسيم لتنفيذ القوانين أو المحافظة على السلام العام والنظام وتوفير الرفاهية للشعب. ولكن لا يجوز بأى حال أن يؤدى أى مرسوم إلى تغيير أى قانون قائم.

مادة ١٠ — يحدد الإمبراطور نظام مختلف فروع الإدارة ومرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين ويعين الموظفين ويفصلهم، ويجب فى حالة الاستثناءات التى نص عليها بصفة خاصة فى الدستور الحالى أن تكون متفقة مع النصوص المذكورة.

مادة ١١ — للامبراطور القيادة العليا للجيش والبحرية.

مادة ١٢ — الإمبراطور يحدد نظام الجيش والبحرية ومركزهما فى حالة السلم.

مادة ١٣ — الإمبراطور يعلن الحرب، ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات.

مادة ١٤ — الإمبراطور يعلن حالة الحصار ويجرى تحديد شروط حالة الحصار ومقتضياتها بقانون.

مادة ١٥ — الإمبراطور ينعم بألقاب النبالة ويمنح الرتب والنياشين والأوسمة.

مادة ١٦ — الإمبراطور يأمر بالعفو العام والغفران وتخفيف العقوبات ورد الإعتبار.

مادة ١٧ — يؤلف مجلس وصاية وفقا لنصوص قانون القصر الامبراطورى ويمارس باسم الامبراطور جميع السلطات التى يتمتع بها الامبراطور.

الباب الثانى

حقوق الرعايا وواجباتهم.

مادة ١٨ — الشروط اللازمة للرعوية اليابانية يحددها القانون.

مادة ١٩ — يجوز تعيين الرعايا اليابانيين وفقا للمواصفات الواردة فى القوانين والتشريعات، فى المناصب المدنية أو العسكرية أو أى وظائف أخرى.

مادة ٢٠ — الرعايا اليابانيون مطالبون بالخدمة فى الجيش أو البحرية وفقا لنصوص القانون.

مادة ٢١ — الرعايا اليابانيون مطالبون بواجب دفع الضرائب وفقا لنصوص القانون .

مادة ٢٢ — للرعايا اليابانيين حرية الإقامة وحرية تغيير هذه الإقامة ضمن حدود القانون .

مادة ٢٣ — لايقبض على أى رعية يابانى أو يعتقل أو يحاكم أو يعاقب إلا وفقا للقانون .

مادة ٢٤ — لايحرم أى رعية يابانى من حقه فى أن يحاكم بواسطة قضاة معينين بالقانون .

مادة ٢٥ — لايجوز دخول دار أى رعية يابانى أو تفتيشها إلا برضاه وتستثنى من ذلك الحالات المنصوص عليها فى القانون .

مادة ٢٦ — باستثناء الحالات المذكورة فى القانون لايجوز انتهاك سرية خطابات أى رعية يابانى .

مادة ٢٧ — لاينتهك حق الملكية لكل رعية يابانى . والتدابير التى تقتضى الضرورة اتخاذها للمنفعة العامة يجب أن ينص عليها القانون .

مادة ٢٨ — الرعايا اليابانيون يتمتعون بحرية المعتقدات الدينية ضمن حدود لاتمس السلام والنظام ولا تتعارض مع واجباتهم كرعايا .

مادة ٢٩ — الرعايا اليابانيون يتمتعون ضمن حدود القانون بحرية الخطابة والكتابة والنشر عند الإجتماعات العامة وتكوين الجمعيات .

مادة ٣٠ — يجوز للرعايا اليابانيين أن يقدموا التماسات بشرط مراعاة قواعد الاحترام اللائقة والتزام النظم والقوانين الموضوعة لهذا الغرض .

مادة ٣١ — لايجوز أن تؤثر المواد الواردة فى هذا الباب على ممارسة السلطات المسندة للامبراطور فى زمن الحرب أو فى حالة الطوارىء الوطنية .

مادة ٣٢ — اى نص وكل نص من النصوص التى تضمنتها المواد المذكورة فى هذا الباب تطبق على ضباط وجنود الجيش والبحرية بشرط ألا تكون متضاربة مع قوانين ونظم الجيش والبحرية .

الباب الثالث

البرلمان الإمبراطورى

مادة ٣٣ — يتألف البرلمان الإمبراطورى من مجلسين ، مجلس أعيان ومجلس نواب .

مادة ٣٤ — يتألف مجلس الأعيان وفقا للتشريع الخاص بهذا المجلس ، من أعضاء الأسرة الإمبراطورية ، وطبقات النبلاء من الأشخاص الذين يعينهم الإمبراطور .

مادة ٣٥ — يتألف مجلس النواب من أعضاء ينتخبهم الشعب وفقا لنصوص قانون الانتخاب .

مادة ٣٦ — لايمكن لأحد أن يجمع بين عضوية المجلسين فى وقت واحد .

مادة ٣٧ — كل قانون يحتاج إلى موافقة البرلمان الإمبراطورى .

مادة ٣٨ — يقترع المجلسان على مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة لهما ويجوز لهما التقدم بمشروعات قوانين .

مادة ٣٩ — مشروع القانون الذى يرفضه أحد المجلسين لا يعرض مرة أخرى فى نفس الدورة .

مادة ٤٠ — يمكن للمجلسين أن يقدما اعتراضات للحكومة بشأن القوانين أو بشأن أى موضوع آخر ، ولكن إذا رفضت هذه الاعتراضات فلا يمكن تقديمها مرة أخرى فى نفس الدورة .

مادة ٤١ — يدعى البرلمان الإمبراطورى للاجتماع فى كل عام .

مادة ٤٢ — تستمر دورة البرلمان الإمبراطورى ثلاثة اشهر ، ويجوز إذا اقتضى الأمر إطالة هذه الفترة بأمر أمبراطورى .

مادة ٤٣ — عند الضرورة الملحة يجوز دعوة البرلمان إلى الانعقاد فى دورة استثنائية بالإضافة إلى الدورة العادية ، وتحدد فترة الدورة الاستثنائية بأمر امبراطورى .

مادة ٤٤ — يتم فى وقت واحد افتتاح المجلسين وإنهاء دورتيهما وإطالتهما وتعطيلهما إلى أجل . وفى حالة صدور أمر بحل مجلس النواب تتأجل فى الوقت ذاته اجتماعات مجلس الاعيان .

مادة ٤٥ — عندما يصدر الأمر بحل مجلس النواب يصدر أمر إمبراطورى بانتخاب أعضائه من جديد ، ويدعى المجلس الجديد للانعقاد فى غضون خمسة أشهر من تاريخ صدور أمر الحل .

مادة ٤٦ — لايمكن فتح باب مناقشة أو إجراء اقتراع فى أحد المجلسين إلا إذا كان ثلث مجموع الأعضاء حاضرا .

مادة ٤٧ — تؤخذ الأصوات فى المجلسين بالأغلبية المطلقة ، وفى حالة تعادل الأصوات يفوز بالأغلبية الفريق الذى اقترع الرئيس فى جانبه .

مادة ٤٨ — تعقد مباحثات المجلسين علنا ويمكن أن تجرى فى جلسة سرية بطلب من الحكومة أو بقرار من المجلس .

مادة ٤٩ — يجوز لكل من المجلسين أن يقدم عرائض للإمبراطور .

مادة ٥٠ — يجوز للمجلسين أن يتلقيا التماسات مقدمة من الرعايا .

مادة ٥١ — يجوز للمجلسين أن يسنا اللوائح اللازمة لإدارة شئونهما الداخلية وذلك بالإضافة إلى مانص عليه الدستور وقانون المجلسين .

مادة ٥٢ — لا يجوز أن يعتبر أى عضو من المجلسين مسئولا خارج المجلسين

عن أى رأى أبدى فى المجلس أو عن أى تصويت حدث ، ولكن العضو يصبح مسئولا أمام القانون العام إذا أبدى رأيه علنا فى خطبة شعبية أو فى وثيقة مطبوعة أو مكتوبة أو بأى وسيلة أخرى مشابهة .

مادة ٥٣ — يتمتع أعضاء المجلسين خلال الدورة بالحصانة من الاعتقال إلا فى حالة ارتكاب جرم صارخ ، أو فى حالة جرائم تتصل بإثارة اضطراب داخلى أو متاعب خارجية ، ويكون الاعتقال بموافقة المجلس .

مادة ٥٤ — يجوز لوزراء الدولة ومندوبى الحكومة أن يحضروا اجتماعات أى من المجلسين فى أى وقت كان ، ولهم أن يشتركوا فى المناقشة.

الباب الرابع

وزراء الدولة والمجلس الخاص

مادة ٥٥ — على وزراء الدولة أن يقدموا النصح للامبراطور ويكونوا مسئولين عن نصيحتهم . ويجب أن تكون جميع القوانين والتشريعات الامبراطورية والمراسيم الامبراطورية من أى نوع كانت ، والتى تكون متعلقة بشئون الدولة ممهورة أيضا بتوقيع أحد وزراء الدولة .

مادة ٥٦ — يجب على أعضاء المجلس الخاص — وفقا لنصوص تنظيم هذا المجلس — أن يتناقشوا فى المسائل الهامة للدولة عندما يستشيرهم الامبراطور .

* * *

الباب الخامس

السلطة القضائيـــة

مـادة ٥٧ — تمارس المحاكم السلطة القضائية بمقتضى القانون وباسم الامبراطور ، ويحدد القانون اختصاصات هذه المحاكم ونظامها .

مادة ٥٨ — يعين القضاة من بين الذى يملكون المؤهلات الصحيحة التى نص عليها القانون ولا يجرد القاضى من منصبه إلا إذا صدر ضده حكم جنائى أو عقوبة تأديبية ، ويحدد القانون قواعد العقوبات التأديبية .

مادة ٥٩ — المحاكمات والأحكام يجب أن تكون علنية فى المحاكم ، ولكن إذا كان هناك ما يخشى أن يكون فيه مساس بالسلام والأمن أو صيانة الآداب العامة فيجدر عندئذ تعطيل المحاكمة العلنية بنص القانون أو بقرار من المحكمة .

مادة ٦٠ — جميع المسائل التى تقع ضمن اختصاص المحكمة الخاصة يجب أن ينص عليها بصفة خاصة فى القانون .

مادة ٦١ — لا تنظر محاكم القضاء فى قضايا تتصل بحقوق يثبت أنها انتهكت بإجراءات غير شرعية من جانب السلطات الإدارية ، وإنما تكون من اختصاص محكمة المنازعات الإدارية التى تنشأ خصيصا لذلك وفقا لنص القانون .

* * *

الباب السادس

المالية

مادة ٦٢ — يكون فرض ضريبة جديدة أو تعديل فئات ضريبة قائمة بواسطة قانون . غير أن جميع الرسوم الإدارية التى من هذا القبيل أو الإيرادات الأخرى التى تكون من قبيل التعويض لا تقع ضمن الفئة الواردة فى الفقرة السابقة .

ويجب الحصول على موافقة البرلمان الامبراطورى عند عقد القروض الوطنية والتعاقد على ديون أخرى لحساب الخزانة الوطنية ، ويستثنى من ذلك ما هو منصوص عليه فى الميزانية .

مادة ٦٣ — تجبى بمقتضى النظام القديم الضرائب المفروضة الآن ما دامت لم تعدل بقانون جديد .

مادة ٦٤ — يجب الحصول على موافقة البرلمان الإمبراطورى فيما يتعلق بنفقات الدولة وإيراداتها وذلك بواسطة ميزانية سنوية . ويجب الحصول على موافقة البرلمان الإمبراطورى على أى من النفقات وعلى جميعها مما يتعدى التقديرات الواردة فى أبواب وفقرات الميزانية أو التى لم ينص عليها فى الميزانية .

مادة ٦٥ — يجب عرض الميزانية أولا على مجلس النواب .

مادة ٦٦ — تستوفى نفقات القصر الإمبراطورى فى كل عام من الخزانة الوطنية وفقا للقدر المحدد الآن ، ولا يقتضى ذلك الحصول على موافقة البرلمان الإمبراطورى إلا إذا اقتضت الضرورة زيادة هذه النفقات .

مادة ٦٧ — لا يجوز للبرلمان الإمبراطورى أن يرفض أو يخفض بغير موافقة الحكومة المصروفات التى أصبحت ثابتة والتى جعلها الدستور ترتكز على السلطات الخاصة بالإمبراطور ، أو تلك المصروفات التى يمكن أن تكون قد نشأت بحكم القانون أو التى تتعلق بالإلتزامات القانونية للحكومة .

مادة ٦٨ — يجوز للحكومة لكى تواجه احتياجاتها الخاصة ، أن تطلب من البرلمان الإمبراطورى الموافقة على قدر معين يكون بمثابة رصيد للمصروفات المستجدة لعدد من الأعوام سبق تحديده .

مادة ٦٩ — ينص فى الميزانية على إنشاء رصيد احتياطى لسد أى عجز لا يمكن تجنبه فى الميزانية ولمواجهة الاحتياجات التى لم ينص عليها فى الميزانية .

مادة ٧٠ — عندما لا يمكن استدعاء البرلمان الإمبراطورى إلى الانعقاد بسبب الحالة الخارجية أو الداخلية للبلاد ، يجوز للحكومة — فى حالة الضرورة الملحة التى تدعو للمحافظة على الأمن العام — أن تتخذ جميع التدابير المالية اللازمة بواسطة مرسوم إمبراطورى .

وفى الحالة المذكورة فى الفقرة السابقة تعرض المسألة على البرلمان الإمبراطورى فى دورته التالية ، ويجب عندئذ الحصول على موافقته عليها .

مادة ٧١ — عندما لايقترع البرلمان الإمبراطورى على الميزانية ، أو عندما لاتكون الميزانية قد أصبحت معدة فعلا ، يتعين على الحكومة أن تنفذ ميزانية العام السابق .

مادة ٧٢ — يجب أن يتحقق ديوان المحاسبة من مصروفات الدولة وإيراداتها ويعتمدها على أن تقدمها الحكومة للبرلمان الإمبراطورى مرفقة بتقرير بالتحقق من صحتها يضعه الديوان المذكور .

يحدد نظام واختصاص ديوان المحاسبة بواسطة قانون منفصل .

***

الباب السابع

قواعد ونظم إضافية

مادة ٧٣ — عندما تطرأ ضرورة فى المستقبل تدعو إلى تعديل نصوص الدستور الخاص يصدر أمر إمبراطورى بتقديم مشروع بهذا الشأن إلى البرلمان الإمبراطورى :

وفى الحالة السابقة لا يستطيع أى مجلس من المجلسين أن يفتح باب المناقشة إلا إذا توافر ما لايقل عن ثلثى مجموع عدد الأعضاء ، ولا يمكن الموافقة على أى تعديل إلا إذا توافرت أغلبية لاتقل عن ثلثى عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٧٤ — لايجوز تقديم أى تعديل لقانون القصر الإمبراطورى إلى البرلمان لمناقشته .

ولا يمكن تعديل أى نص من نصوص الدستور الحالى بواسطة قانون يصدر من القصر الإمبراطورى .

مادة ٧٥ — لايجوز إجراء أى تعديل فى الدستور أو فى قانون القصر الإمبراطورى خلال فترة قيام وصاية على العرش .

مادة ٧٦ — تستمر سارية النظم القانونية القائمة ، كالقوانين والتشريعات أو غيرها من الأوامر تحت أى اسم آخر ، مادامت لا تتعارض مع الدستور الحالى .

جميع العقود القائمة أو الأوامر التى تفرض التزامات على الحكومة يجب أن تدخل فى نطاق المادة ٦٧ .

* * *

الملحق رقم ٨

الأحد والعشرون مطلبا ١٩١٥

حاولت الحكومة اليابانية أن تحيط مفاوضاتها مع الصين بالتكتم ، ولكن بول رينش وزير أمريكا استطاع مع هذا فى أول فبراير سنة ١٩١٥ أن يرسل إلى وزارة الخارجية الأمريكية ملخصا دقيقا المطالب ، وفى ٦ مارس سنة ١٩١٥ أرسل نسخة من المذكرة الأصلية مرفقة بالترجمة وهذا نصها :

— ١ —

اتفقت الحكومتان اليابانية والصينية رغبة منهما فى حفظ السلام العام فى شرق آسيا وتعزيز العلاقات الودية وروابط حسن الجوار القائم بين الاثنين ، على المواد التالية :

مادة ١ — تتعهد الحكومة الصينية بأن تقدم موافقتها التامة على جميع المسائل التى قد تتفق الحكومة اليابانية عليها فيما بعد مع الحكومة الألمانية وتتصل بالتنازل عن جميع الحقوق والمصالح والامتيازات التى تمتلكها ألمانيا بمعاهدات أو غيرها فى ولاية شانتونج .

مادة ٢ — تتعهد الحكومة الصينية بألا تتنازل عن أى أرض أو جزيرة فى ولاية أنتونج وعلى طول ساحلها ، أو تؤجرها لدولة ثانية بأية حجة من الحجج .

مادة ٣ — توافق الحكومة الصينية على أن تبنى اليابان سكة حديدية من شيفو أولونجكو وتمتد حتى تلتقى بالخط الحديدى كياد شو — شينا نفو .

مادة ٤ — تتعهد الحكومة الصينية حرصا على تنمية التجارة وتشجيع إقامة الأجانب بأن تفتح بنفسها فى أقرب وقت بعض المدن والبلدان الهامة فى ولاية شانتونج لتكون موانى تجارية ، ويتم الاتفاق بين الحكومتين على هذه الأماكن التى يجب فتحها وذلك فى اتفاق منفصل .

— ٢ —

لما كانت الحكومة الصينية تعترف على الدوام بالمركز الخاص الذى تتمتع به اليابان فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية ، اتفقت الحكومتان اليابانية والصينية على المواد التالية :

مادة ١ — توافق الحكومتان المتعاقدتان على مد أجل عقود ايجار لميناء بورت أرثر ودالنى ، وإيجار سكة حديدجنوب منشوريا ، وسكة حديد أنتونج — موكدن لمدة ٩٩ عاما .

مادة ٢ — يكون للرعايا اليابانيين (أو بالأحرى الموظفين أو الاهالى العاديين من اليابانيين) فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية الحق فى استئجار أو امتلاك الأراضى اللازمة لتشييد مبان للتجارة والصناعة أو للزراعة .

مادة ٣ — يكون للرعايا اليابانيين (الموظفين والأهالى العاديين) حق الإقامة والسفر فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية وأن يستخدموا فى الأعمال والصناعات من أى نوع كانت .

مادة ٤ — توافق الحكومة الصينية على منح الرعايا اليابانيين (الموظفين

والأهالى العاديين) حقوق التعدين فى جميع المناجم فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية ، وفيما يتعلق بأى المناجم التى يجب أن تفتح فهو أمر تشترك الحكومتان فى البت فيه (أما مسألة فتح كل منجم فيعقد بشأنها اتفاق منفصل).

مادة ٥ — توافق الحكومة الصينية ، فيما يختص بالحالتين المذكورتين فيما بعد ، على وجوب الحصول على موافقة الحكومة اليابانية قبل اتخاذ أى عمل .

« أ » — عند منح ترخيص لأحد رعايا أى دولة ثالثة ببناء سكة حديدية او عند عقد قرض مع دولة ثالثة لبناء سكة حديدية فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية .

« ب » — عند عقد قرض مع دولة ثالثة لضمان الضرائب المحلية فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية .

مادة ٦ — توافق الحكومة الصينية على أنها إذا استخدمت مستشارين سياسيين أو مندوبين ماليين أو عسكريين فى جنوب منشوريا أو شرق منغوليا الداخلية فعليها أن تستشير الحكومة اليابانية أولا .

مادة ٧ — توافق الحكومة الصينية على تسليم الإشراف على سكة حديد كيرين — شانج شون وإدارتها إلى الحكومة اليابانية لمدة ٩٩ سنة تبدأ من توقيع هذا الاتفاق .

— ٣ —

إن الحكومتين اليابانية والصينية إذ تريان أن الماليين اليابانيين وشركة هان يه بينج علاقات وثيقة ببعضهما البعض فى الوقت الحاضر ورغبة منهما فى تقدم المصالح المشتركة للأمتين توافقان على المواد التالية :

مادة ١ — يوافق الطرفان المتعاقدان على أنه عندما تسنح الفرصة المواتية تصبح شركة هان يه بينج مؤسسة مشتركة بين الأمتين ، وتوافقان أيضا على أن لاتقوم الصين بدون سابق موافقة من اليابان بأى عمل يؤدى إلى التصرف

فى حقوق ومصالح هذه الشركة مهما كان نوع هذه الحقوق والمصالح ، ولا أن تكون سببا فى حمل هذه الشركة على حرية التصرف فى هذه الحقوق والمصالح .

مادة ٢ — توافق حكومة الصين على ألا يسمح ، بغير سابق موافقة من اليابان ، بأن يدير العمل فى المناجم المجاورة للمناجم التى تملكها شركة هلن يه بينج أشخاص من خارج الشركة المذكورة ، وتوافق أيضا على أنه إذا أريد تنفيذ أى تعهد يخشى أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مصالح هذه الشركة ، يجب أولا الحصول على موافقة الشركة .

— ٤ —

إن الحكومتين اليابانية والصينية تضعان نصب أعينهما المحافظة على سلامة أراضى الصين ، ولهذا توافقان على المادة الخاصة التالية :

تتعهد الحكومة الصينية ألا تتنازل أو تؤجر لدولة ثالثة أى ميناء أو خليج أو جزيرة على طول شاطىء الصين .

— ٥ —

مادة ١ — تستخدم الحكومة الصينية المركزية يابانيين ذوى نفوذ (أو بعبارة حرفية يابانيين لهم قوة أو سلطة أو نفوذ) كمستشارين فى الشئون السياسية والمالية والعسكرية .

ماده ٢ — تمنح المستشفيات والكنائس والمدارس اليابانية فى الصين حق امتلاك الأراضى .

مادة ٣ — لما كان لدى الحكومتين اليابانية والصينية حالات كثيرة من النزاع أمام البوليس اليابانى والصينى يتعين على الحكومتين تسويتها ، وهى حالات تثير قدرا غير قليل من سوء التفاهم ، فمن الواجب لهذا السبب أن تدار أقسام البوليس فى الأماكن الهامة فى الصين بواسطة هيئة مشتركة من اليابانيين أو أن تستخدم أقسام البوليس فى هذه الأماكن عددا كبيرا من اليابانيين لكى

يمكنهم فى الوقت ذاته المساعدة فى اقتراح التحسينات التى يجب ان تجرى فى هيئة البوليس الصينى .

مادة ٤ — تشترى الصين من اليابان قدرا محددا من الذخائر الحربية (مثلا خمسين فى المائة أو أكثر مما تحتاج إليه الحكومة الصينية) ، أو أن تنشأ فى الصين ترسانة يابانية صينية مشتركة ، ويستخدم فيها خبراء فنيون وتشترى لها مواد يابانيـــة .

مادة ٥ — توافق الصين على أن تمنح اليابان إلى جانب حقها فى بناء سكة حديدية تصل بين ووشانج وكيوكيانج ونانشانج خطا آخر بين نانشانج وهانشو ، وخطا ثالثا بين نانشانج وشاوشو .

مادة ٦ — إذا احتاجت الصين إلى رأس مال أجنبي لتشغيل المناجم وبناء السكك الحديدية ، وإنشاء ورش الموانى (ومنها الأحواض) فى ولاية فوكين ، تعين عليها أن تستشير اليابان أولا .

مادة ٧ — توافق الصين على أن يكون للرعايا اليابانيين حق نشر البوذية فى الصين (وردت فى النص الصينى الإشارة إلى الدين لا البوذية فقط) .

• • •

الملحق رقم ٩

مذكرة تاناكا ١٩٢٧

عقد تاناكا رئيس الوزراء مؤتمرا هاما فى طوكيو بشأن شئون الشرق الأقصى بين ٢٧ يونيـة و ٧ يولية سنة ١٩٢٧ حضره جميع الموظفين العسكريين والمدنيين البارزين المعنيين بهذه الشئون . والمعتقد أن مذكرة تاناكا التى نشرها الصينيون لأول مرة فى عام ١٩٢٩ هى عبارة عن ملخص للنتائج التى أسفر عنها هذا المؤتمر والتى قدمها تاناكا للإمبراطور . ولكن هناك شكا كبيرا فى أن تكون وثيقة كهذه قدمت للإمبراطور على الإطلاق . وربما كانت بمثابة

عريضة قدمها بعض أعضاء المؤتمر ، وقد تكون — وهذا هو الأرجح — تزييفا بارعا . ولكنها مع ذلك ذات قيمة تاريخية معينة ، لأنها تلخص بعض الآراء التي كانت سائدة في اليابان في نهاية الحقبة التي بدأت في عام ١٩٢٩ والتي كانت غالبة في حقبة ١٩٣٠ .

* * *

كانت المصالح السياسية والاقتصادية غير مستقرة في اليابان منذ الحرب الأوربية ، وهذا مرجعه إلى أننا أخفقنا في الإفادة من امتيازاتنا الخاصة بنا في منشوريا ومنغوليا . وعجزنا عن أن ندرك تمام الإدراك حقوقنا التي حصلنا عليها ، ولكن عند تعييني رئيسا للوزارة تلقيت تعليمات بأن أحمي مصالحنا في هذا الأقليم . وأن أترقب الفرص التي تتيح لنا المزيد من التوسع . ولكن لا يمكن للإنسان أن يأخذ هذه الأمور على علاتها وببساطة ؛ فمنذ الوقت الذي ناديت فيه — وأنا مواطن عادي — باتخاذ سياسة إيجابية حيال منشوريا ومنغوليا ، ظللت أتوق إلى تحقيق هذه السياسة . ولهذا ولكي نضع الخطط لاستعمار الشرق الأقصى والنهوض بإمبراطوريتنا الجديدة في القارة عقدنا مؤتمرا من ٢٧ يونية إلى ٧ يولية أي استغرق أحد عشر يوما ، وحضره جميع الموظفين العسكريين والمدنيين المعنيين بشئون منشوريا ومنغوليا ، وقد أسفرت مباحثاتهم عن القرارات التالية ، ونحن بدورنا نقدمها إلى جلالتكم للنظر فيها :

اعتبارات عامة

تتضمن منشوريا ومنغوليا ولايات فنجتين ، وكيرين ، وهيلونجكيانج ، ومنغوليا الداخلية والخارجية . وتمتد على شقة من الأرض مساحتها ٧٤ ألف ميل مربع ، ويبلغ عدد سكانها ٢٨ مليون نسمة ، وهي تعادل أكثر من ثلاثة أمثال إمبراطوريتنا فيما عدا كوريا وفرموزا ، وإن كان عدد سكانها يعادل ثلث عدد سكاننا ، وليس وجه الجاذبية التي تتمتع بها هذه البلاد مقتصرا على قلة عدد السكان فحسب ، وإنما تتعداها إلى ما في هذه المنطقة من ثروات في الغابات

والمعادن والمنتجات الزراعية وهى ثروات لا مثيل لها فى أية بقعة أخرى من العالم ولكى نستغل هذه الموارد لنزيد فى مجدنا الوطنى أنشأنا بصفة خاصة شركة سكة حديد جنوب منشوريا . وقد بلغ مجموع الأموال التى نستثمرها فى السكك الحديدية ، والملاحة ، والتعدين ، والغابات ، والصلب وللمصنوعات والزراعة ، وتربية الماشية مالا يقل عن ٤٤٠ مليون ين ، وهى مشروعات وضعت لتكون ذات منفعة مشتركة بين الصين واليابان . وهذا فى الحقيقة أكبر استثمار منفرد ، كما أن الشركة تعد أقوى هيئة فى بلادنا ، وهى اسميـــا ملك مشترك بين الحكومة والشعب ، ولكنها فى الحقيقة خاضعة تماما لسلطة الحكومة وإشرافها . وبينما خولت سكة حديد جنوب منشوريا السلطة فى تعهد الشئون الدبلوماسية والبوليسية والمهام الإدارية العادية حتى يمكنها تنفيذ سياستنا الاستعمارية ، قامت الشركة لتؤلف هيئة فريدة فى نوعها إذ أن لها السلطات ذاتها التى يتمتع بها الحاكم العام لكوريا . وهى حقيقة كافية لتبرهن على اتساع ما لنا من مصالح فى منشوريا ومنغوليا ، ولهذا قامت سياستنا حيال هذه البلاد — التى توالت عليها الحكومات والإدارات منذ حكم ميجى — على أساس توصياته التى ترمى إلى العمـل الدائب على النهوض بإمبراطوريتنا الجديدة فى القارة لنزيد فى تقدمنا ومجدنا الوطنى ورخائنا خلال أجيال لا حصر لها فى المستقبل .

ولسوء الحظ حدثت منذ الحرب الأوربية تغييرات مستمرة فى الشئون الدبلوماسية والداخلية ، وقد استيقظت أيضاً سلطات الأقاليم الثلاثة (منشوريا) وأخذت تعمل تدريجيا فى التعمير والنهوض بالصناعة محتذية حذونا ، وكان تقدمها فى هذا السبيل مدهشا . وأثر هذا على انتشار نفوذنا بشكل خطير وعرضنا لمساوىء كثيرة حتى إن معاملات الحكومات المتعاقبة مع منشوريا ومنغوليا انتهت بالفشل . وعلاوة على هذا ترتب على توقيع معاهدة الدول التسع فى مؤتمر وشنطن أن انخفضت حقوقنا وامتيازاتنا الخاصة فى منشوريا ومنغوليا إلى حد لم تترك معه حرية لنا ، وأصبح كيان بلادنا فى خطر . فإذا لم يقض على هذه العقبات أصبح كياننا القومى غير آمن ولم تتقدم قوتنا القومية ، ولا يخفى أن موارد الثروة متجمعة فى شمال منشوريا ، فإذا لم نحصل على حق الوصول اليها فلن يمكننا أن نكشف عن ثروات هذه البلاد ، بل إن موارد جنوب منشوريا التى فزنا

بها فى الحرب الروسية اليابانية ستقل إلى حد كبير بواسطة معاهدة الدول التسع .
ونتيجة هذا أنه بينما لا يستطيع شعبنا الهجرة إلى منشوريا كما يشاء أخذ الصينيون
يتدفقون عليها كالسيل العرم ، فتذهب فى كل عام طوائف كبيرة إلى الأقاليم الثلاثة .
وقد بلغ عددهم بضعة ملايين أساءوا إلى حقوقنا المكتسبة فى منشوريا ومنغوليا
إلى حد أن نحو ثمانمائة ألف نسمة من سكاننا الذين يزيدون فى كل عام لا يجدون
مكانا يأوون إليه ، ويجب علينا أمام هذا أن نعترف بفشلنا فى إيجاد توازن بين
عدد سكاننا وبين ما لدينا من أغذية ، فإذا لم نهتد إلى خطط ومشروعات توقف
فى الحال تدفق المهاجرين الصينيين فسوف يزيد عددهم فى خمس سنوات على ستة
ملايين فنواجه عندئذ متاعب كبيرة فى منشوريا ومنغوليا .

ومما يذكر أنه عندما تم توقيع معاهدة الدول التسع التى حدت من حركاتنا
فى منشوريا ومنغوليا ثار الرأى العام ، فدعا الإمبراطور السابق تايشو إلى مؤتمر
حضره ياماجاتا وسائر ضباط الجيش والبحرية وبحثوا فى الطريقة التى يمكن بها
مواجهة هذه الحالة ، وقد أوفدت إلى أوربا وأمريكا للتأكد سرا من موقف
كبار الساسة الذين أجمعوا على القول بأن معاهدة الدول التسع كانت من وحى
الولايات المتحدة ، وأن الدول الأخرى التى وقعتها تود أن يزداد نفوذنا
فى منشوريا ومنغوليا لكى تتمكن من حماية مصالح التجارة الدولية والأموال
الأجنبية المستمرة فيهما . وقد استخلصت هذا الموقف شخصيا من الزعماء
السياسيين فى انجلترا وفرنسا وإيطاليا ممن يمكن الاعتماد على اخلاصهم ، ولكن
حدث لسوء الحظ أننا عندما كنا على وشك تنفيذ سياستنا وإعلان بطلان
معاهدة الدول التسع بموافقة الذين قابلتهم فى رحلتى سقطت فجأة وزارة سيوكاى
وفشلت سياستنا ، وكان موقفا يدعو إلى الأسف والإشفاق حقا . وبعد أن
تبادلت الرأى سرا مع الدول بشأن التطورات فى منشوريا ومنغوليا عدت من
طريق شنغهاى ، وعند وصولى إلى الميناء حاول أحد الصينيين أن يغتالنى ،
وأصيبت فى الحادث سيدة أمريكية ، ونجوت أنا بفضل حماية أباطرتنا المقدسين
القدماء ، والظاهر أن العناية الإلهية شاءت أن أساعد جلالتكم على فتح جديد
فى الشرق الأقصى والنهوض بالإمبراطورية الجديدة فى القارة .

إن الولايات الثلاث بقعة غير مستقرة من الناحية السياسية فى الشرق الأقصى ، ولا يسمح اليابان لمقتضيات حماية نفسها وحماية الآخرين أن تقضى على هذه الصعاب ، إلا إذا اتخذت سياسة « الدم والحديد » . ولكننا لكى ننفذ هذه السياسة يتعين أن نواجه الولايات المتحدة التى تحولت ضدنا بفضل سياسة الصين التى تتلخص فى مداواة السم بالسم ، فإذا أردنا أن نسيطر على الصين فى المستقبل تعين علينا أولا أن نقضى على الولايات المتحدة كما حدث فى الماضى عندما اضطررنا إلى القتال فى الحرب اليابانية الروسية ، ولكن لكى نقهر الصين يجب أولا أن نغزو منشوريا ومنغوليا ، ولكى نقهر العالم يجب أولا أن نقهر الصين ، فإذا نجحنا فى قهر الصين أصبحت سائر الأقطار الآسيوية وبلاد البحر الجنوبى تخشانا وستستسلم لنا ، وعندئذ يدرك العالم أن شرق آسيا اصبح ملكا لنا فلا يجرؤ أحد على انتهاك حقوقنا . هذا هو المشروع الذى خلفه لنا الإمبراطور ميجى وعلى نجاحه يتوقف كياننا الوطنى .

إن معاهدة الدول التسع هى فى الواقع تعبير كامل عن روح المنافسة التجارية ، وكانت نية انجلترا وأمريكا ترمى إلى سحق نفوذنا فى الصين بقوة ثروتهما ، وليس اقتراح تخفيض الأسلحة إلا وسيلة للحد من قوتنا العسكرية لكى يستحيل علينا أن نقهر أراضى الصين الشاسعة ، وتصبح موارد ثروة الصين من ناحية أخرى تحت تصرفهما ، وهو لا يخرج عن أن يكون مشروعا يمكن انجلترا وأمريكا من القضاء على مشروعاتنا . ومع كل هذا رأينا المنسيتو يجعلون من معاهدة الدول التسع شيئا هاما ويركزون تأكيدهم فى « تجارتنا » بدلا من تأكيد « حقوقنا » فى الصين ، وهى سياسة خاطئة ، إذ أنها سياسة انتحار قومى ، فانجلترا لا تستطيع أن تتحدث عن العلاقات التجارية إلا لأن لها الهند واستراليا تزودانها بالأغذية والمواد الأخرى . وهكذا الحال أيضا مع أمريكا التى لديها أمريكا الجنوبية وكندا يزودانها بما تحتاج إليه ، ويمكنهما بهذه الحال تخصيص نشاطهما الفائض فى تنمية التجارة مع الصين لتغنيهما .

ولكن الحال فى اليابان يختلف عن هذا فإن موارد أغذيتها والمواد الخام ضئيلة بالنسبة لعدد سكانها . فإذا راودنا مجرد الأمل فى تنمية تجارتنا ، غلبتنا على أمرنا فى النهاية انجلترا وأمريكا اللتان تملكان قوة استعمارية لا يبزهما فيها

أحد ، وينتهى بنا الأمر إلى أن لانظفر بشىء . وهناك عامل آخر أكثر خطرا وهو أن يأتى يوم يستيقظ فيه شعب الصين من سباته ، فإنه حتى فى هذه السنوات التى تمزقه فيها المنازعات الداخلية ، يستطيع أن يكد ويكدح بصبر وأناة ، ويحاول تقليد بضائعنا ليستغنى بها عن وارداته منا ، وبذلك يضر بتقدمنا التجارى . وعندما نتذكر أن الصينيين هم عملاؤنا الوحيدون ، يتعين علينا أن نكون على حذر لئلا تصبح الصين فى يوم ما متحدة فتنتعش صناعتها وتزدهر . وسوف ينافسنا الأمريكيون والأوربيون ويقضى ذلك على تجارتنا فى الصين . وليس اقتراح منسينو التمسك بمعاهدة الدول التسع وانتهاج سياسة تجارية حيال منشوريا سوى سياسة انتحار .

وبعد دراسة الأحوال القائمة وإمكانيات بلادنا أرى أن خير سياسة ننتهجها هى أن نتخذ خطوات إيجابية فى سبيل الظفر بحقوق وامتيازات فى منشوريا ومنغوليا تمكننا من تنمية تجارتنا . وهذا لا يؤدى فقط إلى الفوز بالسبق على الصناعة الصينية ، وإنما يؤدى أيضا إلى منع توغل الدول الأوربية ، وهذه خير سياسة يمكن اتباعها .

والطريق للظفر بحقوق فعلية فى منشوريا ومنغوليا هو استخدام هذه المنطقة كقاعدة ، ويمكن التذرع بالتجارة للتوغل فى سائر بقاع الصين ، ثم نستخدم الحقوق التى ظفرنا بها فعلا فى الاستيلاء على جميع موارد البلاد ، وعندما تصبح هذه الموارد تحت تصرفنا نواصل غزو الهند والأرخبيل وآسيا الصغرى وآسيا الوسطى بل أوربا أيضا . ولكن يجب أن تكون الخطوة الأولى هى الحصول على منشوريا ومنغوليا إذا أرادت سلالة ياماتو أن تسيطر على القارة الأسيوية . والنصر النهائى يكون للدولة التى تملك المواد الخام ، والنمو التام فى القوة الوطنية يكون للدولة التى تملك أراضى شاسعة . فإذا انتهجنا سياسة إيجابية فى سبيل زيادة حقوقنا فى منشوريا والصين ، لم تعد جميع هذه المقتضيات اللازمة لتصبح الدولة قوية مشكلة كبيرة . ويمكن علاوة على هذا ، العناية بأمر عدد السكان الآخذ فى الازدياد بمعدل سبعمائة ألف نسمة فى العام .

وإذا أردنا أن نبدأ سياسة جديدة لنظفر برخاء دائم لإمبراطوريتنا تحتم أن تكون سياستنا إيجابية حيال منشوريا ومنغوليا ؛ فهى السبيل الوحيد إلى ما نبغى .

الملحق رقم ١٠

بيان آمو ١٩٣٤

صدر بيان آمو عندما استنكرت اليابان ازدياد المعونة التى كانت الدول الغربية تقدمها للصين ، وكانت عصبة الأمم فى جنيف قد تلقت عندئذ تقرير راشمان بشأن مساعدة الصين . وأنشأ كيرتس رايت مصنعا للطائرات ، وباعت الولايات المتحدة طائرات مقاتلة للصينيين ، وأشرف ضابط أمريكى متقاعد على تدريب قواد الطائرات المحاربة ، وعين قائد المانى كبيرا للمستشارين العسكريين فى نانكن . والوثيقة « أ » هى البيان الأصلى الذى وضعه آمو ايجى أحد رجال وزارة الخارجية فى ١٧ ابريل سنة ١٩٣٤ . وأراد هيروتا كوكى وزير الخارجية تخفيف الأثر الذى أحدثه هذا البيان فى الأوساط الاجنبية فأصدر البيان الثانى (الوثيقة ب) ومما يلاحظ أن هيروتا نفسه أكد مسئولية اليابان عن القانون والنظام فى شرق آسيا .

* * *

(أ)

البيان الأصلى الذى أصدره آمو إيجى فى ١٧ أبريل ١٩٣٤

نظرا للمركز الخاص الذى تحتله اليابان فى علاقاتها مع الصين ، أصبحت آراؤها وموقفها من المسائل التى تهم الصين غير متفقة فى كل نقطها مع آراء الدول الأجنبية ، ولكن لابد من ادراك مسئولية اليابان فى أن تبذل أقصى الجهود فى تنفيذ رسالتها وتأدية مسئولياتها فى شرق آسيا .

وقد اضطرت اليابان إلى الانسحاب من عصبة الأمم لأن الدول لم تتفق فى رأيها على المبادىء الجوهرية الخاصة بصيانة السلام فى شرق آسيا ، ومع أن موقف

اليابان من الصين قد يختلف أحيانا عن موقف الدول الأجنبية ، فلا يمكن تفادى هذا الاختلاف بسبب مركز اليابان ورسالتها .

وليس ثمة حاجة إلى القول بأن اليابان تحاول فى جميع الأوقات المحافظة على علاقاتها الودية مع الدول الأجنبية وتعمل على تنميتها ، ولكننا فى الوقت ذاته نرى أنه من الطبيعى أن يتحتم علينا لكى نحافظ على السلام والنظام فى شرق آسيا أن نعمل منفردين وعلى مسئوليتنا الخاصة فى سبيل المحافظة على السلام . وليس هناك من دولة غير الصين التى يهىء لها موقعها مشاركة اليابان فى مسئولية حفظ الأمن فى الشرق الأقصى ، فلا عجب إذن أن يكون توحيد الصين والمحافظة على أراضيها وسلامة هذه الأراضى وإعادة الأمن إلى البلاد ، من أهم الأمور التى تود اليابان تحقيقها . وقد أظهر التاريخ أنه لا يمكن تحقيقها بوسيلة أخرى غير يقظة الصين نفسها والجهود التى يبذلها الصينيون طواعية ، ولهذا نعارض أية محاولة تقوم بها الصين وتخضع بها لنفوذ أية دولة أخرى لكى تقاوم اليابان ، كما نعارض فى أى عمل تقوم به الصين ويرمى إلى اللعب على الحبلين . ولهذا فإن أية عمليات مشتركة تقوم بها دول أجنبية حتى ولو كانت بأسم مساعدات مالية أو فنية فى هذا الوقت بالذات وبعد حوادث منشوريا وشنغهاى ، لا بد أن تتخذ صبغة سياسية هامة ، وإذا نفذت عمليات من هذا القبيل إلى نهايتها فستثير ارتباكات قد تؤدى فى النهاية إلى وجوب البحث فى مشاكل من أمثال تحديد مناطق النفوذ أو الإشراف الدولى أو تقسيم الصين ، وسيكون ذلك أسوأ ما يصيب الصين وستترتب عليه آثار خطيرة على اليابان وشرق آسيا ، ولهذا يتعين على اليابان أن تعترض على عمليات كهذه من ناحية المبدأ ، وإن كانت لا تجد من الضرورة أن تتدخل مع أية دولة أجنبية تنفرد بالتفاوض مع الصين على مسائل مالية أو تجارية ما دامت هذه المفاوضات تؤدى إلى خير الصين ولا تضر بالمحافظة على السلام فى شرق آسيا .

ومع هذا فإن تزويد الصين بطائرات حربية ، وصنع طائرات فيها ، وإيفاد

مدربين عسكريين أو مستشارين عسكريين إليها ، أو التعاقد معها على قرض يوفر المال الذي يستخدم في أغراض سياسية ... سيؤدى إلى الإساءة إلى العلاقات الودية بين اليابان والصين والدول الأخرى ، وتعكير صفو السلام والنظام فى شرق آسيا ، وسوف تعارض اليابان فى مشروعات كهذه .

ويجب أن يكون الموقف الذى وصفناه والذى تتخذه اليابان مجردا عن السياسات التى اتبعتها فى الماضى ، ولكن نظرا للحركات الإيجابية التى تقوم بها الدول الأجنبية لاتخاذ عمل مشترك فى الصين بعلة أو أخرى وهى حركات تقول الأنباء إنها قائمة على قدم وساق ، يتعين على اليابان أن تعود فتردد سياستها فى هذا الوقت بالذات .

(ب)

بيان هيروتا كوكى

لم تنتهك اليابان حرمة استقلال الصين ولم تعتدعلى مصالحها وليس فى نيتها أن تفعل هذا ، وإنما هى فى الواقع صادقة الرغبة فى المحافظة على سلامة أراضى الصين ووحدتها ورخائها ، وهى غايات يجب أن تصل إليها الصين بنفسها بواسطة يقظتها والجهود التى تبذلها طواعية فى هذا السبيل .

وليس فى نية اليابان أن تنتهك حقوق الدول الأخرى فى الصين ، فإن نشاطها المالى والتجارى لا بد أن يعود بالفائدة على الصين ، وهذا ما ترحب به اليابان كل الترحيب ، وهى تشترك بطبيعة الحال فى مبادىء سياسة الباب المفتوح والفرص المتكافئة فى الصين ، وهى تراقب بدقة جميع المعاهدات والاتفاقات القائمة الخاصة بهذا القطر .

ولكن اليابان لا تستطيع مع هذا أن تظل غافلة عن أى طرف يقوم بعمل ما تحت أى ذريعة أو حجة ويكون ضارا بصيانة القانون والنظام فى شرق آسيا وهو أمر تهتم به اليابان أبلغ الاهتمام إن لم يكن لشىء أكثر من موقعها

الجغرافى ، وهى لهذا لا تستسيغ أن يستغل طرف ثالث مسائل الصين فى تنفيذ سياسة منطوية على الأنانية ولا ترعى بعين الاعتبار الظروف المذكورة آنفا .

الملحق رقم ١١

ملخص السياسة القومية الأساسية

أصدرت بيان هذه السياسة وزارة كونوى الثانية فى أول أغسطس سنة ١٩٤٠ ، وهى تدعو فى الجوهر إلى إعادة تنظيم الشئون الداخلية بحيث تسمح للأمة باستغلال قوتها الكاملة فى الإفادة من الفرصة التى أتاحتها انتصارات المانيا فى أوروبا واستخدامها فى إنشاء « النظام الجديد فى شرق آسيا العظمى » .

* * *

يقف العالم عند نقطة تحول تاريخية عظيمة ، وهو على وشك أن يشهد ظهور أنواع جديدة من الحكم والاقتصاد والثقافة قائمة على أساس نمو مجموعات منوعة من الدول ونهضتها ، وتواجه اليابان أيضا تجربة كبيرة لم يسبق أن شهدت لها مثيلا فى تاريخها . ولكى تنفذ فى هذه الفترة سياستنا الوطنية تبعا للروح السامية التى قامت عليها دولتنا فإنه من الأهمية القصوى التى تمليها علينا الضرورة الملحة أن نفهم الاتجاهات التى لا معدى عنها فى تطور تاريخ العالم ، وأن نعمل بسرعة على إدخال تجديدات جوهرية فى جميع أقسام الحكومة ونحاول استكمال بناء صرح الدفاع القومى ، ولهذا صيغت الخطوط العامة للسياسيات القومية الأساسية للبلاد كما يلى :

ملخص السياسات القومية الأساسية

١ — السياسة الأساسية :

الغرض الأساسى لسياسة اليابان القومية هو إقامة صرح سلام عالمى مكين

وفقا للروح السامية لها كوايشيو التى نشأت البلاد على أساسها ، وأول خطوة فى هذا السبيل هى إقامة نظام جديد فى شرق آسيا العظمى يكون أساسه وحدة اليابان ومنشوكو والصين .

وستخصص اليابان جميع قوى الأمة لتنفيذ السياسة المذكورة بالإسراع فى إنشاء بنيان قومى غير مزعزع بمحض اختيارها ليواجه مطالب النهضة الجديدة فى الداخل والخارج .

٢ — الدفاع الوطنى والسياسة الخارجية :

ستحاول الحكومة استكمال التسلح المناسب اللازم لتنفيذ السياسات القومية وذلك بأن تأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة فى الداخل والخارج ، وبناء صرح الدفاع الوطنى للدولة بحيث يمكن استخدام جميع قوى الأمة .

وستوجه السياسة الخارجية لليابان — التى ترمى فى النهاية إلى إنشاء نظام جديد فى شرق آسيا العظمى — نحو تسوية كاملة لمسألة الصين ، وتحسين المصير القومى فى نظرة بعيدة الأفق فيما يتعلق بالتغييرات العنيفة فى الموقف الدولى ، ووضع تدابير إنشائية مرنة .

٣ — تجديد البنيان الداخلى :

إن الأمر العاجل المطلوب عمله فى الإدارة الداخلية هو وضع أساس صرح الدفاع الوطنى للدولة بإجراء تجديد شامل للإدارة الداخلية عامة ، ولهذا تتوقع الحكومة بلوغ أهدافها لتحقيق النقط التالية :

(أ) تجديد التعليم بحيث ينسجم مع المبادىء الأساسية لنظام الحكم ، وكذلك وضع مبادىء خلقية للأمة تؤكد قبل كل شىء خدمة الدولة ومحو جميع الأفكار القائمة على الأنانية والمادية .

(ب) إنشاء نظام سياسى قومى جديد وفرض إشراف موحد على شئون الحكومة .

١ — إنشاء بنيان وطنى جديد أساسه خدمة الدولة بالتعاون بين الحكومة والشعب على أن يعمل كل إنسان بحسب مجال مهنته أو عمله .

٢ — تجديد البرلمان بوصفه أداة تساعد العرش ، بحيث يصبح متمشيا مع البنيان الوطنى الجديد .

٣ — تجديد أساسى فى أعمال أقسام الإدارة وإعادة تنظيم البيروقراطية بشكل يرمى إلى تحقيق وحدة هذه الأقسام وكفايتها .

(ج) وضع أساس اقتصاد الدفاع الوطنى تكون قاعدته النهوض باقتصاد اليابان ومنشوكو والصين . كل على شكل وحدة قائمة بذاتها على أن تكون اليابان مركزها جميعا .

١ — إنشاء مجموعات للاقتصاد التعاونى على أن تكون مجموعة اليابان — منشوكو — الصين إحدى وحداته .

٢ — بدء اقتصاد موجه من طريق التعاون بين الحكومة والشعب ولا سيما استكمال نظام الإشراف على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع الهامة .

٣ — إنشاء مشروع مالى مع تعزيز الإشراف على البنوك بحيث تكون وجهته النهوض بالقوة الاقتصادية الشاملة للأمة .

٤ — إعادة النظر فى سياسة التجارة الخارجية بحيث تتمشى مع الموقف العالمى الجديد .

٥ — وضع التدابير التى تحقق الاكتفاء الذاتى فيما يختص بالضرورات اليومية للشعب وبخاصة فى الأغذية الرئيسية .

٦ — التوسع فى الصناعات الحيوية وبخاصة الصناعات الثقيلة والكيمائيات والعدد والآلات .

٧ — ترقية العلوم وتحسين الانتاج .

٨ — استكمال وتوسيع وسائل المواصلات والنقل بحيث تتمشى مع النهضة الجديدة فى الداخل والخارج .

٩ — وضع مشروعات للنهوض بالأراضى التى ترمى إلى زيادة القوة الوطنية .

١٠ — البدء فى إجراءات دائمة لتنمية قوة الدولة وكيانها ولا سيما التدابير الجوهرية الخاصة بالأمن والنهوض بالزراعة والجماعات الزراعية .

١١ — تصحيح أوضاع عدم المساواة فى التضحيات الفردية بتنفيذ السياسات القومية واتخاذ مختلف تدابير الترقية ، وتحسين نظام المعيشة فى الأمة والمحافظة على مستوى معيشة يمكن الأمة من أن تحيا حياة سهلة قوية نشيطة ، والتغلب على الأزمة الوطنية بصدق المثابرة خلال أعوام المتاعب والآلام .

* * *

الملحق رقم ١٢

اليابان تقرر الحرب

تضمن هذا الملحق ثلاثة موضوعات مختارة من مذكرات الأمير كونوى ، وأولها جدول أعمال المؤتمر الذى قرر فيه الزعماء اليابانيون المضى فى سياستهم حتى لو أدت إلى الحرب ، والثانى مختارات تبين بجلاء معارضة الإمبراطور الشخصية للحرب وهى معارضة لم يكن لها أى أثر لأن استيعابه لدوره كعامل دستورى ألزمه بقبول نصيحة مستشاريه . والموضوع الثالث عبارة عن تلخيص آراء المستشارين العسكريين والمدنيين قبيل الحرب .

* * *

(أ)

مؤتمر إمبراطورى فى ٦ سبتمبر ١٩٤١

خطط تنفيذ سياسة الحكومة الإمبراطورية

(جدول أعمال المجلس بحضور الإمبراطور)

نظرا لازدياد حرج الموقف ، بخاصة أمام الخطط العدائية التى تقوم بها أمريكا وانجلترا ، وهولندة وغيرها من البلاد ، وأمام الموقف فى روسيا السوفيتية ، والطاقة الكبرى للإمبراطورية . . ستعمل الحكومة اليابانية بالأسس التالية فى تنفيذ مشروعاتها الخاصة بالأراضى الجنوبية كما ورد فى « ملخص لسياسة الحكومة الإمبراطورية حيال التطورات الراهنة » :

١ — لكى نضمن تماسك كياننا القومى سنمضى فى استعداداتنا الحربية حتى تستكمل فى نهاية شهر أكتوبر تقريباً ، ولن يمنعنا من هذا الاستعداد احتمال الاشتباك فى حرب مع الولايات المتحدة (وانجلترا وهولندا) .

٢ — سنسعى فى الوقت ذاته وبكل الوسائل الدبلوماسية الممكنة أن نحصل من أمريكا وانجلترا على موافقتهما على مطالبنا . وقد تضمنت الوثيقة المرفقة الحد الأدنى للمطالب اليابانية فى المفاوضات مع أمريكا (وانجلترا) ، وأقصى ماتستطيع الإمبراطورية التساهل فيه .

٣ — إذا لم يظهر فى أوائل شهر أكتوبر أمل معقول فى الموافقة على مطالبنا خلال المفاوضات الدبلوماسية المذكورة سابقاً ، فسنبادر إلى البت فى الاستعداد للحرب ضد أمريكا (وانجلترا وهولندة) .

تنفذ السياسة الخاصة بالأقطار التى ليست فى الأراضى الجنوبية ، بحيث تكون منسجمة مع الخطط الموضوعة فعلا ، وتبذل جهود خاصة لمنع أمريكا وروسيا السوفيتية من تأليف جبهة متحدة ضد اليابان .

ملحق بجدول الأعمال

قائمة بالحد الأدنى لمطالب اليابان والحد الأقصى للامتيازات التى تسمح بالتنازل عنها فى مفاوضاتها مع أمريكا وانجلترا .

* * *

أولا — الحد الأدنى لمطالب اليابان فى مفاوضاتها مع أمريكا وانجلترا .

١ — لاتتدخل أمريكا وانجلترا لعرقلة أية تسوية تقوم بها اليابان لحادث الصين .

(أ) لا تتدخلان فى خطط اليابان ومشروعاتها فى تسوية حادث الصين على أساس الاتفاق الأساسى بين الصين واليابان (وهو اتفاق تم مع حكومة بكين الصورية) ووفق التصريح الثلاثى لليابان — الصين — منشوكو .

(ب) تقفل أمريكا وانجلترا طريق بورما ، ولا تقدمان مساعدات عسكرية أو سياسية أو اقتصادية لحكومة شانج كاى شك .

ملحوظة : لا يتعارض ماسبق ذكره مع البيانات التى أوردتها اليابان فى مشروعها « ن » لتسوية حادث الصين ، ويجب التمسك بصفة خاصة بالمشروع الذى تضمنه الاتفاق الصينى اليابانى الجديد الخاص بمرابطة قوات يابانية ، ويجوز مع هذا ضمان سحب القوات غير المذكورة فيما سبق منذ تسوية حادث الصين .

ويجوز أيضا ضمان العمليات التجارية التى تقوم بها أمريكا وانجلترا فى الصين ما دامت عمليات تجارية خالصة .

٢ — لاتقوم أمريكا وانجلترا بأى عمل فى الشرق الأقصى يهدد — بالخطر — الدفاع عن الإمبراطورية .

(أ) — لا تنشيء أمريكا أو انجلترا قواعد عسكرية فى تايلاند أو جزر الهند الشرقية الهولندية أو الصين أو الشرق الأقصى السوفييتى .

(ب) — يجب ألا تزاد قواتهـــا العسكرية فى الشرق الأقصى على ما هى عليه الآن .

ملحوظة . لاينظر فى أى مطالب لتصفية علاقات اليابان الخاصة مع الهند الصينية الفرنسية ، وهى العلاقات القائمة على أساس الاتفاق اليابانى الفرنسى .

٣ — تتعاون أمريكا وانجلترا مع اليابان فى محاولة الحصول على المواد الخام التى تحتاج إليها .

« أ » — تعيد أمريكا وانجلترا العلاقاتالتجارية مع اليابان وتزودها بمطالبها من المواد الخام من الأراضى البريطانية والأمريكية فى جنوب غرب المحيط الهادى .

« ب » — تساعد أمريكا وانجلترا اليابان فى إنشاء علاقات اقتصادية مع تايلاند وجزر الهند الشرقية الهولندية .

ثانيا — الحد الأقصى للامتيازات التى تتنازل اليابان عنها .

يجب أن يكون مفهوما أن الاتفـاق يتم على الحد الأدنى لمطالبنـا المذكورة آنفا فى (أولا) :

١ — لاتستخدم اليابان الهند الصينية الفرنسية كقاعدة حربية لعمليات ضد أى قطر مجاور ما عدا الصين .

ملحوظة . فى حالة أى سؤال يوجه بشأن موقف اليابان حيال روسيا السوفييتيه يكون الجواب هو أنه ما دامت روسيا السوفييتية مستمرة فى تنفيذ ميثاق الحياد باخلاص ، وطالما لم تنتهك روح الاتفاق بتهديداليابان أو منشوكو مثلا . . فسوف لا تقوم اليابان باى عمل عسكرى .

٢ — اليابان مستعدة لسحب قواتها من الهند الصينية الفرنسية حالما يستقر السلام فى الشرق الأقصى .

٣ — اليابان مستعدة لضمان حياد جزر الفلبين .

(ب)

تساؤل الإمبراطور

وهكذا حدث فى ٦ سبتمبر أن انعقد مؤتمر حضره الإمبراطور وتم فيه البت فى « طريقة تنفيذ السياسة القومية للحكومة الإمبراطورية » .

وقد حظيت فى اليوم السابق لانعقاد المؤتمر ، بمقابلة الإمبراطور للبحث معه بصفة غير رسمية فى «طريقة تنفيذ السياسة القومية للحكومة الإمبراطورية » ، وبعد أن درس الإمبرطور البرنامج ذكر لى أن البرنامج يضع الاستعداد للحرب فى المحل الأول بينما تجىء المفاوضات الدبلوماسية فى المحل الثانى . وقال إن هذا معناه - كما يبدو - تقديم الأعمال الحربية على النشاط الدبلوماسى ، وأبدى الرغبة فى سؤال رؤساء هيئات أركان حرب الجيش والبحرية فى هذه النقطة ، وذلك فى اجتماع يعقد فى اليوم التالى . وقد شرحت فى ردى على جلالته أن ترتيب الأعمال فى البرنامج لا يدل على أى اختلاف فى أهمية عمل عن آخر ، وقلت أيضا إن الحكومة اعتزمت اتباع طريق المفاوضات الدبلوماسية ما دامت ممكنة ، وإنها لن تبدأ بالاستعداد للحرب إلا إذا ظهر أنه لا أمل لها فى نجاح المفاوضات ، واقترحت كذلك أنه إذا أراد أن يسأل رؤساء القيادة العليا فى الموضوع فقد يكون من الخير دعوتهم لاجتماعات خاصة منفردة بدلا من جمعهم فى مؤتمر واحد ، فأمر الإمبراطور بدعوتهم فى الحال فوصلوا وسئلوا فى حضورى السؤال نفسه وردوا بالجواب ذاته الذى قدمته أنا .

وتابع الإمبراطور استفساره فسأل الجنرال سوجياما رئيس هيئة أركان حرب الجيش عن فكرة الجيش عن مـــدى الوقت الذى قد تستغرقه الحرب إذا

قامت بين اليابان وأمريكا ، فأجاب رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأنه يعتقد أن العمليات الحربية فى جنوب المحيط الهادى يمكن أن تنتهى فى ثلاثة أشهر . وتحول الإمبراطور إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش وذكره بأنه كان وزيرا للحربية فى الوقت الذى وقع فيه حادث الصين ، وأنه أبلغ العرش عندئذ أن الحادث سيستغرق شهرا أو نحوه . وقال إنه برغم تأكيد الجنرال سوجياما لم ينته الحادث إلى الآن بعد أربع سنوات طوال من القتال . وحاول رئيس هيئة أركان الحرب تبرير ذلك فأفاض فى شرح الصعاب وأن السبب فى إطالة الحرب هو اتساع رقعة الأراضى الداخلية . فى الصين مما تعذر معه تنفيذ العمليات الحربية حسب الخطة الموضوعة ، وهنا ارتفع صوت الإمبراطور وهو يقول « إذا كانت أراضى الصين شاسعة فالمحيط الهادى لاحدود له » . وسأل الامبراطور رئيس هيئة أركان الحرب كيف يمكنه أن يتأكد من تصويره بأن الحرب فى المحيط ستستغرق ثلاثة أشهر فقط ، فطأطأ الجنرال رأسه ولم يحر جوابا .

وهنا انبرى رئيس هيئة اركان حرب البحرية لمساعدة سوجياما فقال إنه يعتقد حسب رأيه أن اليابان تعد كريض يعانى من مرض خطير ، وإن حالة المريض بلغت حدا من الخطورة يتعين معها البت بغير إبطاء فى وجوب إجراء جراحة له أو عدم إجرائها . فإذا ترك بغير إجراء جراحة أصبح فى خطر الانهيار التدريجى ، أما الجراحة ولو انها خطيرة للغاية فهى تتيح مع هذا بعض الأمل فى انقاذ حياة المريض . وأضاف يقول إننا وصلنا الآن إلى مرحلة يتعين فيها اتخاذ قرار سريع ، وأنه يعتقد أن رئيس هيئة أركان حرب الجيش كان يؤيد فكرة تعليق الآمال على المفاوضات الدبلوماسية إلى النهاية ، ولكن فى حالة الفشل يجب إجراء « عملية حاسمة » ، وهذا هو المدى البعيد الذى يؤيد فيه اقتراحات التفاوض .

وسأل الإمبراطور رئيسى أركان الحرب هل صحيح أنهما يؤيدان أن فكرة تفضيل المفاوضات السياسية فردا بالايجاب .

وعقد المؤتمر فى الساعة العاشرة صباحا من يوم ٦ سبتمبر بحضرة الإمبراطور ،

والقى فيه يوشيميش هارا رئيس المجلس الخاص كلمة قال فيها إن الاقتراح المعروض على المؤتمر يوحي بتفضيل فكرة الحرب على المفاوضات الدبلوماسية ، ورغب أن يرى إيضاحا لآراء الحكومة والقيادة العليا بشان هذه النقطة ، ورد وزير البحرية باسم الحكومة على سؤال هارا ولكن رؤساء القيادة العليا التزموا الصمت .

وعلى حين فجأة تحدث الإمبراطور وأيد الرأى الذى قدمه هارا رئيس المجلس الخاص وأبدى أسفه لأن رؤساء القيادة العليا لم يردوا ، وأخرج عندئذ ورقة من جيبه كتب فيها شعرا للإمبراطور ميجى جاء فيه « ما دمنا أخوة فى هذ العالم فلم كل هذه الاضطرابات المستمرة ؟ » . وبعد أن تلا الإمبراطور هذا الشعر بصوت عال قال إنه قرأه مرات كثيرة وإنه يحاول الآن نشر فكرة الإمبراطور ميجى بشأن « السلام الدولى » . وأصيب جميع الحاضرين بالذهول وخيم عليهم الصمت ، ولكن الإميرال ناجانو رئيس هيئة أركان حرب البحرية لم يلبث أن قام وقال إنه شعر بالفزع لما ظهر من بوادر استياء الإمبراطور من القيادة العليا ، وإن الحقيقة هى أنه عندما تكلم وزير البحرية ، كان يعتقد أنه يمثل الحكومة والقيادة العليا على السواء ، ولهذا التزم الصمت . ثم أكد للإمبراطور أن رؤساء القيادة العليا متفقون بالتأكيد مع وزير الحربية فى رده ، وأنهم شاعرون بأهمية الدبلوماسية ، وأنهم ينصحون بالالتجاء إلى القوة المسلحة عندما يظهر فقط أنه ليس ثمة أى مخرج آخر .

وانفض الاجتماع فى جو من التوتر الشديد الذى لم يسبق له مثيل .

(ج)

رأى اليابان فى نهاية سنة ١٩٤١

أولا — الخلافات فى الرأى بين الحكومة والجيش .

(١) فيما يتعلق « بالقرارات التى اتخذها المجلس بحضور الإمبراطور » : تنص المادة (٣) الخاصة بخطط تنفيذ البرنامج الإمبراطورى ، كما ترد

المجلس بحضور الإمبراطور يوم ٦ سبتمبر على أنه : « إذا لم يظهر فى أوائل شهر أكتوبر أى أمل معقول يوحى بأن مطالبنا ستظفر بالموافقة ، فسوف نبادر إلى اتخاذ الرأى بالاستعداد للحرب ضد أمريكا وانجلترا وهولندة ». وقد رأى الجيش أن سير المفاوضات مع أمريكا فى الشطر الأول من شهر أكتوبر يحمله على أن يقرر « أنه ليس ثمة أمل يوحى بأن مطالب اليابان ستظفر بالموافقة » كما أشير إلى ذلك فى نص المادة المذكورة ، ولهذا أصبحت النتيجة المحتومة هى أن « تبادر اليابان إلى اتخاذ الرأى بالإستعداد للحرب » .

وترى الوزارة أن الأمر لم ينته إلى أن المفاوضات الدبلوماسية لم تصل إلى حالة ميئوس منها ، بل بالعكس ترى أن الوثائق الدبلوماسية التى تلقيناها من أمريكا تشعر أيضا بآمال كبيرة فى الوصول الى اتفاق يدعو إلى الارتياح ، هذا على الرغم من أن تلك الحكومة شعرت بشىء من سوء التفاهم وتشعر بالريبة والشك لتسلل الجيش مثلا إلى شمال الهند الصينية فى أوائل شهر أكتوبر ، وإن كان هذا قد تم بطبيعة الحال وفقا لاشتراطات المعاهدة وهى لهذا تأثرت بتمويهات وتحريفات دول أخرى ، أو أنها أخذت تراقب بدقة مستقبل الموقف الدولى ولا سيما مصير الحرب الأوربية ، وقامت أيضا العناصر القوية المناهضة لليابان بأعمال كثيرة فى أقسام الشرق الأقصى فى وزارة الخارجية الأمريكية ، وهى أعمال حجبت الشعور الحقيقى لرئيس الولايات المتحدة والمستر كوردل هل وزير خارجيتها . وأمام هذه الحقائق لا يمكننا أن نقرر أنه ليس هناك أمل فى نجاح المفاوضات ، حتى مع قيام الشروط التى اقترحناها . هذا إذا سمح الوقت بإجراء المفاوضات ؛ فلو استطعنا أن نحمل سلطات جيشنا على التساهل قليلا فى موقفنا فيما يتعلق بانسحاب القوات ، توافرت لنا جميع الأسباب التى تحملنا على الاعتقاد بوجود فرصة طيبة للوصول إلى إتفاق .

ويرى الجيش أنه وإن كان أوائل شهر أكتوبر هو أنسب الأوقات للبت فى مسألة الحرب وفقا لمطالب القيادة العليا ، فإنه يمكن مع هذا تأجيل الموعد إلى

منتصف الشهر ، ولكن يجب ألا يمتد التأجيل بأى حال إلى ما بعد الشطر الأخير من الشهر ، وإلا وجد الجيش نفسه مقيد اليدين إلى حد خطير فى حالة الحرب ، ولهذا يتمسك — بشدة — بموعد منتصف الشهر وبأن يكون الشطر الأخير من شهر أكتوبر هو الموعد الذى يتم فيه البت فى الحرب إذا اضطر الأمر إلى تقريرها ، وهذه نقطة لا يجب أن تغيب أبدا عن بالنا .

٢ — العقبات فى طريق المفاوضات مع أمريكا (ولا سيما مشكلة سحب القوات) .... لا تزال المفاوضات الدبلوماسية مستمرة مع أمريكا ، ولما كانت نية هذه الدول لا تزال غير واضحة فالواجب إبراز النقط الثلاث التالية باعتبارها أخطر المشاكل التى لا تزال بغير حل :

١ — مشكلة مرابطة القوات فى الصين أو انسحابها .

٢ — موقف اليابان من الميثاق الثلاثى .

٣ — مشكلة عدم التفرقة فى التجارة فى منطقة المحيط الهادى :

ومن الواضح أن مشكلة سحب القوات هى أخطر النقط الثلاث ، أو بعبارة أصح تعد فى الواقع المشكلة الوحيدة ألا وهى مشكلة المفاوضات مع أمريكا

وفيما يلى ملخص لموقف الجيش فيما يتعلق بسحب القوات :

إن الشروط التى أبلغتها حكومتنا لأمريكا بشأن الصلح بين اليابان والصين ، سخية إلى حد بالغ من حيث إنها تضمنت مبادىء لا تنص على ضم أجزاء ولا على تعويضات ، وإنما اكتفت بالإصرار على مرابطة القوات فى مناطق معينة لفترة يتفق عليها لتيسير التعاون مع الصين فى منع تسرب الشيوعية أو أى حركات أخرى ترمى إلى تعكير صفو الأمن . وإنه لمن الواضح أن هذه الأخطار تهدد أمن اليابان والصين على السواء كما تهدد رفاهية ورخاء شعبى البلدين ، وهذه التدابير ضرورية إلى حد بالغ للنهضة الإقتصادية للبلاد . ومن المفهوم بطبيعة الحال أن جميع القوات غير اللازمة للأغراض المذكورة آنفا ستنسحب حالما

يتم وضع حد لحادث الصين . ونظراً لما تقدم تصبح مرابطة القوات فى الصين شرطا لا محيص عنه . وبعبارة أخرى يصر الجيش على أن هذه النقطة ذات اعتبار كبير الأهمية ، وأن مرابطة القوات فى الصين هى فوق كل شىء ، النتيجة الوحيدة المحتومة لحادث الصين ، ولهذا لا يمكن للجيش أن يوافق على أى مشروع يرمى إلى التخلى عن حق إبقاء قوات فى الصين ، وإذا نفذ سحب قواتنا من الصين سادت الجيش روح الهزيمة وأصبح من المتعذر المحافظة على روحه المعنوية .

ولم يتضح من ناحية أخرى موقف أمريكا النهائى من هذه المسألة الخاصة بمرابطة القوات ، وربما إذا أتحنا الفرصة لمفاوضات جديدة أمكن لأمريكا أن توافق على شروطنا فى مشكلة الصين ، والظاهر إلى الآن أن موقف أمريكا من هذه المسألة يتلخص فيما يلى :

١ — توافق اليابان من حيث المبدأ على سحب القوات (يتم البت فى مسألة مرابطة القوات فى الصين بعد قبول هذا المبدأ) . ولم يتبين فى اللحظة الراهنة إن كانت أمريكا ستوافق على مرابطة الجنود فى الصين ، ولكن المفاوضات التى جرت إلى الآن تظهر أن موقف أمريكا فى هذه المسألة ليس سلبيا تماما .

٢ — تريد أمريكا تأكيدا بإخلاص اليابان فى مسألة سحب القوات ؛ فقد صرح مثلا المستر ويلز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للوزير واكاسوجى فى وشنطن بأنه إذا كانت اليابان مخلصة فى قرارها الخاص بسحب القوات فستكون أمريكا مستعدة لمواصلة البحث فى الطريقة التى يتم بها هذا الأمر .

وفى ضوء ما ذكر آنفا ، أصبح موقف الوزارة من مسألة سحب القوات كما يلى :

(أ) يجب أن تستمر المفاوضات الدبلوماسية فترة أطول .

(ب) نحن نفهم بطبيعة الحال أن مرابطة القوات فى الصين يعد اعتباراً ضروريا للغاية ، ومع هذا فلو توقف نجاح المفاوضات أو فشلها على هذه المشكلة

وحدها ، فمن رأى الحكومة أنه من الخير لنا أن نوافق على الصيغة الأمريكية لانسحاب القوات ، ونحصل مع هذا على موافقة على مرابطة قواتنا فى الصين فترة معينة .

(جـ) آراء بشأن الحرب ضد أمريكا : يقول الجيش انه كان من نتيجة أوامر التجميد البريطانية والأمريكية أن اصبح استيراد المواد الضرورية (ولا سيما الزيت) مستحيلا تقريباً ، وسيزداد تبعا لذلك ما نشعر به من نقص شديد وعجز خطير فى المواد ، وإذا تقدمت أمريكا لنا بمطالب مستحيلة فلا نستطيع عندئذ أن نقاوم حتى دفاعا عن كياننا ، ولهذا يصر الجيش على أنه وإن كان الموقف محفوفا بالأخطار ، فليس هناك ما يدعو إلى الذعر ، وإن الوقت قد حان الآن لاتخاذ عمل حاسم إذا وقف شعبنا متحداً فى عزمه على التغلب على جميع العقبات دون أن يغيب عن الذهن أن لأمريكا كما لليابان مواطن ضعف .

ويزعم الجيش أننا إذا اقترحنا شروطا متمادية فى السخاء بوساطة أمريكا وسوينا حادث الصين فسوف تتعلم الصين كيف تستهين بنا وسنضطر عندئذ إلى معاودة معاقبتها فى غضون عامين أو ثلاثة أعوام .

وأنا بوصفى رئيسا للوزراء لا يمكننى من ناحية أخرى أن استسيغ فكرة الانزلاق فى حرب كبرى لا يعرف من يكون الغالب فيها ومن يكون المغلوب فى وقت لايزال فيه حادث الصين باقيا بغير حل ، ومع أننا نواجه بسبب التجميد ، نقصا تدريجيا فيما لدينا من ذخيرة حربية ، فنحن نعتقد أنه فى الإمكان الاتجاه إلى وسائل أخرى لسد النقص فى تموينا ولا سيما فى مادة الزيت . إننا حتى ولو احتللنا جزر الهند الشرقية الهولندية ، لا يمكننا الحصول على الكميات اللازمة من الزيت فى غضون عامين أو ثلاثة أعوام ، لأن منشآته فى هذه الجزر سوف تدمر ، ووسائل نقله تصبح متعذرة ، فمن الخير لنا إذن أن نعمل بدلا من الدخول فى حرب ، إلى تعبئة جميع مواردنا البشرية والمادية ونبدأ فى إنتاج الزيت الصناعى ، ونعتقد أنه لن يكون من الصعب إنتاج نصف مليون طن

حتى نهاية عام ١٩٤٣ وأربعة ملايين طن فى عام ١٩٤٤ ، ولا يخفى أن السنوات الأربع التى قضيناها فى نضال وحروب فى الصين قد أضعفت قوتنا الوطنية إلى حد بالغ كما أوهنت الروح المعنوية فى شعبنا ، أفليس من الخير لنا فى هذا الوقت أن نبلع « المر » ونحافظ على بحريتنا التى لا تزال سليمة ، ونسوى حادث الصين ، ونبنى قوتنا الوطنية شيئا فشيئا ؟ .

(د) — موقف البحرية : فيما يلى ملخص موقف البحرية :

إننا الآن نقف فى مفترق الطرق حيث يتعـــين علينا أن نقطع برأى فى : إما أن نواصل المفاوضات الدبلوماسية إلى نهايتها المريرة ، وإما أن نعلن الحرب . فإذا قررنا المضى فى طريق المفاوضات تحتم علينا أن نتخلى عن فكرة إعلان الحرب ، إذ يستحيل أن نواصل المفاوضات الدبلوماسية شهرين أو ثلاثة أشهر ثم نعلن الحرب بعد ذلك لا لشىء إلا لأننا قررنا أن المفاوضات لا تجدى فتيلا ، ومع هذا فإن مسألة التفكير فى إعلان الحرب أو اختيار طريق المفاوضات الدبلوماسية ، أمر متروك للحكومة تبت فيه بنفسها ، وبعبارة أخرى يجب على رئيس الوزارة أن يقرر ما إذا كنا سنتحول إلى اليسار أو إلى اليمين ، وهناك فى البحرية بعض الذين يرون أنه من الواجب تفادى الحرب وتجنبها بأى ثمن ، وأنه يتعين أيضا أن نبذل أقصى جهودنا لنصحح علاقاتنا مع أمريكا بالمفاوضات الدبلوماسية .

* * *

الملحق رقم ١٣

استقالة الأمير كونوى

يلقى الأمير كونوى فى هذه الوثيقة مسئولية قـــرار القيام بالحرب على توجو هيديكى كبير المتحدثين باسم الجيش .

فى الوقت الذى تشرفت فيه لثالث مرة بالأمر الإمبراطورى المفاجىء الذى لم أكن أتوقعه بالمرة ، بتكليفى بتأليف الوزارة ، شعرت بأنه من الأمور الهامة لضمان تقدم الأمة فى المستقبل بذل جميع الجهود الممكنة لمواصلة المفاوضات مع أمريكا والوصول إلى تسوية سريعة لمسألة الصين ، ولهذا كرسنا أنفسنا إلى أقصى حد وأجرينا سلسلة من المحادثات المتتابعة مع الحكومة الأمريكية ، وحاولنا إجراء اجتماع بين رئيس الولايات المتحدة وبينى ، ولا تزال نتيجة هذه الجهود معلقة فى كفة القدر .

ولكن توجو وزير الحربية اعتقد أخيرا أنه لا أمل هناك بالمرة فى الوصول إلى اتفاق مع أمريكا فى الوقت الذى حددناه (وهو منتصف شهر أكتوبر أو الشطر الأخير منه) أو بعبارة أخرى ، يجب علينا الآن أن نقرر « أنه ليس ثمة أمل معقول بأن تظفر مطالبنا بالموافقة ، كما وردت فى الباب الثالث من « خطط تنفيذ البرنامج الإمبراطورى » التى وضعت فى المجلس الذى انعقد فى ٦ سبتمبر بحضور الإمبراطور . وهكذا خرج وزير الحربية بالنتيجة التالية ، وهى أن الوقت قد حان لنستقر على فكرة الاستعداد للحرب ضد أمريكا » ولكن دقة البحث فى الموقف أدت بى إلى الاعتقاد بأن الوصول إلى اتفاق مع الولايات المتحدة ليس أمرا ميئوسا منه إذا أتيح لنا الوقت . وإنى أعتقد بصفة خاصة أن أعقد المسائل وهى سحب القوات ، يمكن تسويتها إذا أبدينا الاستعداد التضحية بقدر من شرفنا والموافقة على الصيغة التى اقترحتها أمريكا .

إن الانزلاق إلى حرب عظمى غير محققة النتيجة فى وقت لا يزال فيه حادث الصين بغير تسوية ، لهو خطوة لا يمكننى أن أوافق عليها ولا سيما لأنى شعرت مع الألم الشديد بخطورة مسئوليتى عن الحالة الراهنة منذ بدء حادث الصين ، وإنه لمن الأمور الهامة الآن ألا نقوى أنفسنا لحسب للمستقبل ، بل يجب علينا أيضا أن نبنى الطمأنينة فى نفوس شعبنا من ناحية الوزارة والجيش والبحرية وأنها تعمل فى تعاون وثيق للوصول بالمفاوضات مع أمريكا إلى نهاية ناجحة ، وقد حان الوقت الآن لنضحى بالحاضر فى سبيل المستقبل ، ونجعل الشعب يركز جميع جهوده فى سبيل رفاهية الإمبراطور والأمة .

وهكذا بذلت وسعى فى سبيل إظهار معتقداتى محاولا بذلك حمل توجو وزير الحربية على قبول وجهة نظرى ، ولكن رده على ذلك كان الإصرار على القول بأنه وإن كان يقدر موقفى وإخلاصى ، يستحيل عليه من ناحية المحافظة على الروح المعنوية العسكرية أن يوافق على سحب القوات ، وأننا لو استسلمنا مرة لأمريكا لاشتد بها الغرور والغطرسة إلى حد لاتنتهى معه أسلابها منا ، وأننا حتى إذا أمكننا أن نسوى مشكلة الصين الآن ، فسوف تعود العلاقات بين الصين واليابان إلى الانقطاع فى غضون عامين أو ثلاثة أعوام . وذكر أنه وأن كان لدينا بعض نقط الضعف فى موقفنا . فلأمريكا أيضا نقط ضعف ، وأننا لهذا يجب أن ننتهز الفرصة ونستعد للحرب فى الحال . وقد عقدت معه أربعة اجتماعات دارت فيها محادثات خطيرة فى الموضوع ، ولكننى لم أتمكن من تغيير موقفه ، فاتضح لى أن آرائى سوف لا تسود وأننى لن أستطيع حمل أعبائى كمستشار للعرش ، وإنى لمدرك أن هذا كله مرجعه إلى عدم كفايتى ، وإنى لاشعر بخضوع وذلة تامين إذ أتقدم إلى العرش ، وأحس بالرهبة إذ أقدم طلبى ولكننى أسأل فى إخلاص وخضوع إعفائى من مسئولياتى الراهنة .

الأمير فوميارو كونوى

رئيس الوزراء

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١

الملحق رقم ١٤

مذكرة الإمير كونوى ١٩٤٥

شعر الإمبراطور فى شهر فبراير سنة ١٩٤٥ بقلق شديد من الحالة التى تسير عليها الحرب فعقد عدة اجتماعات فردية مع كبار الساسة أى رؤساء الوزارات السابقة . وعندما اجتمع الأمير كونوى بالإمبراطور قدم له البيان الصريح التالى الذى كان بمثابة تنبؤات :

* * *

برغم ما أحسه من ألم لا يسعنى إلا أن أقرر بأنى أعتقد أن اليابان خسرت الحرب ، وستكون الهزيمة وصمة عار شنيعة فى نظام حكمنا ، ولكنها لا تستدعى القلق ولا سيما لأن الرأى العام فى أمريكا وبريطانيا لم يتماد بعد فى طلب إجراء تغيير جوهرى فى كياننا الوطنى وهناك بطبيعة الحال من يعتنق آراء متطرفة بشأن هذه المسألة ، ومن الصعب التنبؤ بالتغييرات التى قد تطرأ على الرأى العام بمرور الزمن : فمن ناحية المحافظة على النظام الإمبراطورى فى اليابان فإن أخشى ما نخشاه ليس الهزيمة نفسها وإنما خطر قيام ثورة شيوعية مع وقوع الهزيمة ، وكلما ازددت تفكيرا فى هذا الأمر شعرت أن الأحوال فى داخل اليابان والأحوال السائدة فى الخارج تمضى بسرعة نحو هذا المصير .

وتجرى الآن مثلا فى العالم عموما حركة هائلة يقوم بها الاتحاد السوفييتى وهى حركة يميل شعبنا إلى التهوين من شأنها بسبب حل الكومنترن أخيرا ، والمناورة التى قام بها الاتحاد السوفييتى بإنشاء جبهة شعبية أو خطة الثورة على مرحلتين ، وقد ثبت أن السوفييت لم يتخلوا عن فكرة بلشفة العالم ، وظهر هذا بجلاء من الأعمال السافرة التى يقومون بها فى بعض الدول الأوروبية ويبثون فيها دعاياتهم الخبيثة . وحقيقة الأمر أن الاتحاد السوفييتى يعمل جاهدا لإنشاء نظم حكم سوفييتية فى الأقطار المجاورة لحدوده ، ويشجع العمل على إقامة

حكومات مناصرة للسوفييت على الأقل فى سائر ربوع أوربا ويصح ، أن يقال إنه نجح فى هذه الناحية إلى حد كبير .

ويبدو الاتحاد السوفييتى فى الظاهر أنه يأخذ بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدولة ما ، ولكنه فى الواقع يعتمد على أشد أنواع التدخل التى يمكن أن يتصورها العقل وذلك بواسطة الجهود التى يبذلها لجذب سائر ربوع العالم إلى فلكه . والهدف الذى يرمى إلى تحقيقه فى الشرق الأقصى لا يزيد ولا ينقص عن هدفه فى أوربا ، ففى ينان تألفت رابطة التحرير اليابانية حول أوكانوا ، وهى هيئة تحت إشراف شيوعي يابانى تدرب فى موسكو ، وتعمل بالتعاون مع اتحاد الاستقلال الكورى ، وجيش المتطوعين الكورى ووحدات رأس الرمح الفرموزية ، وهيئات مماثلة تقوم بالدعاية الشفوية والتهييج الثورى الموجه ضد اليابان . وما دامت الحال تسير على هذا المنوال فسيصبح خطر التدخل السوفييتى فى شئوننا الداخلية فى المستقبل القريب شديدا للغاية .

وقد وصلت الحالة فى اليابان إلى حد أصبح معه كل عمل يؤدى إلى تحقيق ثورة شيوعية مهيأ ، فالفقر يسود حياة الشعب ، والعمال ارتفع صوتهم ، والشعور المؤيد للسوفييت أخذ ينمو وينتشر بسبب ازدياد العداء لأمريكا وبريطانيا . وهناك إلى جانب هذا أعمال المجددين القوميين وهم أعضاء حركة يؤيدها فريق من العسكريين ، ونشاط الذين يطلقون على أنفسهم « البيروقراط الجدد » والأعمال السرية التى يقوم بها اليساريون الذين يشدون الخيوط من وراء الستار .

ومن الأمور المفروغ منها أن الحركة التى يجب أن نخشاها أكثر من غيرها هى حركة التجديد القومى التى يتولاها العسكريون ، فهناك عدد كبير من العسكريين الشبان يظنون على ما يبدو أن الشيوعية تتمشى مع النظام الأمبراطورى اليابانى ، وهو رأى مبنى على ما اعتقد على أساس الحجج التى يدلون بها دفاعا عن حركة التجديد ، وقد سمعت أن هناك بعض أعضاء فى الأسرة الإمبراطورية يميلون للإصغاء إلى أقوالهم .

ولما كان العسكريون المحترفون في اليابان أو غالبيتهم ، منحدرين من أسر دون

الطبقة المتوسطة فإن محيط الحياة التى يعيشون فيها يجعلهم فريسة سهلة للمبادىء الشيوعية ، وإن كانوا بفضل تعليمهم العسكرى قد تشربوا بروح نظام حكمنا الوطنى ، ولهذا تحاول العناصر الشيوعية أن تسيطر على هؤلاء العسكريين بأن تزعم لهم أنه فى الإمكان أن تقوم الشيوعية إلى جانب نظام الحكم الوطنى فى اليابان .

وأعتقد أنه تبين أخيرا أن حرب منشوريا وحرب الصين والحرب الكبرى فى شرق آسيا كانت بتحريض تلك الفئة العسكرية التى تتولى هيئة التجديد القومى المذكورة آنفا ، وهى حروب تعد جزءا من مشروع كبير. ومن الحقائق المعروفة أن العسكريين أعلنوا فى وقت الاضطرابات فى منشوريا أن الغرض من هذه الحرب هو الإصلاح الداخلى هنا فى اليابان ، وعندما وقع حادث الصين بعد ذلك أعلن أحد كبار حركة التجديد ، أنه كلما طال أمد الحادث كان ذلك خيرا ، لأنه إذا تم الوصول إلى تسوية فلن يمكننا إجراء الإصلاح الداخلى » . وقد لا يكون الهدف الذى ترمى إليه حركة التجديد هذه فى داخل الجيش هو الثورة الشيوعية ومع هذا فإنى أعتقد أننى لا أكون مغاليا فى الخطأ عندما أقول إن البيروقراطيين الجدد والعاطفين عليهم من بين الشعب — وللاثنين دالة على العسكريين — يوطدون العزم على القيام بثورة حمراء ، ولا نعرف هل نطلق على هذه الفئة ذات العقلية الثورية اسم الجناح الأيمن أو الجناح الأيسر . لأن اليمينيين ليسوا فى الواقع أكثر من شيوعيين يتخفون فى زى مؤيدى نظام الحكم الوطنى ، وأصبح رجالنا العسكريين الجهلاء البسطاء العقول ألعوبة فى أيديهم .

وأقوالى هذه هى الخلاصة التى وصلت إليها أخيرا نتيجة لدراستى للأحداث التى وقعت خلال العشرة الأعوام الماضية ، والتى تعرفت خلالها بكثيرين فى مختلف الأوساط من عسكرية وبيروقراطية إلى أوساط اليمين واليسار ، وقد أدركت الآن فى ضوء هذه النتيجة أنه وقعت عدة أمور كبيرة خلال هذه الأعوام لم أعرف معناها الحقيق إلا الآن ، وقد تشرفت مرتين خلال هذه الفترة بأمر من جلالتكم تكلفوننى فيه بتأليف الوزارة ، وكنت تواقا إلى منع الاحتكاك والنزاع داخل اليابان حتى إنى أذعنت لمطالب المجددين القوميين على قدر

المستطاع ، ولكنى فى سبيل رغبتى فى تحقيق الوحدة القومية فشلت فى معرفة الغرض الحقيقى المختفى وراء الحجج التى يدلى بها المتطرفون ، ولما لم يكن هناك على الإطلاق أى سبب لافتقارى إلى بعد النظر ، لا يسعنى إلا أن أقول إننى أشعر بمسئوليتى الخطيرة فى فشلى فى هذه الناحية .

وكلما اشتد حرج الموقف الحربى ارتفعت الأصوات التى نسمعها وتقول « مائة مليون يموتون معاً» ومع أن اليمينيين هم الأعلى صوتاً، فإنى أعتقد أن الشيوعيين هم المحرضون على كل هذا لأنهم يأملون أن يحققوا هدفهم الثورى بانتهاز فرصة الفوضى التى ستنشأ من الهزيمة .

وبينما ينادى البعض بتدمير بريطانيا وأمريكا ، أخذ الشعور يزداد فى ناحية أخرى بتأييد الاتحاد السوفييتى . بل لقد بلغنى أن هناك فريقاً من العسكريين يتبنون فكرة التقرب إلى الاتحاد السوفييتى بأى ثمن ، بينما يفكر آخرون فى عقد تحالف مع حكومة ينان الصينية الشيوعية .

وهكذا المسرح الداخلى والخارجى يزداد على مر الأيام اتجاها نحو تأييد نجاح الثورة الشيوعية ، فإذا ازداد انهيار الموقف الحربى تطورت هذه الحالة بخطوات واسعة .

وستختلف الحالة إذا ماظهر ولو بصيص من الأمل فى تحسن الموقف فى ميدان القتال ، ولكن ما دامت الهزيمة تطل علينا فسنصبح ألعوبة فى أيدى الشيوعيين ولا سيما إذا اخترنا سبيل مواصلة حرب لا أمل لنا فى أى نصر فيها ، وإنى — من وجهة نظر المحافظة على نظام الحكم القومى — مقتنع كل الاقتناع بوجوب السعى لإنهاء الحرب بأسرع ما يمكن .

ولكن العقبة الكبرى فى سبيل إنهاء النزاع هى وجود هذه الفئة ضمن العسكريين الذين ساقوا البلاد منذ حادث منشوريا إلى النكبة الواقعة فيها الآن ، وقد فقد العسكريون الثقة فى قدرتهم على مواصلة الحرب إلى نتيجة ناجحة ، ولكنهم مع هذا قد يمضون فى الحرب إلى النهاية أبقاء على سمعتهم .

وإذا حاولنا إيقاف الحرب فجأة دون أن نستأصل أولا هؤلاء المتطرفين ، فإنى أخشى أن يتمكنوا بمساعدة العاطفين عليهم من اليمينيين واليساريين من الاستمرار فى إثارة اضطرابات داخلية مما يجعل تحقيق هدفنا المنشود متعذرا ، فلا معدى إذن عن القضاء على هذا العنصر المتطرف داخل الهيئة العسكرية قبل إنهاء الحرب ، فإذا فعلنا هذا تداعى أتباعهم بين البيروقراطيين واليمينيين واليساريين ، لأن الأخيرين لم يتمكنوا إلى الآن من تحقيق نفوذ لهم مستقل قائم بذاته ، وإنما يحاولون تحقيق أهدافهم بالسير وراء العسكريين واستخدامهم لتحقيق مصلحتهم ، فإذا استأصلنا الشجرة من جذورها ذبلت أوراقها وماتت من تلقاء نفسها .

وربما كان هذا تفكيرا فيه تفاؤل إلى حدما ولكن إذا تم تطهير المتطرفين ، أفليس من الممكن أن يتغير مسلك الجيش بحيث يتحسن الجو فى أمريكا وبريطانيا وهونج كونج إلى حدما ؟ إن هدف الحلفاء فى الحرب هو القضاء على طغمة العسكريين فى اليابان ، ولكن إذا طرأت تغيرات جوهرية على مسلك وسياسة عسكريتنا فقد يعيد الحلفاء النظر فى مسألة مواصلة الحرب .

وعلى أية حال فإن إعادة إنشاء العسكرية بالقضاء على العناصر المتطرفة امر لامحيص عنه لإنقاذ اليابان من ثورة شيوعية ، ولهذا يتعين على أن الح على جلالتكم بأن تتخذوا قرارا جريئا لتحقيق هذه الغاية .

* * *

الملحق رقم ١٥

دستور عام ١٩٤٧

مما يلاحظ على هذا الدستور أنه يبلغ ضعف دستور ميجى فى الطول مما يعكس رغبة واضعى نصوص الدستور فى أن يكونوا واضحين على قدر الإمكان وأن لايتركوا شيئا من شئونهم للمصادفات ، وفيما يلى نصه الكامل :

نحن الشعب اليابانى الممثل بواسطة منـدوبينا المنتخبين فى البرلمان الوطنى اعتزمنا أن نضمن لأنفسنا ولذريتنا ثمار التعاون السلمى مع جميع الأمم ونحقق نعمة الحرية فى جميع ربوع هذه الأرض ، واستقر رأينا على ألا نسمح مرة أخرى بأن تعودنا شرور الحرب نتيجة لعمل حكومة ما من حكوماتنا ، ولهذا نعلن أن سلطة السيادة تنبع من الشعب وإن عزمنا استقر على إقامة هذا الدستور .

إن الحكومة وديعة مقدسة للشعب ، تستمد سلطتها من الشعب ، ويمارس سلطاتها ممثلو الشعب ، ويتمتع بمنافعها الشعب . وهذا المبدأ العالمى للبشرية مبنى عليه هذا الدستور ، ونحن ننبذ وننسخ جميع الدساتير والقوانين والتشريعات والمراسيم التى تتعارض مع هذا .

نحن الشعب اليابانى نرغب فى السلام فى جميع الأزمان ، ونشعر فى قرارة نفوسنا بالمثل العليا التى تحكم العلاقات بين البشر ، ونعتزم المحافظة على أمتنا وكياننا واثقين فى عدالة وإيمان شعوب العالم المحبة للسلام ، ونود أن نحتل مكانا مشرفا فى مجتمع دولى يعمل للمحافظة على السلام ، ويقضى على الظلم والعبودية والاضطهاد والتعصب فى جميع الأزمان ، ونعترف بأن لجميع شعوب العالم الحق فى أن تعيش فى سلام متحررة من الخوف والفاقة .

ونحن نعتقد أنه ما من أمة مسئولة أمام نفسها وحدها ، بل نؤمن بأن قوانين الأخلاق عالمية ، وأن طاعة هذه القوانين واجبة على جميع الأمم التى تتمتع بسيادتها مع سائر الأمم .

ونحن الشعب اليابانى نتعهد بشرفنا الوطنى أن نحقق هذه المثل العليا والأهداف السامية بجميع ما لدينا من موارد .

الباب الأول

الإمبراطور

مادة ١ — الإمبراطور هو شعار الدولة ورمز وحدة الشعب ، ويستمد مركزه من إرادة الشعب الذى تكمن فيه سلطة السيادة .

مادة ٢ — العرش الإمبراطورى وراثى وفقا لقانون القصر الإمبراطورى الذى يقره البرلمان .

مادة ٣ — يجب الحصول على مشورة الوزارة وموافقتها على جميع الأعمال التى يقوم بها الإمبراطور فى المسائل التى تتصل بشئون الدولة ، وتكون الوزارة تبعا لهذا مسئولة عنها .

مادة ٤ — يؤدى الإمبراطور من الأعمال المتصلة بشئون الدول ما نص عليه فى هذا الدستور ، وليس له سلطات فيما يتصل بالحكومة.

يجوز للإمبراطور أن ينيب عنه من يؤدى الأعمال المتصلة بشئون الدولة كما ينص القانون .

مادة ٥ — عندما يتم قيام وصاية وفقا لقانون القصر الإمبراطورى يقوم الوصى بتأدية الأعمال المتصلة بشئون الدولة باسم الإمبراطور ، وفى هذه الحالة تطبق الفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٦ — يعين الإمبراطور رئيس الوزراء الذى يرشحه البرلمان .

يعين الإمبراطور كبير قضاة المحكمة العليا الذى ترشحه الوزارة .

مادة ٧ — يؤدى الإمبراطور بناء على نصيحة الوزارة وموافقتها الأعمال التالية فى المسائل المتصلة بشئون الدولة وباسم الشعب :

إصدار تعديلات الدستور ، والقوانين ، والأوامر الوزارية والمعاهدات .

دعوة البرلمان للانعقاد .

حل مجلس النواب .

إعلان الانتخاب العام لأعضاء البرلمان .

التصديق على تعيين وإقالة وزراء الدولة وسائر الموظفين الرسميين وفقا لنص القانون ، وتفويض واعتماد السفراء والوزراء المفوضين .

التصديق على العفو العام والخاص ، وتخفيف العقوبات ، وإرجاء التنفيذ ، وإعادة الحقوق .

منح الأوسمة والنياشين .

التصديق على وثائق التصديق وغيرها من الوثائق الدبلوماسية وفقاً لنص القانون .

استقبال السفراء والوزراء الأجانب .

تأدية الاحتفالات الرسمية .

مادة ٨ — لا يمكن تقديم أية ممتلكات للقصر الإمبراطورى ، ولا يجوز له أن يتقبل ممتلكات ما ولا أية هدية بغير ترخيص من البرلمان .

* * *

الباب الثانى

نبذ الحرب

مادة ٩ — إن الشعب اليابانى يتمنى بإخلاص قيام سلام دولى على أساس العدالة والأمن ، ولهذا يستنكر على الدوام الحرب وينبذها ويرفضها أن تكون أحد حقوق السيادة لأمة ما ، ولا يرضى بالتهديد أو استخدام القوة كوسيلة

لتسوية المنازعات الدولية ولكى يتم تحقيق الغرض الوارد فى الفقرة السابقة ، لن يحتفظ بالقوات البرية والبحرية ولا سائر انواع الطاقة الحربية ، ولن يعترف بحق الدولة المحاربة .

الباب الثالث

حقوق الشعب وواجباته

مادة ١٠ — يحدد القانون الشروط اللازمة ليكون الشخص يابانى الجنسية .

مادة ١١ — لا يحرم الشعب من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية . وهذه الحقوق البشرية الأساسية التى ضمنها الدستور للشعب تمنح لإبناء هذا الجيل وسائر الأجيال فى المستقبل كحقوق خالدة لا تنتهك .

مادة ١٢ — تبقى الحريات والحقوق التى ضمنها الدستور للشعب بالجهود المتواصلة التى يقوم بها الشعب وعليه أن يمتنع عن إساءة استغلال هذه الحريات والحقوق ، وهو على الدوام مسئول عن استغلالها فى سبيل الخير العام .

مادة ١٣ — يتمتع جميع الشعب بالاحترام كأفراد ، ويكون حقهم فى الحياة والحرية ومتابعة أساليب سعادتهم ضمن الحدود التى لا تتعارض مع الصالح العام ، موضع الاعتبار الأعلى فى التشريع وسائر الشئون الحكومية .

مادة ١٤ — الناس جميعهم متساوون أمام القانون ، وليست هناك تفرقة فى العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بسبب العنصر أو الطائفة أو الجنس أو المركز الاجتماعى أو منشا الأسرة .

لا يعترف بالنبلاء ولا بالنبالة .

لا امتياز يصح أن يقترن بلقب شرف أو وسام أو أى منحة أخـــرى ، ويجب ألا تبقى مثل هذه المنحة إلى ما بعد حياة الفرد الذى يمنحها الآن أو ينعم عليه بها فيما بعد .

مادة ١٥ — للشعب الحق غير المنازع فى اختيار موظفيه العامين وإقالتهم .

جميع الموظفين العامين خدم للشعب بأكمله لا لطائفة معينة .

حق الانتخاب مكفول للكبار فيا يتعلق بانتخاب الموظفين العامين .

لا يجوز انتهاك سرية الاقتراع فى جميع الانتخابات ، ولا يسأل المقترع عن اختياره لا علنا ولا سراً .

مادة ١٦ — لكل شخص الحق فى أن يلتمس بالطرق السلمية تعويض الخسارة ، وإقالة موظفين عامين ، أو يطالب بسن القوانين ونسخها أو تعديلها أو إصدار تشريعات أو نظم ، وغير ذلك من المسائل . ويجب ألا يتعرض أى شخص للتحامل عليه بسبب تبنيه التماسا من هذا النوع .

مادة ١٧ — يجوز لكل شخص أن يقاضى الدولة أو أى هيئة عامة مطالبا بالتعويض وفقا للقانون إذا تعرض لخسارة ما بسبب عمل غير قانونى قام به موظف عام .

مادة ١٨ — لا يتعرض الإنسان لأى نوع من أنواع الاستعباد ؛ فالعبودية غير الاختيارية ممنوعة إلا فى حالة العقوبة على جريمة .

مادة ١٩ — لا يجوز انتهاك حرية الفكر بتاتا .

مادة ٢٠ — الحرية الدينية مكفولة للجميع ، ولا تتلقى أى هيئة دينية أية امتيازات من الدولة ، ولا تمارس سلطة سياسية .

لا يرغم أى إنسان على الاشتراك فى أية شعائر دينية أو احتفالات أو طقوس . ويجب أن تمتنع الدولة وهيئاتها عن التعليم الدينى أو عن ممارسة أى نشاط دينى آخر .

مادة ٢١ — حرية الاجتماع والخطابة والصحافة وسائر أنواع التعبير عن الرأى مكفولة .

يجب ألا تقوم رقابة ما ولا تنتهك سرية أي وسيلة من المواصلات .

مادة ٢٢ — لكل شخص الحرية في اختيار مكان إقامته وتغييره وله أن يختار مهنته إلى الحد الذي لا يتعارض مع الصالح العام .

حرية جميع الأشخاص مكفولة في الانتقال إلى بلد أجنبي وفي التجرد من جنسيته .

مادة ٢٣ — حرية الندوات العلمية مكفولة .

مادة ٢٤ — يجب أن يقوم الزواج على أساس رضاء الجنسين فقط ويبقى بالتعاون المشترك مع قيام المساواة في حقوق الزواج والزوجة كأساس له .

فيما يتعلق باختيار الزوج أو الزوجة ، وحقوق الملكية والوراثة ، واختيار مكان الإقامة والطلاق ، وغير ذلك من المسائل المتصلة بالزواج والأسرة فسوف تسن قوانين تراعى فيها كرامة الفرد والمساواة اللازمة بين الجنسين وتبذل الدولة جهودها في جميع ميادين الحياة لتحسين الحالة الاجتماعية ونشر الأمن والصحة العامة .

مادة ٢٦ — لجميع الناس الحق في تلقي قدر متساو من التعليم يتناسب مع كفاءاتهم كنص القانون .

الناس جميعهم ملزمون بأن يحصل الأولاد والبنات الذين تحت رعايتهم على التعليم العادي الذي نص عليه القانون . وسيكون هذا التعليم الاجباري بالمجان .

مادة ٢٧ — العمل حق لجميع الناس وواجب عليهم في الوقت نفسه جميع مستويات الأجور وساعات العمل وسائر شروطه يحددها القانون . استغلال الأطفال غير جائز

مادة ٢٨ — حق العمال مكفول في التنظيم والمساومة والعمل الجماعي .

مادة ٢٦ — حق إمتلاك ممتلكات أو اقتنائها مكفول .

يحدد القانون حقوق الملكية وفقا للخير العام .

يجوز الاستيلاء على الملكية الخاصة خدمة للمنفعة العامة مع دفع التعويض المناسب .

مادة ٣٠ — تخضع الشعب للضرائب التي ينص عليها القانون .

مادة ٣١ — لا يجرد شخص من حياته أو من حريته ، ويجب ألا تفرض أى عقوبة جنائية إلا وفقا للاجراءات التى ينص عليها القانون .

مادة ٣٢ — لا يحرم شخص من حق الالتجاء إلى المحاكم .

مادة ٣٣ — لا يجوز إلقاء القبض على شخص إلا بأمر يصدره ضابط قضائى مختص ويحدد فيه الجرم المتهم به الشخص ، ولا يجوز الاعتقال إلا بافتراض ارتكاب الجرم .

مادة ٣٤ — لا يجوز اعتقال أو احتجاز أى شخص إلا إذا أبلغ فورا بالتهم الموجهة ضده ، ويمنح حق الاستعانة بمحام ، ولا يجوز الاحتجاز بغير سبب مناسب ويجب بناء على طلب أى شخص أن يذكر هذا السبب فورا فى محكمة علنية وبحضور الشخص ومحاميه .

مادة ٣٥ — لا يجوز الإخلال بحق جميع الأشخاص فى أن يكونوا آمنين فى دورهم ولا يصح العبث بأوراقهم ومقتنياتهم وذلك بدخول هذه الدور أو تفتيشها أو الاستيلاء على الأوراق أو المقتنيات إلا بأمر يصدر لسبب وجيه ويتضمن وصفا دقيقا للمكان الذى يجرى تفتيشه والأشياء التى يراد الاستيلاء عليها ، أو فى الأحوال التى نص عليها فى المادة ٣٣ .

كل تفتيش أو استيلاء يجرى بمقتضى أمر منفصل يصدره الضابط القضائى المختص .

مادة ٣٦ — ممنوع بتاتا أى تعذيب يفرضه أى موظف عام ، ومحظور بتاتا توقيع عقوبات قاسية .

مادة ٣٧ — يتمتع المتهم فى جميع القضايا الجنائية بحق المحاكمة السريعة العلنية بواسطة محكمة غير متحيزة ويسمح للمتهم بالفرصة الكاملة فى استجواب جميع الشهود ، ويكون له الحق فى الإعلان الإجبارى للحصول على شهود لقضيته على نفقة الدولة .

يستطيع المتهم فى جميع الاوقات الاستعانة بمحام مختص ، فإذا لم يستطع المتهم بجهوده الخاصة الاستعانة بمحام تولت الدولة تعيين واحد له .

مادة ٣٨ — لا يرغم إنسان على الشهادة ضد نفسه .

لا يؤخذ كدليل أى إعتراف تم بالإرغام أو التعذيب أو التهديد أو استخلص بعد فترة طويلة من الاعتقال أو الحبس .

لا يدان شخص أو يعاقب فى قضايا يكون فيها اعترافه الدليل الوحيد فيها ضده .

مادة ٣٩ — لا يعد الشخص مسئولا جنائيا عن عمل كان يعتبر مشروعا فى وقت ارتكابه ، أو يكون قد برىء منه .

مادة ٤٠ — يجوز لأى شخص يبرأ بعد إعتقاله أو احتجازه أن يقاضى الدولة ويطالب بالتعويض كنص القانون .

الباب الرابع

البرلمان

مادة ٤١ — البرلمان هو أعلى أداة لسلطة الدولة ، وهو الأداة الوحيدة فى الدولة لسن القانون .

مادة ٤٢ — يتألف البرلمان من مجلسين ، وهما مجلس النواب ، ومجلس المستشارين .

مادة ٤٣ — يتألف المجلسان من أعضاء يمثلون جميع الشعب .

يتحدد عدد أعضاء كل من المجلسين بواسطة قانون .

ماده ٤٤ — تتحدد مؤهلات أعضاء المجلسين وناخبيهم بقانون ، دون أن تكون هناك تفرقة بسبب العنصر ، أو الطائفة ، أو الجنس ، أو المركز

الإجتماعى ، أو منشأ الأسرة ، أو التعليم ، أو الملكية أو الدخل .

مادة ٤٥ — تكون مدة عضوية مجلس النواب أربع سنوات وفى حالة حل المجلس يجب إنهاء هذه العضوية قبل أن يحل موعد المدة الكاملة .

مادة ٤٦ — تكون مدة عضوية أعضاء مجلس المستشارين ست سنوات ويجرى انتخاب نصف عدد الأعضاء فى كل ثلاث سنوات .

مادة ٤٧ — تحدد بقانون الدوائر الانتخابية وطريقة الاقتراع وغيرهما من المسائل المتصلة بطريقة انتخاب أعضاء المجلسين .

مادة ٤٨ — لا يجوز أن يجمع شخص بين عضوية المجلسين فى وقت واحد .

مادة ٤٩ — يتقاضى أعضاء المجلسين مرتبا سنويا مناسبا من الخزانة الوطنية وفقا للقانون .

مادة ٥٠ — يعفى أعضاء المجلسين من الاعتقال فى أثناء دورة انعقاد المجلسين إلا فى الحالات التى ينص عليها القانون ، والأعضاء الذين يعتقلون قبل الدورة يجب أن يطلق سراحهم خلال فترة الدورة بناء على طلب من المجلس .

مادة ٥١ — لا يسأل أعضاء المجلسين فى خارج المجلس عن الخطط أو المناقشات أو عملية إعطاء الأصوات داخل المجلس .

مادة ٥٢ — يدعى البرلمان للانعقاد فى دورة عادية مرة فى كل عام .

مادة ٥٣ — يجوز للوزارة أن تقرر دعوة البرلمان إلى الانعقاد فى جلسات استثنائية . وعندما يقدم ربع مجموع عدد أعضاء أحد المجلسين أو أكثر طلبا بهذا يتعين على الوزارة أن تقرر الدعوة لانعقاد البرلمان .

مادة ٥٤ — عندما يحل مجلس النواب يجب إجراء انتخابات عامة لأعضاء هذا المجلس فى غضون أربعين (٤٠) يوما من تاريخ الحل ، ويجب أن ينعقد

المجلس فى غضون ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ الإنتخابات .

عندما يحل مجلس النواب يعطل مجلس المستشارين فى الوقت ذاته ، ويجوز للوزارة مع هذا أن تدعو مجلس المستشارين للانعقاد فى دورة طارئة إذا حدثت طوارىء وطنية .

يجب أن تكون التدابير التى تتخذ لعقد الدورة الاستثنائية كالمذكورة فى الشرط الوارد فى الفقرة السابقة مؤقتة وتصبح لاغية ما لم يوافق عليها مجلس النواب فى خلال فترة عشرة (١٠) أيام بعد فتح الدورة التالية للبرلمان .

مادة ٥٥ — يجب على كل مجلس أن يفصل فى الطعون الخاصة بمؤهلات أعضائه ، ولا يحرم العضو من مقعده إلا بعد الموافقة على قرار الحرمان بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء الحاضرين أو أكثر .

مادة ٥٦ — لا تصح أعمال أحد المجلسين إلا إذا حضر ثلث عدد الأعضاء أو أكثر .

تقرر جميع المسائل فى كل من المجلسين بموافقة أغلبية عدد الأعضاء الحاضرين إلا فى الحالات الأخرى التى نص عليها الدستور ، وفى حالة تعادل الأصوات يفوز الفريق الذى يصوت رئيس الجلسة فى جانبه .

مادة ٥٧ — يجب أن تكون المناقشات فى المجلسين علنية ، ويجوز مع هذا عقد جلسة سرية إذا وافقت أغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين أو أكثر على قرار بهذا .

يجب على كل مجلس أن تكون له مضبطة يدرج فيها جميع ما يجرى فى جلساته ، ويجب نشر هذه المضبطة وتوزيعها ويستثنى من ذلك ما يرد فيها من أجزاء خاصة بالجلسات السرية والتى يرى أنها تحتاج إلى السرية .

تدرج فى المضبطة بناء على طلب خمس عدد الأعضاء الحاضرين أو أكثر ، أصوات الأعضاء فى أية مسألة .

مادة ٥٨ — يختار كل مجلس رئيسه وهيأته .

يضع كل مجلس نظمه وقوانينه والاجتماعات ، وما يدور فيها ، والنظام الداخلي . ويجوز له أن يعاقب الأعضاء على مسلك يتنافى مع النظام . ولا يطرد أي عضو ما لم توافق أغلبية ثلثى عدد الأعضاء الحاضرين أو أكثر على قرار بذلك .

مادة ٥٩ — يصبح مشروع القانون قانونا إذا مر من المجلسين إلا فى الحالات التى ينص عليها الدستور بخلاف ذلك .

مشروع القانون الذى يقره مجلس النواب ويتخذ مجلس الشورى بشأنه قرارا مخالفا لقرار مجلس النواب يصبح قانونا إذا أقره مجلس النواب مرة ثانية بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء الحاضرين .

لا يستبعد نص الفقرة السابقة جواز أن يدعو مجلس النواب إلى عقد اجتماع لجنة مشتركة من المجلسين عملا بنص القانون .

إذا لم يتخذ مجلس المستشارين عملا نهائيا فى غضون ستين (٦٠) يوما بعد تسلمه مشروع قانون أقره مجلس النواب (ولا تحتسب ضمن هذه المهلة فترة عطلة المجلس) فيجوز لمجلس النواب أن يعد هذا رفضا لمشروع القانون المذكور من جانب مجلس المستشارين .

مادة ٦٠ — يجب أن تعرض الميزانية على مجلس النواب أولا .

عندما يتخذ مجلس المستشارين خلال النظر فى الميزانية قراراً يختلف عن قرار مجلس النواب ، وعندما لا يمكن الوصول إلى اتفاق حتى بواسطة اللجنة المشتركة من المجلسين التى نص عليها القانون ، أو عندما لا يتخذ مجلس المستشارين عملا نهائيا فى غضون ثلاثين (٣٠) يوما (لا تحتسب فيها فترة العطلة ، بعد تسلمه الميزانية التى أقرها مجلس النواب) يعد قرار مجلس النواب قرارا للبرلمان .

مادة ٦١ — تطبق الفقرة الثانية من المادة السابقة أيضاً على موافقة البرلمان اللازمة لإبرام المعاهدات .

مادة ٦٢ — يجوز لكل من المجلسين أن يجرى تحقيقات تتصل بالحكومة ، ويجوز له أن يطلب شهادة الشهود وتقديم السجلات .

مادة ٦٣ — يجوز لرئيس الوزراء ووزراء الدولة أن يظهروا فى أى وقت فى أى المجلسين للتحدث عن مشروعات القوانين بصرف النظر عما إذا كانوا أعضاء فى المجلسين أم لا ، ويجب أن يظهروا عندما يكون حضورهم لازما لتقديم أجوبة أو ايضاحات .

مادة ٦٤ — يؤلف البرلمان محكمة برلمانية من أعضاء مجلسيه لمحاكمة القضاة الذين اتخذت الإجراءات . لفصلهم .

المسائل التى تعرض على المحكمة البرلمانية يجب أن ينص عليها القانون .

الباب الخامس

الوزارة

مادة ٦٥ — يعهد بالسلطة التنفيذية إلى الوزارة .

مادة ٦٦ — تتألف الوزارة من رئيس وزراء يكون رئيسها ، ومن وزراء دولة كنص القانون .

يجب أن يكون رئيس الوزارة ووزراء الدولة من المدنيين .

تكون الوزارة بأكملها مسئولة أمام البرلمان عن ممارسة السلطة التنفيذية .

مادة ٦٧ — ينتخب رئيس الوزراء من بين أعضاء البرلمان بقرار من البرلمان ، وهذا الانتخاب يجب أن يسبق أى عمل آخر .

فإذا اختلف مجلسا النواب والمستشارين على اختيار رئيس الوزراء ولم يتيسر

الوصول إلى اتفاق حتى بواسطة اللجنة المشتركة للمجلسين التى نص عليها القانون ، أو إذا فشل مجلس المستشارين فى إجراء اختيار فى غضون عشرة (١٠) أيام لا تحتسب فيها فترة الأجازات من موعد اختيار مجلس النواب ، يصبح قرار مجلس النواب هو قرار البرلمان .

مادة ٦٨ — يتولى رئيس الوزراء تعيين وزراء الدولة ، ويجب مع هذا أن يختار أغلبية من بين أعضاء البرلمان .

يجوز لرئيس الوزراء أن يقيل وزراء الدولة كما يشاء .

مادة ٦٩ — إذا وافق مجلس النواب على قرار بعدم الثقة ، أو رفض قرار ثقة ، فيتعين على الوزارة بأجمعها أن تستقيل إلا إذا حل مجلس النواب فى غضون عشرة (١٠) أيام .

مادة ٧٠ — يجب على الوزارة بأكلها أن تستقيل عندما يخلو منصب رئيس الوزراء ، أو عند الانعقاد الأول للبرلمان بعد الانتخاب العام لأعضاء مجلس النواب .

مادة ٧١ — يجب على الوزارة فى الحالات المذكورة فى المادتين السابقتين أن تستمر فى عملها ريثما يتم تعيين رئيس وزراء جديد .

مادة ٧٢ — يقدم رئيس الوزراء ممثلا للوزارة إلى البرلمان مشروعات القوانين والتقارير عن الشئون القومية العامة والعلاقات الخارجية ، ويمارس الإشراف على مختلف فروع الإدارة .

مادة ٧٣ — يجب على الوزارة أن تتولى إلى جانب المهام الإدارية الأخرى تأدية المهام التالية :

تطبيق القانون بأمانة ، ومباشرة شئون الدولة .

مباشرة الشئون الخارجية .

إبرام المعاهدات على أنها يجب أن تحصل مقدما على موافقة البرلمان أو مؤخرا حسب ما تقتضيه الظروف .

مباشرة الخدمة المدنية وفقاً للقواعد التي حددها القانون

إعداد الميزانية وتقديمها إلى البرلمان .

إعداد الأوامر الوزارية لكى تنفذ نصوص هـــذا الدستور ومواد القانون ، غير أنها لا يمكنها أن تضمن هذه الأوامر نصوصا جزائية إلا إذا كان القانون يجيز لها ذلك .

— إقرار العفو العام والعفو الخاص ، وتخفيف العقوبة ، وإرجاء التنفيذ ، وإعادة الحقوق .

مادة ٧٤ — يجب أن تمهر جميع القوانين والأوامر الوزارية بإمضاء الوزير المختص وإمضاء رئيس الوزراء .

مادة ٧٥ — لا يتعرض وزراء الدولة خلال فترة ولا يتهم لمناصبهم لأى عمل قضائى بغير موافقة رئيس الوزراء ، ولكن هذا ليس معناه تعطيل حق إتخاذ هذا العمل .

الباب السادس

القضاء

ماة ٧٦ — تسند السلطة القضائية بأكلها إلى محكمة عليا ومحاكم أصغر منها تنشأ بمقتضى القانون .

يجب ألا تنشأ محكمة استثنائية ، أو أن تعطى أية هيئة أو وكالة تنفيذية سلطة قضائية نهائية .

يجب أن يكون جميع القضاة مستقلين فى استيحاء ضميرهم ، ولا يكونون مرتبطين إلا بهذا الدستور والقوانين .

مادة ٧٧ — تمنح المحكمة العليا سلطة وضع النظم التي تحدد قواعد الإجراءات ونظم ممارسة المهنة القضائية ، والشئون المتصلة بوكلاء النائب العام ، وتظلم المحاكم ، وإدارة الشئون القضائية .

يخضع المدعون العامون لسلطة المحكمة العليا في وضع النظم.

يجوز للمحكمة العليا أن تفوض محاكم أصغر منها بسلطة وضع نظم هذه المحاكم .

مادة ٧٨ — فصل القضاة ممنوع إلا بمحاكمة عامة ، وإلا إذا أعلنوا قضائيا بأنهم غير جديرين من الناحية العقليـــة أو الجسمانية بتأدية مهام وظائفهم ، ولا يجوز اتخاذ عمل تأديبي ضد القضاة بواسطة أية هيئة تنفيذية .

مادة ٧٩ — تتألف المحكمة العليا من كبير قضاة وعدد من القضاة يحددهم القانون ، وجميع هؤلاء القضاة ما عدا كبير القضاة تعينهم الوزارة .

يجب أن يكون تعيين قضاة المحكمة العليا موضوع بحث الشعب في أول انتخابات عامة لأعضاء مجلس النواب بعد تعيينهم ، ويجب أن تعرض هذه المسألة مرة أخرى في أول انتخابات عامة لأعضاء مجلس النواب بعد إنتهاء عشرة (١٠) أعوام وبالطريقة ذاتها التي جرت في المرة الاولى .

وإذا أيد أغلب المقترعين في الحالتين الواردتين في الفقرة السابقة فصل قاض من هؤلاء القضاة ، فيجب أن يفصل .

المسائل المتصلة بهذا الغرض يجب أن ينص عليها القانون .

يعتزل قضاة المحكمة العليا الخدمة عندما يبلغون سنا يحددها القانون .

يتلقى جميع هؤلاء القضاة في فترات منتظمة منصوص عليها مكافآت مناسبة لا يجوز تخفيضها خلال فترة خدمتهم .

مادة ٨٠ — تتولى الوزارة تعيين قضاة المحاكم الصغرى من قائمة أشخاص

ترشحهم المحكمة العليا ، ويجب أن تكون مدة خدمة هؤلاء القضاة عشرة (١٠) أعوام على أن يكون لهم حق إعادة تعيينهم بشرط أن يعتزلوا الخدمة عند بلوغهم السن التى يحددها القانون .

يتلقى قضاة المحاكم الصغرى فى فترات منتظمة منصوص عليها مكافآت مناسبة لا يجوز تخفيضها خلال فترة خدمتهم .

مادة ٨١ — المحكمة العليا هى أعلى سلطة يمكن الالتجاء إليها للبت فى دستورية قانون أو أمر أو نظام أو عمل رسمى .

مادة ٨٢ — المحاكمات تجرى علنا والأحكام تصدر علنا .

يجوز إجراء محاكمة سرية إذا قررت المحكمة بأغلبية الآراء أن العلنية ستكون خطرة على الأمن العام أو الأخلاق ، ولكن محاكمات الجرائم السياسية ، والجرائم المتصلة بالصحافة ، والقضايا التى تتصل بالحقوق التى ضمنها الباب الثالث من هذا الدستور للشعب يجب أن تكون على الدوام محاكمات علنية .

الباب السابع

المالية

مادة ٨٣ — تباشر سلطة إدارة المالية القومية بالشكل الذى يقرره البرلمان .

مادة ٨٤ — يجب ألا تفرض ضرائب جديدة ، ولا تعدل الضرائب المعمول بها إلا بقانون أو بالشروط التى ينص عليها .

مادة ٨٥ — يجب ألا تنفق أموال الدولة ، إلا بترخيص من البرلمان ، وكذلك لا يجوز لها الاستدانة إلا بإذن منه .

مادة ٨٦ — يجب أن تعد الوزارة ميزانية لكل سنة مالية وتقدمها للبرلمان للنظر والبت فيها .

مادة ٨٧ — يرخص البرلمان بانشاء اعتماد احتياطى لمواجهة أى عجز غير منظور والانفاق منه تحت مسئولية الوزارة .

يجب على الوزارة أن تحصل على موافقة البرلمان على جميع الدفعات التى سحبتها من صندوق الاحتياط .

مادة ٨٨ — جميع ممتلكات البيت الإمبراطورى تكون ملكا للدولة ، وجميع نفقات البيت الإمبراطورى يخصصها البرلمان فى الميزانية .

مادة ٨٩ — لا يجوز إنفاق أموال عامة أو غيرها من الممتلكات ولا يجوز أن تستعملها أو تفيد منها أو تحافظ عليها هيئة أو جمعية دينية ، ولا أية هيئة خيرية أو تعليمية لا تكون تحت إشراف السلطة العامة .

مادة ٩٠ — يتولى ديوان المحاسبة مراجعة الحسابات النهائية لنفقات الدولة وإيراداتها فى كل عام ، وتتولى الوزارة تقديمها إلى البرلمان مرفقة ببيان المراجعة خلال السنة المالية التى تعقب مباشرة الفترة التى جرت فيها هذه الحسابات .

يحدد القانون نظام ديوان المحاسبة واختصاصاته .

مادة ٩١ — يجب على الوزارة أن تقدم فى فترات منتظمة ومرة فى كل عام على الأقل تقريراً عن الحالة المالية إلى البرلمان والشعب .

الباب الثامن

الحكومة الذاتية المحلية

مادة ٩٢ — يحدد القانون القواعد الخاصة بتنظيم وعمل الوحدات العامة المحلية وفقا لمبدأ الحكم الذاتى المحلى .

مادة ٩٣ — تتولى الوحدات المحلية العامة إنشاء جمعيات تشريعية وتكون نظم مناقشاتها وفقا لنص القانون .

ينتخب كبار موظفى الهيئة التنفيذية لجميع الوحدات العامة المحلية وأعضاء جمعياتها التشريعية وسائر الموظفين الذين يحددهم القانون ، بالاقتراع الشعبى المباشر من بين جماعاتهم .

مادة ٩٤ — يكون للوحدات العامة المحلية الحق فى إدارة ممتلكاتها وشئونها وإداراتها وسن نظمها وتشريعاتها ضمن القانون .

مادة ٩٥ — لا يمكن سن قانون خاص يطبق على وحدة عامة محلية واحدة بواسطة البرلمان دون موافقة أغلبية ناخبى هذه الوحدة ، وهى أغلبية يتم الحصول عليها بمقتضى القانون .

الباب التاسع

التعديلات

مادة ٩٦ — تعديلات هذا الدستور يتولاها البرلمان بموافقة ثلثى عدد أعضاء كل من المجلسين أو أكثر ثم تقدم إلى الشعب للتصديق عليها ، وهذا التصديق يقتضى الموافقة بأغلبية مطلقة لجميع الأصوات المقترعة فى استفتاء خاص أو انتخاب عام كما يحدده البرلمان .

يعلن الإمبراطور باسم الشعب التعديلات بعد التصديق عليها مباشرة كجزء غير منفصل من الدستور .

الباب العاشر

القانون الأعلى

مادة ٩٧ — إن حقوق الإنسان الأساسية التى كفلها هذا الدستور لشعب اليابان هى ثمرة كفاح طويل ونضال خاضه الإنسان طول حياته لكى يكون حراً . وقد مرت هذه الحقوق بتجارب عديدة وصمدت لها ، وبقيت وديعة فى أعناق الجيل الحاضر والأجيال القادمة ، يحافظون عليها ويحرصون على دوام صيانتها .

مادة ٩٨ — يجب أن يكون الدستور هو القانون الأعلى للأمة ، ولا يكون لأى قانون آخر أو تشريع أو مرسوم إمبراطورى أو أى أمر حكومى آخر يخالف نصوص هذا الدستور ، أى سلطة قانونية أو صلاحية .

يجب أن تراعى بأمانة المعاهدات التى تبرمها اليابان والقوانين المرعية فى الأمم الأخرى .

مادة ٩٩ — يقع على الإمبراطور أو الوصى ، ووزراء الدولة ، وأعضاء البرلمان ، والقضاة ، وجميع الموظفين العامين ، الالتزام باحترام هذا الدستور والتمسك به .

الباب الحادى عشر

مواد إضافية

مادة ١٠٠ — يسرى الدستور اعتباراً من اليوم الذى تنقضى فيه ستة أشهر على اليوم الذى أعلن فيه .

يجوز أن يتم قبل الموعد المذكور فى الفقرة السابقة سن القوانين اللازمة لتنفيذ هذا الدستور وانتخاب أعضاء مجلس المستشارين وإجراءات دعوة البرلمان للانعقاد وسائر الإجراءات التحضيرية اللازمة لتطبيق الدستور .

مادة ١٠١ — إذا لم يتم تأليف مجلس المستشارين قبل اليوم الذى يصبح فيه هذا الدستور نافذ المفعول يعمل مجلس النواب عمل البرلمان ريثما يحين الوقت لتأليف هذا المجلس .

مادة ١٠٢ — تكون مدة عضوية نصف أعضاء مجلس المستشارين فى الفترة الأولى للمجلس بمقتضى الدستور ثلاث سنوات . والأعضاء الذين ينطبق عليهم هذا النص يحددون طبقاً للقانون .

مادة ١٠٣ — لا يجوز لوزراء الدولة وأعضاء مجلس النواب والقضاة الذين يكونون فى الوظيفة فى وقت سريان هذا الدستور ، وجميع الموظفين العامين الآخرين الذين يشغلون مناصب تعادل المناصب التى اعترف بها هذا الدستور ،

أن يتخلوا عن مناصبهم تلقائيا بسبب سريان هذا الدستور ، إلا إذا نص القانون على هذا ، ولكن يجب عليهم عند مايجرى انتخاب أو تعيين خلفاء لهم بمقتضى نصوص هذا الدستور أن يتخلوا عن هذه المناصب كأمر طبيعي مفروغ منه .

* * *

الملحق رقم ١٦

معاهدة الصلح ١٩٥١

أبدى الجنرال دوجلاس ماك آرثر فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٧ اعتقاده بأن اليابان أصبحت مستعدة لعقد معاهدة صلح . وقد حاولت الحكومة الأمريكية فيما بعد خلال ذلك العام أن تعقد مؤتمراً تمهيديا ، ولكن الاتحاد السوفيتي والصين اعترضتا على الاجراءات التى اقترح أتباعها ، ولهذا أغفل المشروع . ولم يتيسر عقد معاهدة الصلح إلا عند ماقررت الولايات المتحدة تجنب فكرة عقد مؤتمر وإنما استخدمت الطرق الدبلوماسية التقليدية .

* * *

معاهدة صلح بين دول الحلفاء واليابان

بما أن دول الحلفاء واليابان كطرفين قررا أن تكون العلاقات بينهما منذ الآن علاقات الأمم التى تتعاون كأنداد فى السيادة ، فى مشاركة ودية لتنمية الخير بينهما والمحافظـــة على السلام والامن الدوليين . فقد رغبا فى عقد معاهدة صلح لتسوية المسائل التى لا تزال معلقة نتيجة لقيام حالة الحرب بينهما .

وبما أن اليابان من جانبها تعلن نيتها التقدم بطلب العضوية فى الأمم المتحدة وأن تعمل فى كل الظروف وفقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، وتحاول تحقيق الأهداف التى يرمى اليها الاعلان الدولى لحقوق الانسان ، وتسعى لتهيئة أحوال

استقرار ورخاء داخل اليابان كما تنص المادتان ٥٥ و ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة وقد هيأتها فعلا بالتشريع الياباني بعد الاستسلام ، وما قامت به في النواحي التجارية العامة والخاصة من أعمال لكي تتمشى مع الأساليب الدولية العادلة المرعية ...

وبما أن دول الحلفاء ترحب باتجاه نية اليابان المذكورة في الفقرة السابقة...

بناء على ماتقدم اعتزمت دول الحلفاء واليابان عقد معاهدة الصلح الحالية ، ولهذا عينت المفوضين الموقعين أدناه الذين — بعد تقديم الوثائق الكاملة لتمثيلهم والتي وجدت على أكمل وجه — اتفقوا على النصوص التاليه :

الباب الأول

الصلح

مادة ١ — « ا » تنتهي حالة الحرب بين اليابان وكل من دول الحلفاء ابتداء من التاريخ الذي تصبح فيه المعاهدة الحالية نافذة المفعول بين اليابان والدولة الحليفة المختصة كما تنص المادة ٢٣ .

«ب» تعترف دول الحلفاء بالسيادة التامة للشعب الياباني على اليابان ومياهها الإقليمية .

الباب الثاني

الأقاليم اليابانية

مادة ٢ — « ا » تتخلى اليابان بعد اعترافها باستقلال كوريا عن جميع الحقوق والمطالب في كوريا بما فيها جزر كلبارت وميناء هاملتون وداجليت .

« ب » تتخلى اليابان عن جميع الحقوق والملكيات والمطالب في فرموزا وبسكادور .

(ج) تتخلى اليابان عن جميع الحقوق والملكيات والمطالب فى جزر كوريل وذلك الجزء من سخالين والجزر المجاورة لها التى حصلت اليابان على السيادة عليها نتيجة لمعاهدة بورتسموث فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ .

(د) تتخلى اليابان عن جميع الحقوق والملكيات والمطالب التى كفلت لها بنظام انتداب عصبة الأمم وتقبل قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة فى ٢ إبريل سنة ١٩٤٧ الذى يقضى بنظام الوصاية على جزر المحيط الهادى التى كانت تحت الوصاية اليابانية سابقا .

(هـ) تتخلى اليابان عن جميع مطالبها فى أى حق أو ملكية أو مصلحة فيما يتعلق بأى جزء من منطقة القطب الجنوبى سواء كانت مستمدة من نشاط الرعايا اليابانيين أو غير ذلك .

(و) تتخلى اليابان عن جميع الحقوق والملكيات والمطالب فى جزر سبراتلى وجزر باراسيل .

مادة ٣ — توافق اليابان على أى اقتراح تقدمه الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة لتضع تحت وصايتها — وعلى أن تكون الولايات المتحدة السلطة الإدارية الوحيدة — نانسى شوتو الواقعة فى جنوب خط عرض ٢٩ درجة شمالا (ومنها جزر ريوكيو وجزر دايتو) ، ونانبو شوتو فى جنوب سوفوجان (ومنها جزر بونين وجزيرة روزاريو وجزر فولكانو) وبارس فيلا وجزيرة ماركوس . وريثما يتم تقديم اقتراح كهذا واتخاذ عمل إيجابى يكون للولايات المتحدة الحق فى جميع السلطات الإدارية والتشريعية والقضائية على أراضى هذه الجزر وسكانها بما فى ذلك مياهها الأقليمية .

(مادة ٤ تعالج مسألة التصرف فى الممتلكات)

الباب الثالث

الأمن

مادة ٥ — (أ) تقبل اليابان الالتزامات الواردة فى المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما الالتزامات التالية :

١ — أن تسوى منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية وبشكل لا يهدد بالخطر السلام الدولى والأمن والعدالة .

٢ — أن تتجنب فى علاقاتها الخارجية التهديد باستخدام القوة ضد سلامة أراضى أية دولة أو استقلالها السياسى ، أو استخدام أية وسيلة أخرى لا تتمشى مع أغراض الأمم المتحدة .

٣ — تقدم للأمم المتحدة كل مساعدة فى أى عمل تتخذه وفقا لميثاقها ، وتمتنع عن تقديم المساعدة إلى أية دولة مخالفة بذلك أى عمل وقائى أو إجبارى تتخذه الهيئة .

(ب) تؤكد الدول الحليفة أنها فى علاقاتها مع اليابان ستهتدى بمبادىء المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

(ج) تعترف الدول الحليفة من جانبها بأن اليابان بوصفها دولة ذات سيادة تملك حق الدفاع عن النفس انفراديا وجماعيا المنصوص عليه فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وأنه يجوز لليابان الاشتراك فى تدابير أمن جماعى .

مادة ٦ — (أ) يجب أن تنسحب جميع قوات الإحتلال التابعة لدول الحلفاء من اليابان بأسرع ما يمكن بعد سريان المعاهدة الحالية على ألا تزيد الفترة على ٩٠ يوما بأية حال . ومع هذا يجب ألا يمنع هذا النص مرابطة الحلفاء أو بقاء أية قوات مسلحة أجنبية فى الأراضى اليابانية بمقتضى أو نتيجة لأى اتفاقات ثنائية

أو متعددة الأطراف تكون قد عقدت أو يجوز عقدها بين دولة أو أكثر من دول الحلفاء وبين اليابان .

(ب) ينفذ نص المادة ٩ من بيان بوتسدام فى ٢٦ يولية ١٩٤٥ الخاص بعودة القوات العسكرية اليابانية إلى ديارها بالحد الذى لم يكن قد تم إلى الآن .

(ج) تعاد إلى اليابان فى غضون ٩٠ يوما — إذا لم تكن هناك تدابير أخرى متفق عليها — جميع الممتلكات اليابانية التى لم يدفع التعويض عنها والتى تكون قد قدمت لتستخدمها قوات الاحتلال والتى تكون لا تزال فى حيازة هذه القوات عند تنفيذ المعاهدة الحالية .

الباب الرابع

مواد سياسية واقتصادية

مادة ٧ — (أ) تتولى كل دولة من دول الحلفاء بعد مرور عام على تنفيذ هذه المعاهدة بينها وبين اليابان إبلاغ اليابان عن المعاهدات الثنائية أو المواثيق التى كانت معقودة بينها وبين اليابان قبل الحرب وتريد إستمرار سريانها أو إعادة استخدامها ، وأى معاهدات أو مواثيق يتم الإبلاغ عنهـا يجب أن تسرى أو يعاد سريانها ولا يدخل عليها تعديلات إلا ما قد يكون ضروريا لضمان تمشيها مع المعاهدة الحالية . ويجب أن تعد المعاهدات أو المواثيق التى تم الإبلاغ عنها بهذا الشكل سارية أو أعيد سريانها بعد انقضاء ثلاثة أشهر على الإبلاغ ، ويجب أن تسجل فى سكرتيرية الأمم المتحدة ، أما المعاهدات أو المواثيق التى لا يبلغ عنها هكذا فتعد مفسوخة .

(ب) يجوز لأى تبليغ قدم بمقتضى الفقرة (ا) من هذه المادة أن يستثنى من سريان معاهدة أو إعادة سريانها أى أرض تكون الدولة صاحبة التبليغ مسئولة عنها فى علاقاتها الدولية إلى أن تنقضى ثلاثة أشهر على إبلاغ اليابان

أن أستثناء من هذا القبيل يجب إبطاله ويجوز إبطال هذا الاستثناء بمقتضى أخطار مدته ثلاثة شهور على إبلاغ اليابان ذلك .

مادة ٨ — (أ) تعترف اليابان اعترافا كاملا بجميع المعاهدات التي تكون قد عقدتها دول الحلفاء الآن أو فيما بعد لإنهاء حالة الحرب التي طرأت في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وكذلك أي إجراءات أخرى تتخذهـا الدول الحليفة لإعادة السلام أوفيما يتعلق بإعادته . وتقبل اليابان أيضا التدابير التي اتخذت لإنهاء عصبة الأمم السابقة ومحكمة العدل الدولية الدائمة .

(ب) تنبذ اليابان جميع الحقوق والمصالح التي قد تنشأ من كونها إحدى الدول الموقعة على مواثيق سان جرمان في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، واتفاق المضايق الذي عقد في مونترو في ٢٠ يولية سنة ١٩٣٦ ، وما قد ينشأ عن المادة ١٦ من معاهدة الصلح مع تركيا التي وقعت في لوزان يوم ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ .

(ج) تتخلى اليابان عن جميع الحقوق والملكيات والمصالح التي حصلت عليها بمقتضى الاتفاق بين ألمانيا والدول الدائنة في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ وملحقاته ومنها اتفاق الائتمان في ١٧ مايو سنة ١٩٣٠ ، وميثاق ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ الخاص ببنك التسويات الدولي ، ونظم هذا البنك ، كما تتحلل اليابان من الالتزامات المفروضة عليها بهذا الاتفاق وملحقاته . وتتولى اليابان إبلاغ وزارة الخارجية في باريس في غضون ستة أشهر منذ بدء سريان المعاهدة الحالية تخليها عن هذه الحقوق والملكيات والمصالح المذكورة في هذه الفقرة .

مادة ٩ — تدخل اليابان فورا في مفاوضات مع دول الحلفاء التي ترغب في عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تنص على تنظيم أو تحديد صيد الأسماك والمحافظة على مصايد الأسماك في عرض البحار وتنميتها .

مادة ١٠ — تتخلى اليابان عن جميع الحقوق الخاصة والمصالح في الصين ومنها جميع الفوائد والامتيازات الناشئة من نصوص البروتوكول النهائي الذي

وقع فى بكين فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٠١ وجميع الملحقات والمذكرات والوثائق الإضافية له ، وتوافق على فسخ هذا البروتوكول وملحقاته ومذكراته ووثائقه .

مادة ١١ — تقبل اليابان حكم المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى وأحكام سائر محاكم الحلفاء لجرائم الحرب فى داخل اليابان وخارجها على السواء . وتنفذ الأحكام التى تصدرها على الرعايا اليابانيين المسجونين فى اليابان ، ولا يجوز ممارسة سلطة منح العفو وتخفيض الأحكام والإفراج فيما يتعلق بهؤلاء المسجونين إلا بقرار من الحكومة أو الحكومات التى فرضت الحكم فى كل حالة ، وبناء على توصية من اليابان ، أما فى حالة الأشخاص الذين أصدرت عليهم المحكمة العسكرية الدولية أحكامها فلا يجوز ممارسة هذه السلطة إلا بقرار من أغلبية الحكومات الممثلة فى المحكمة وبناء على توصية من اليابان .

مادة ١٢ — (أ) تعلن اليابان استعدادها التام للدخول فى مفاوضات لعقد إتفاقات أو معاهدات مع دول الحلفاء من شأنها أن تجعل العلاقات التجارية والبحرية وغيرها لهذه الدول على أساس مستقر وودى .

(ب) إلى أن يتم عقد المعاهدة أو الاتفاق الخاص بهذا الموضوع تعمد اليابان خلال فترة أربعة أعوام تبدأ منذ أول تنفيذ المعاهدة الحالية إلى :

(١) منح كل دولة من دول الحلفاء ورعاياها ومنتجاتها وسفنها :

أولا — معاملة الأمة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والالتزامات والقيود وغير ذلك من اللوائح المتصلة باستيراد وتصدير السلع .

ثانيا — المعاملة القومية فيما يتعلق بشحن السفن والملاحة والسلع المستوردة ، وفيما يتعلق بالأشخاص الطبيعيين والشرعيين ومصالحهم — وتشمل هذه المعاملة جميع المسائل المتصلة بفرض الضرائب وجبايتها ودخول المحاكم وعمل العقود وتأديتها وحقوق الملكية (الظاهرة وغير الظاهرة) ، والاشتراك فى الوحدات القانونية التى تتألف بمقتضى القانون اليابانى وبصفة عامة القيام بجميع أنواع العمل والنشاط المهنى .

٣ — ضمان أن تجرى مشتريات ومبيعات الهيئات التجارية الحكومية اليابانية فى الخارج على الأساس التجارى وحده .

(ج) مع هذا يجب أن تلتزم اليابان فى أى مسألة بأن تمنح أية دولة من دول الحلفاء المعاملة القومية أو معاملة الأمة المفضلة تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل إذا كانت الدول المعنية تمنح اليابان حق المعاملة القومية المفضلة . ويتقرر حق المعاملة بالمثل فيما ورد فى العبارة الماضية فى حالة المنتجات ، والسفن ، والأشخاص المعنويين والأفراد القاطنين فى غير أراضى العاصمة فى أى دولة من دول الحلفاء ، وكذلك بالنسبة لسكان هذه الأراضى إذا كانت لهذه الدولة حكومة فيدرالية وذلك بالرجوع إلى مثل هذه المعاملة الممنوحة لليابان فى هذه الأراضى أو الولاية أو الأقليم .

(د) عند تطبيق هذه المادة لا يعتبر أى إجراء التفرقة على أنه تدبير يقلل من شأن منحه المعاملة القومية أو معاملة الأمة المفضلة ، إذا كان هذا الإجراء قائما على إستثناء يشترط عليه عادة فى المعاهدات التجارية الطرف الذى يطبقه ، أو تدعو إليه الحاجة إلى ضمان المركز المالى الخارجى لهذا الطرف أو ميزان مدفوعاته (إلا فى حالة شحن السفن والملاحة) ، أو الحاجة إلى المحافظة على مصالح أمنه الجوهرية ، وبشرط أن يكون هذا التدبير تتطلبه الظروف ولا يطبق بطريقة تعسفية أو غير معقولة .

(هـ) لا تتأثر التزامات اليابان الواردة فى هذه المادة بممارسة الحلفاء لحقوقهم التى نصت عليها المادة ١٤ من هذه المعاهدة ، ويجب ألا تفهم نصوص هذه المادة على أنها تجديد للتعهدات التى فرضتها على اليابان المادة ١٥ من المعاهدة .

مادة ١٣ — (أ) تدخل اليابان فى مفاوضات مع أى من دول الحلفاء عندما تطلب منها هذه الدولة أو الدول ذلك لعقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن النقل الجوى المدنى الدولى .

(ب) إلى أن يتم عقد هذا الاتفاق أو الاتفاقات تقدم اليابان خلال فترة أربعة أعوام تبدأ من يوم تنفيذ المعاهدة الحالية ، إلى أى دولة كهذه معاملة لا تقل فى ناحية حقوق حركة الطيران وامتيازاتها عن الحقوق والامتيازات التى تمارسها أى واحدة من هذه الدول فى وقت تنفيذ المعاهدة ، وتوفر المساواة التامة فى الفرص الخاصة بتسيير الخطوط الجوية والنهوض بها .

(ج) إلى أن تصبح اليابان طرفا فى ميثاق الطيران المدنى الدولى وفقا للمادة ٩٣ يجب عليها أن تنفذ نصوص هذا الميثاق على الملاحة الجوية الدولية ، كما تنفذ الإجراءات والمقاييس والأعمال المنصوص عليها فى ملاحق الميثاق وفقا لنصوص الميثاق .

(المواد من ١٤ إلى ٢١ تعالج مسألة المطالب والممتلكات)

الباب السادس

تسوية المنازعات

مادة ٢٢ — إذا رأى أى طرف من الموقعين على هذه المعاهدة أنه قد نشأ نزاع بشأن تفسيرها أو تنفيذها ولم تتم تسويته بإحالته على محكمة تسويات خاصة أو بأية وسيلة أخرى يتفق عليها ، تحتم بناء على طلب أحد الأطراف إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية ، ويجب على اليابان وسائر دول الحلفاء التى لم تشترك إلى هذا الحين فى نظام محكمة العدل الدولية أن تودع لدى مسجل المحكمة فى وقت تصديقها على هذه المعاهدة ، ووفقا لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، بيانا عاما تقبل به أحكام المحكمة دون الحاجة إلى اتفاق خاص على أن تكون هذه الأحكام خاصة بالمنازعات المشار إليها فى هذه المادة .

الباب السابع

بنود نهائية

مادة ٢٣ — «ا» تصدق على هذه المعاهدة الدول التى توقعها ومنها اليابان وتصبح نافذة المفعول لجميع الدول التى تكون قد صدقت عليها عند ما تودع وثائق التصديق اليابان وأغلبية الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة الرئيسية المحتلة ، والدول التالية وهى استراليا ، وكندا ، وسيلان ، وفرنسا ، وأندونيسيا ، ومملكة الأراضى المنخفضة ، ونيوزلندة ، والباكستان وجمهورية الفلبين ، والمملكة المتحدة لبريطانيا ، وأيرلندة الشمالية . وتصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول بالنسبة لكل دولة تصدق عليها بعد ذلك فى وقت إيداع وثائق التصديق .

(ب) إذا لم تصبح المعاهدة نافذة المفعول فى غضون تسعة أشهر من تاريخ إيداع اليابان وثائق التصديق ، يجوز لأى دولة صدقت على المعاهدة أن تنفذها بينها وبين اليابان بأن تقدم تبليغا بهذا المعنى إلى حكومتى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية فى مدة لا تزيد على ثلاثة أعوام بعد إيداع اليابان وثائق التصديق .

مادة ٢٤ — يجب إيداع جميع وثائق التصديق لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التى تبلغ جميع الدول الموقعة عليها بكل إيداع من هذا القبيل وموعد تنفيذ المعاهدة وفقا للفقرة «ا» من المادة ٢٣ ، وأى تبليغات أخرى تمت وفقا للفقرة «ب» من المادة ٢٣ .

المادة ٢٥ — خدمة لأغراض المعاهدة الحالية تكون دول الحلفاء هى الدول التى فى حالة حرب مع اليابان أو أى دولة كانت فى الماضى تؤلف جزءاً من أراضى دولة ذكرت فى المادة ٢٣ بشرط أن تكون كل دولة من هذه الدول المعنية بالأمر قد وقعت المعاهدة وصدقت عليها ، وفيما عدا نصوص المادة ٢١ السابقة لا تمنح بمقتضى هذه المعاهده أى حقوق أو ملكيات أو منافع لأية دولة ليست حليفة كما حددت هنا ، ويجب ألا يتعرض أى حق أو ملكية أو مصلحة لليابان للزوال

أو الإضرار من جراء أى نص من نصوص هـذه المعاهدة ويكون ذلك لمصلحة دولة غير حليفة كما حددت هنا .

مادة ٢٦ — تعلن اليابان استعدادها لأن تبرم مع أية دولة وقعت أو انضمت إلى بيان الأمم المتحدة فى أول يناير سنة ١٩٤٢ ، وتكون فى حرب مع اليابان أو أية دولة كانت فى الماضى تؤلف جزءاً من أراضى إحدى الدول المذكورة فى المادة ٢٣ ولم توقع على هذه المعاهدة ، معاهدة صلح ثنائية على أساس الشروط كلها أو أكثرها التى نصت عليهـا المعاهدة الحالية ، ولكن يجب أن ينتهى هذا الالتزام من جانب اليابان فى غضون ثلاثة أعوام بعد نفاذ هـذه المعاهدة ، وإذا وضعت اليابان تسوية صلح أو تسوية مطالب حرب مع أية دولة من شأنها أن تمنح هـذه الدولة مزايا أكبر من المنصوص عليها فى المعاهدة الحالية ، تعين أن تمتد هذه المزايا أيضا لاطراف المعاهدة الحالية .

مادة ٢٧ — يجب أن تودع هذه المعاهدة فى أرشيف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التى تتولى تزويد كل دولة من الدول الموقعة على هذه المعاهدة بنسخة معتمدة منها .

الملحق رقم ١٧

معاهدة أمن بين الولايات المتحدة الأمريكية

واليابان سنة ١٩٥١

جاءت مواد هذه المعاهدة عامة للغاية ولهذا تركت التفاصيل الحقيقية لتكون موضوع اتفاقات إدارية تتم فيما بعد بين الحكومتين ، ولهـــذا تصبح هذه الإجراءات عرضة للتعديل من وقت لآخر .

معاهدة أمن بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

وقعت اليابان فى هذا اليوم معاهدة صلح مع دول الحلفاء، ولكن عندما يحين الوقت لتنفيذ هذه المعاهدة سوف لا يكون لدى اليابان الوسائل الفعالة لممارسة حقها الطبيعى فى الدفاع عن نفسها لأنها عزلاء من السلاح .

وهناك خطر على اليابان فى هذه الحالة لأن الروح العسكرية غير المسئولة لم تمح من العالم بعد ، ولهذا ترغب اليابان فى أن تعقد معاهدة أمن مع الولايات المتحدة الأمريكية وتنفذ فى الوقت ذاته الذى تنفذ فيه معاهدة الصلح بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

وتعترف معاهدة الصلح بأن لليابان — بوصفها دولة ذات سيادة — الحق فى الدخول فى إجراءات أمن جماعية كما أن ميثاق الأمم المتحدة يعترف بأن لجميع الأمم حقا طبيعيا فى الدفاع عن نفسها منفردة أو بصفة جماعية .

ولكى تمارس اليابان هذه الحقوق ترغب فى أن تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بقوات مسلحة لها فى اليابان وحولها لتمنع أى اعتداء مسلح يقع عليها على أن يكون ذلك إجراء مؤقتا من إجراءات الدفاع .

ولمصلحة السلام والأمن تبدى الولايات المتحدة الأمريكية الآن استعدادها لإبقاء بعض قواتها المسلحة فى اليابان وحولها ، على أن تتوقع أن تتولى اليابان شيئا فشيئا مسئوليتها فى الدفاع عن نفسها ضد أى عدوان مباشر أو غير مباشر وعلى أن تتجنب دائما أى تسلح يشكل خطراً هجوميا أو يخدم غرضا آخر غير حفظ السلام والأمن وفقا لأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

وبناء على هذا اتفق البلدان على ما يلى :

مادة ١ — تمنح اليابان — وتقبل الولايات المتحدة الأمريكية ،عند ما تصبح

معاهدة الصلح وهذه المعاهدة نافذتى المفعول — الحق فى إحلال قوات أمريكية برية وجوية وبحرية فى اليابان وحولها ، ويجوز استخدام هذه القوات فى المعاونة على صيانة السلام والأمن الدوليين فى الشرق الأقصى ، وأمن اليابان ضد أى عدوان مسلح يقع عليها من الخارج ، ويتضمن هذا المساعدة التى تقوم على طلب عاجل من الحكومة اليابانية لإخماد ثورات واضطرابات داخلية واسعة النطاق فى اليابان تكون قد نشأت بتحريض أو تدخل من دولة أو دول أجنبية .

مادة ٢ — فى غضون ممارسة الحق المشار إليه فى المادة ٨ لا تمنح اليابان بغير موافقة سابقة من الولايات المتحدة الأمريكية أية دولة ثالثة أى قواعد أو حقوق أو نفوذ فى قواعد أو بشأن قواعد أو حق إبقاء حاميات أو إجراء مناورات أو عبور قوات برية أو بحرية أو جوية .

مادة ٣ — تعقد اتفاقات إدارية بين الحكومتين تعين فيها الشروط والأحوال التى تنظم بمقتضاها القوات المسلحة الأمريكية فى اليابان وحولها .

مادة ٤ — تنتهى هذه المعاهدة عند ماترى الحكومتان الأمريكية واليابانية أنه يجب أن تنفذ إجراءات للأمم المتحدة أو تدابير أمن أخرى فردية أو جماعية تكفل للأمم المتحدة أو غيرها ، المحافظة على السلام والأمن الدوليين فى منطقة اليابان .

مادة ٥ — يجب أن تصدق على هذه المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكيه واليابان وتصبح نافذة المفعول عند ما يتم تبادل وثائق التصديق عليها فى وشنطن.

وشهادة منهم بذلك وقع المفوضون الموقعون أدناه على هذه المعاهدة .وضعت هذه المعاهدة من نسختين فى مدينة سان فرانسيسكو باللغتين الإنجليزية واليابانية فى اليوم الثامن من شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ .

الملحق رقم ١٨

الإمبراطور هيروهيتو كشاعر ١٩٤٦ — ١٩٥٥

اليابانيون كشعب يتمتعون بإحساس رفيع متأصل فى نفوسهم يتذوقون به الفن والجمال ، وهو أمر يظهر بجلاء فى الفنون العديدة التى يجملون بها حياتهم اليومية ، كتنسيق الزهور « إيكيبانا » ورسم الصور الزيتية الجميلة « كاكيموتو » التى تزدان بها غرفهم والنماذج الصغيرة المضغوطة للأشجار « بونساى » والأحجار الطبيعية المنسقة تنسيقا فنيا « بونسيكى » والأوانى الفخارية الجميلة ، والألوان الزاهية للأرواب (الكيمونو) والحدائق البديعة التنسيق ، ونظافة مجموعات الدور وتنظيمها ، وبساطة الزينة الداخلية فيها . والظاهرة الغالبة على الفن اليابانى هى حب الطبيعة الطاغى على مشاعرهم ، ولكنهم يعبرون عادة عن هذا الحب بشكل منظم وتهذيب دقيق ويميلون إلى حصر تركيزهم على معنى واحد ويبرزونه على كل ما عداه .

ولعل الشعر اليابانى هو خير ما يصور خصائص الفن اليابانى ، ويلتزم هذا الشعر حدودا قاسية ، فالنوع الطويل منه الذى يدعى تاناكا يحوى ٣١ مقطعا ذو وزن وحداته ٥ — ٧ — ٥ — ٧ — ٧ ، والنوع القصير « هايكو » هو الذى يتألف من ١٧ مقطعا ووزنه ٥ — ٧ — ٥ ، وهدف الشاعر هو خلق أثر انفعالى مركز لا يلبث أن يتحول بسرعة إلى استجابة عاطفية . وهى مهمة صعبة فى التنفيذ ضمن هذا المدى المقتضب بمثل هذه الأوزان . ومن بين الموضوعات الواجب معالجتها فى الشعر الإشارة إلى ظاهرة طبيعية ، وكتابة الشعر كغيرها من الفنون اليابانية ليست قاصرة على فئة قليلة من المحترفين الموهوبين ، وإنما تجد شعراء مهرة فى فن التاناكا والهايكو بين جميع الطوائف والطبقات وفى كل نواحى الحياة . وإنك لتجد الكثيرين من اليابانيين عند ما يقعون فريسة انفعالات عاطفية شديدة يتحولون إلى الشعر ليعبروا به عن أحاسيسهم ، فمثلا كان

آخر عمل أداه الجنرال نيامى كوريتشيكا وزير الجيش قبل أن ينتحر بطريقة الهرا كيرى فى شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ هو نظمه لقصيدة من نوع التانا كا .

ومن بوادر شيوع الفن بين الشعب اليابانى تلك الألوف من القصائد التى تقدم فى المباراة الإمبراطورية للشعر التى تعقد فى شهر يناير من كل عام ، ويتولى الإمبراطور تعيين موضوع المباراة ، وهو ينظم قصيدة فى كل عام تذاع على الشعب فى ذلك الوقت . وفيما يلى سبع من احدى عشرة مقطوعة نظمها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهى قصائد تدرس بدقة ولهفة من كثيرين من اليابانيين على أمل أن يجدوا فيها دليلا على رأى الامبراطور فى الشئون الجارية ؛ فقد فسرت المقطوعة التى نظمها فى عام ١٩٤٦ مثـــلا بأنها تبلغ الشعب اليابانى بشكل غير مباشر بأن يحافظوا على طبيعتهم الحقيقية برغم الهزيمة التى منوا بها ، وأخذت مقطوعة عام ١٩٥٥ على أنها لفتة تأييد لبرنامج التقشف الذى وضعته الحكومة .

١٩٤٦ كونوا كأشجار الصنوبر

التى لا يتغير لونها

برغم ما تحمله من أثقال

الجليد المتساقط عليها دائما

١٩٤٧ اليوم يبزغ فجر الأمل

على بلدة ميتو

وصوت المطرقة

يسمع فيها بجلاء

١٩٤٨ اتندوا بقوة شجرة الصنوبر

على شاطىء البحر

فهى تصمد لعواصف البحر الهوجاء

فى الفصول الأربعة

١٩٤٩ تعلموا من شجرة الصنوبر الدائمة الاخضرار
فهى لا تغير لونها
فى الحديقة الموحشة
ووسط موات الشتاء

١٩٥٠ أعشاب الربيع الخضراء
تزدهر بابتسامات مشرقة
تعلو وجوهها
ويأتى الأطفال فيقتطفونها

١٩٥٤ عندما يبزغ الفجر متهاديا
على الغابات الساكنة
وفى سهل تازو
تسمع صيحة الطير

١٩٥٥ إنها القلوب القوية
لأولئك الذين يكدون
ويخلصون فى ندائهم
متحملين القيظ والزمهرير .

الفهرس

مطلبا ١٩١٥ — الملحق رقم ٩ بمذكرة تاناكا ١٩٢٧ — الملحق رقم ١٠ ببيان آمو ١٩٣٤ — الملحق رقم ١١ بملخص السياسة القومية الاساسية — الملحق رقم ١٢ الخاص بتقرير اليابان للحرب — الملحق رقم ١٣ باستقالة الامير كونوى — الملحق رقم ١٤ بمذكرة الامير كونوى ١٩٤٥ . — الملحق رقم ١٥ بدستور عام ١٩٤٧ — الملحق رقم ١٦ بمعاهدة الصلح ١٩٥١ — للملحق رقم ١٧ بمعاهدة أمن مع أمريكا ١٩٥١ — الملحق رقم ١٨ عن الامبراطور كشاعر .

صدر من كتب العلوم الإنسانية فى مجموعة الألف كتاب

[اجتماع . اقتصاد . تربية . علم نفس . تاريخ وتراجم

جغرافيا ورحلات . دين . سياسة . فلسفة

قانون . معارف عامة]

١ — حضارة الإسلام	تأليف جوستاف جرونيباوم
٢ — اتجاهات الفلسفة المعاصرة	« أميل بربيه
٣ — البوليس والكشف عن الجريمة اليوم	« ريجنالد موريس
٤ — اسكتلانديارد	« سير هارولد سكوت
٥ — فلسفة الخير	« لويس ديكنسون
٦ — حركات الشباب الاجتماعية	« الدكتور محمد فتحى
٧ — بلاد ما بين النهرين	« ل . ديلابورت
٨ — آثار حضارة الفراعنة	« الأستاذ محرم كمال
٩ — الحياة الناجحة	« أوستاش تشيسر
١٠ — كيف تقرأ الجريدة	« ادجار ديل
١١ — الحياة اليومية فى مصر القديمة	« آلان شورتر
١٢ — الديانات فى أفريقيا السوداء	« هوبير ديشان
١٣ — الطفل من الخامسة إلى العاشرة (جزءان)	« دكتور أرنولد جزل
١٤ — علم نفسك الاقتصاد	« ايفلين توماس
١٥ — تاريخ العالم ١٩١٤ — ١٩٥٠	« دافيد تومسون
١٦ — نحو مجتمع أفضل	« برتراند رسل
١٧ — الأحلام والجنس (جزءان)	« جوزيف جاسترو
١٨ — تاريخ طابع البريد	« اوجين ڤاييه
١٩ — تاريخ الجيوش	« جورج كاستلان
٢٠ — صحوة أفريقيا	« بازيل دافيدسون
٢١ — الجريدة	« جورج ڤيل

٢٢ — الحرب بين الماضى والحاضر	تأليف الاميرالاى عبدالفتاح ابراهيم
٢٣ — الانقلاب الصناعى فى انجلترا	« ت . س . اشتن
٢٤ — مرشد الآباء والأمهات	« فلورنس پودرميكر ولويز جريمز
٢٥ — الحضارة العربية	« ى . هيل
٢٦ — الاسلام فى المغرب والأندلس	« ليفى بروفنسال
٢٧ — قصة الجنس البشرى	« ڤان لون
٢٨ — مدخل إلى علم الآثار	« سير ليونارد وولى
٢٩ — الجغرافيا والسيادة العالمية	« جيمس فيرجريف
٣٠ — الرحالة العرب	« دكتور نقولا زيادة
٣١ — فى طلب التوابل	« سونيا . ى . هاو
٣٢ — أهرام مصر	« ا . ا . س . ادواردز
٣٣ — مصر ومجدها الغابر	« مرجريت مرى
٣٤ — الشعوب البدائية	« ج . و . بيج
٣٥ — طبقات المجتمع	« اندريه هوسان
٣٦ — بذور الشر	« ايفان هنتر
٣٧ — مناطق الهجرة فى العالم	« كمبل
٣٨ — قصة التجارة الدولية	« فيليس دين
٣٩ — موجز تاريخ الشرق الأوسط	« كيرك
٤٠ — السلام العالمى فى العصر الذرى	« اسكندر هادو . برتراندرسل وآخرين
٤١ — الصحراء	« ا . ف . جوتييه
٤٢ — تاريخ الصحافة	« اميل بواڤان
٤٣ — الاستعمار فى الخليج	« دكتور صلاح العقاد
٤٤ — الصحافة فى العالم	« ب . دينوانييه
٤٥ — دراسات فى جغرافية مصر	« الدكتور محمد صفى الدين أبو العز وجمال الدين الدناصورى وآخرين
٤٦ — مدخل إلى علم النفس الحديث	« ا . ل . زانجويل

الكتاب	المؤلف
٤٧ — ثورة آسيا	تأليف تيبور مند
٤٨ — سبل الحرية	» برتراند رسل
٤٩ — عبد الله النديم	» الأستاذ محمدعبدالوهاب صقر
	» » فوزى شاهين
٥٠ — ستة من رجال الأعمال	» هارى مانيكول
٥١ — دائرة معارف الناشئين	
٥٢ — ستة من رواد الكشف الجغرافى	» جون والتن
٥٣ — أندية الشباب المدرسية	» عدلى سليمان
٥٤ — النجاح	» لورد بيفربروك
٥٥ — مختارات من علم النفس	» إرنست هيلجارد
٥٦ — كتب غيرت وجه العالم	» عدة مؤلفين
٥٧ — تاريخ المسلمين فى شبه القارة الهندية	» دكتور أحمد محمود الساداتى
٥٨ — بناة الولايات المتحدة	» جون والتون
٥٩ — الدولة	» جاك ديو دى فابر
٦٠ — ستة من علماء الطبيعة	» جون ولتون
٦١ — بسمارك	» اميل لودفيج
٦٢ — فجر الضمير	» برستيد
٦٣ — الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته	» ت . جايلر يج
٦٤ — الانسان والأخلاق والمجتمع ج١	» چون كارل فلوجل
٦٥ — الطفل الموهوب	» ماريان شيفيل
٦٦ — رجل بلا وطن	» ادوارد افريت هيل
٦٧ — الحياة العامة اليونانية	» ا . زمرن
٦٨ — موجز تاريخ العالم	» هـ . ج . ويلز
٦٩ — علم الاجتماع	» موريس جنزبرج
٧٠ — نفسية المجتمع	» موريس جنز برج
٧١ — القلب	» ادموندو دى امتشس
٧٢ — ٢٠،٠٠٠ فرسخ تحت سطح البحر	» چول ڤرن
٧٣ — باستير	» ايفلين أتوود

٧٤ — الإدارة العربية	تأليف س . ا . ق . حسينى
٧٥ — الجغرافيا مغزاها ومرماها	« س و ولدردج وجوردون ايست
٧٦ — التاريخ مصدر تسلية	« مونروليف
٧٧ — الرحالة الصغير فى إيطاليا	« دافيد رايموند
٧٨ — على مبارك وأعماله	« سعيد زايد
٧٩ — ما هو الجنس ؟	« اليونسكو
٨٠ — لفهم طفلك	« جيمس هيمنج وجوزفين بولز
٨١ — الأرض والتطور البشرى (جزءان)	« لوسيان فيفر

صدر عن مكتبة الانجلو المصرية

فى مجموعة الألف كتاب

اهداف هذه المجموعة

- تكوين مكتبة عربية متكاملة ، يجد القارىء العربى فيها كل ما هو بحاجة إليه من المعلومات فى شتى الموضوعات معروضة عرضاً سهلا ، يتقبله القارىء العادى ، ويجد فيه المتخصص الحقائق والنظريات والآراء مبسوطة بغاية الدقة ، متمشية مع آخر ما وصل إليه العلم فى تلك الموضوعات .
- نشر هذه المكتبة فى أوسع نطاق ممكن ، وذلك بتخفيض السعر قدر الإمكان ، وإشراك أكبر عدد من الناشرين فى نشرها .
- النهوض بالكتاب العربى من حيث الشكل والموضوع .
- تشجيع عادة اقتناء الكتب وقراءتها .
- الإفادة بصورة علمية من جهود العلماء والأدباء فى شتى الأمم ، باتاحة الفرصة أمام القارىء العربى للاطلاع الواسع على ما عندهم .
- إفساح المجال أمام الشباب الطامح إلى الاشتغال بالعلم والأدب للمساهمة بصورة إيجابية فى النهضة العلمية والأدبية .
- تشجيع الناشرين فى مصر والدول الشقيقة على الإقبال على نشر كتب العلم والثقافة العالمية ، وتعويضهم تعويضاً مجزياً .
- تجديد النشاط الفكرى فى العالم العربى عن طريق الكتب القيمة التى تحمل إليه العلم والمعرفة .

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد بالقاهرة

الثمن



